



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي جمعاً وتوثيقاً ودراسةً

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة
سماح سمير سلمان دنول

إشراف الأستاذ الدكتور
محمود محمد العامودي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية من كلية
الآداب بالجامعة الإسلامية بغزة

1431 هـ - 2010 م

الإهداء

إلى أرواح الشهداء ، خاصة شهداء فلسطين
إلى روح الإمام الشهيد أحمد ياسين - رحمه الله - الذي بذل كل غالٍ
ونفيس، وساند بجهد ورجاله هذه الجامعة الغراء
إلى كل المرابطين والمجاهدين على ثرى فلسطين
إلى مَنْ أثار لي طريق العلم أمي وأبي
إلى مَنْ كانوا لي عوناً واجتزت بأنفاسهم الصعاب إخوتي الأكارم
إلى عمالقة الجامعة الإسلامية وروادها أساتذتي الأفاضل

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم

شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم شكري وخالص تقديري لأستاذي الفاضل
الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي حفظه الله

فقد كان نعم السند والعون لإكمال مشواري في البحث، وقد زودني بالعديد
من المراجع التي صعب العثور عليها

وأدعو الله أن يجعله ذخراً وسنداً للباحثين عن العلم
وعوناً للأمة الإسلامية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل القرآن على عبده ليكون للعالمين بشيراً ونذيراً،
والصلاة على مَنْ أرسله ربُّه داعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، ورضي الله عن صحابته
وأتباعه الحاملين لواء الحق للعالمين إلى يوم الدين

حَمَدْتُ اللَّهَ رَبِّي إِذْ هَدَانِي إِلَى الْإِسْلَامِ وَالِدَيْنِ الْحَنِيفِ

أَمَّا بَعْدُ

لقد كرم الله سبحانه وتعالى الأمة الإسلامية باللغة العربية التي شرفها القرآن الكريم،
الذي هو ربيع قلوب المؤمنين، وكيف يكون ذلك كذلك ما لم نفهم تراكيبه ليتسنى لنا إدراك
معانيه وأمره ونواهيته، وما تحمله هذه التراكيب من دلالات وإيحاءات، وصدق الله العظيم إذ
يقول في محكم التنزيل [أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا] {محمد: 24/47} .

إنَّ النحو من أعظم العلوم وأهمها بدليل عناية علمائنا به، منذ بداية تأصيله، ووضع
قواعده، فكان هناك اهتمام كبير بدراسته؛ لأنه المفتاح لفهم الكتاب والسنة، والمصلح لما فسد من
اللسان العربي

ولقد أردتُ أن أنهلَ من معين هذا العلم، الذي أصَّله علماءنا الأفاضل بدراسة علم
العربية، فرغبتُ أن تكون الدراسة في كتاب همع الهوامع؛ إذ هو مجال واسع للاطلاع على
آراء العلماء المختلفة ومذاهبهم، والغوص في أعماق المسائل النحوية

سبب الاختيار

يعدُّ كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع من أهم الآثار النحوية للسيوطي، فهو
من الكتب التي حظيت بمكانة عظيمة عند النحاة، حيث ذكر فيه أبواب النحو المعتادة، والمسائل
النحوية المختلفة، واستدل لها بالشواهد العربية من القرآن الكريم والأشعار العربية، وبيَّن فيه
آراء النحويين، ومذاهبهم النحوية في المسائل المختلفة

ومن أهم ما يثيره الكتاب هو منهجه الجامع بين النحو والصرف، وقضايا أخرى في
اللغة دفعت العديد من علماء النحو إلى الاهتمام بأرائهم في مسائل النحو المختلفة، ومن هؤلاء
العلماء الأخفش الذي حظيت آراؤه بمكانة عظيمة عند النحاة

وتكمن أهمية هذه الرسالة في الدراسة التحليلية لآراء الأخفش التي وردت في كتاب همع
الهوامع، ومذهبه النحوي ومصطلحاته وشواهد وإعراباته وإبراز قيمتها في التقعيد النحوي،

ومدى موافقتها لآراء البصريين والكوفيين في مسائلهم النحوية، والوقوف على آرائه بين الموافقة والتفرد إلى جانب التعرف على موقف السيوطي من مسأله النحوية

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى

- استعراض آراء الأخفش في المسائل النحوية المختلفة التي ذكرها السيوطي في كتابه الهمع
- توثيق هذه الآراء من كتب النحو المختلفة ذات الصلة بآراء الأخفش لبيان مدى موافقة مسائله النحوية لعلماء البصرة والكوفة، وأهم الآراء التي تفرد بها
- بيان مذهبه النحوي في شواهد ومصطلحاته النحوية التي وضعها في هذا العلم

الصعوبات

أهم الصعوبات والعوائق التي واجهتني في هذه الدراسة

- نظراً لتوفر الكثير من المراجع التي ساعدتني على التوثيق والتخريج للمسائل النحوية والكتب التي أمدني بها الأستاذ الدكتور محمود العامودي إلا أن هناك صعوبة في الحصول على مراجع أخرى
- بعد استخراج آراء الأخفش واجهتني صعوبة أخرى، وهي حصر المسائل الخلافية، وذلك أن آراء الأخفش كانت على ثلاثة أقسام
 - أ مسائل وافق فيها البصريين
 - ب مسائل وافق فيها الكوفيين
 - ج مسائل تفرد بها
- ولتحقيق هذا الغرض رجعتُ إلى الكتب الخاصة بالمذاهب النحوية، وقد استعنت على ذلك بكتب الخلاف النحوي
- تشعبُ موضوع الدراسة؛ وذلك أن آراء الأخفش، تدخل في كل أبواب النحو تقريباً فاحتاج ذلك جهداً عالياً؛ إذ يتطلب البحث في كل أبواب النحو
- صعوبة فهم بعض عبارات سيبويه في كتابه في بعض الأحيان، ممّا دعا إلى الرجوع إلى شروح الكتاب، والبحث في كتب النحو لكي نتأكد مما يُراد من نص سيبويه

الدراسات السابقة

تناول الدكتور شوقي ضيف آراء الأخفش في كتاب المدارس النحوية، وتناولها الدكتور مصطفى عبد العزيز السنجرجي في كتاب المذاهب النحوية في ضوء الدراسة اللغوية الحديثة، كما تناول الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه المدرسة النحوية في مصر والشام آراء النحاة ومنها الأخفش، وكتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

خطة البحث

تعدُّ آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع هي الأساس الذي تركزت عليه هذه الدراسة، فقد تعددت آراؤه بين موافقته للبصريين والكوفيين تارةً، وخلافه معهم في فروع المسائل اللغوية تارةً أخرى

بالإضافة إلى المسائل النحوية التي تفرد بها، من أجل ذلك اقتضت دراستنا تتبع آراء الأخفش المتناثرة في كتاب همع الهوامع وعلاقتها بنحاة البصرة والكوفة بين الموافقة والمخالفة، واستعراضها موثقة بتخريجها من كتبهم ما أمكن، وحال عجزنا عن ذلك بسبب صعوبة الحصول عليها وتفتاها من كتب تناولتها، وأخص بالذكر ارتشاف الضرب من لسان العرب للعالم الجليل أبي حيان الأندلسي

ونظراً لتعدد آراء الأخفش الواردة في كتاب همع الهوامع، فقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في خمسة فصول مسبوقة بمقدمة وتمهيد، وملتوة بخاتمة فيها نتائج البحث أمّا المقدمة فقد تناولتُ فيها سبب اختيار موضوع البحث وأهدافه والصعوبات والدراسات السابقة وخطة البحث ومنهجه

وتناولت في التمهيد موضوعين، الأول السيوطي وآثاره النحوية، والثاني الأخفش وعصره، ثم خمسة فصول جاءت على النحو الآتي

الفصل الأول آراء الأخفش التي وافق فيها البصريين

الفصل الثاني آراء الأخفش التي وافق فيها الكوفيين

الفصل الثالث آراء الأخفش التي تفرد بها

الفصل الرابع مذهب الأخفش النحوي، ويشتمل على شواهد وأصوله ومصطلحاته

النحوية وإعراباته في المسائل المختلفة وميوله النحوية

الفصل الخامس موقف السيوطي من الأخفش

منهج البحث

اقتضت طبيعة البحث أن أسيرَ وفق المنهج الوصفي التحليلي في تعاملتي مع الآراء النحوية للأخفش، وذلك بتوثيقها من كتب النحو، ودراستها وتحليلها، لمناسبته لموضوع الدراسة

وتم ترتيب المسائل النحوية على الترتيب الذي سار عليه ابن مالك في ألفيته وأرجو الله أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه تعالى، فسبحانه بيده الخير ومنه العون، والله المستعان وعليه التكلان، وأملنا في الله أن يسدّدَ خطانا ويلهمنا الرشاد وأن يجعل هذا الجهد المتواضع خالصاً لوجهه الكريم

اللهم آمين

شكر وعرفان

الحمد لله الذي جعلني من الشاكرين لمن له فضل عليّ، وساعدني في رحلة البحث، وأعوذ بالله من علم لا ينفع، وصلّ اللهم على المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى جميع أتباعه وسلم تسليماً كثيراً

يقول الله تعالى [اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا] {سبأ:13/34} فإنّي وبعد شكري لله جلّ

في علاه أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور **محمود محمد العامودي** الذي كان نعم السند والعون في إشرافه على بحثي، وإمداي بالمراجع التي أفنقتها، ولا أنسى عطاءه مع العلم، فقد درستُ على يديه مساقات البكالوريوس، ومن ثم الماجستير، فكان نعم العالم المربي الفاضل أدامه الله ذخرًا للأمة الإسلامية

وأقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور **كرم زرنده** ، والدكتور **كامل شهوان**

على جهودهما في قراءة الرسالة، وقبولهما مناقشتها ، حفظهما الله ورعاهما

كما أقدم بالشكر للدكتور **زياد مقداد** عميد الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، والدكتور **محمد تيم** رئيس قسم اللغة العربية، والدكتور **إبراهيم بخيت** مشرف الدراسات العليا

كما أقدم بالشكر إلى أساتذتي في هذه الجامعة الذين درست على أيديهم مساقات البكالوريوس والماجستير في قسم اللغة العربية، الذين لم يبخلوا على طلبة العلم بما منحهم الله من علمه

وأقدم بالشكر إلى العاملين في المكتبة المركزية في جامعتنا الغراء الجامعة الإسلامية، لما بذلوه من جهد في توفير الكتب ومساعدتنا في البحث

ولا أنسى أن أوجه شكري وتقديري إلى الأستاذ **هاني الصوص** الذي تفضل بطباعة وتنسيق الرسالة حتى خرجت بهذه الصورة، فجزاه الله خيراً

وعظيم الشكر لموصول لوالدي الذي حثني على حب العلم والسعي في طلبه، ووالدتي التي وقفت بجانبني في كل خطوة في حياتي، ولطالما حفنتي بدعواتها، ربّ ارحمهما كما ربياني صغيراً كما أقدم عظيم الشكر لإخوتي وأخواتي لما بذلوا من جهد ، وما تحملوا من عناء

وأقدم الشكر أيضاً لمكتبة الهلال الأحمر الفلسطيني، والعاملين فيها لمساعدتي في البحث عن بعض المراجع التي أحتاجها

والشكر موصول لمديرة المدرسة التي وقفت بجانبني، وسهلت لي الخروج للجامعة
لدراسة مساقات الماجستير، فلها مني كل التقدير والاحترام
فلجميع مني الشكر والتقدير، ومن الله المثوبة والعطاء
وفي الختام أسأل الله عز وجل أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في
ميزان حسناتي يوم القيامة إنه وليُّ ذلك والقادر عليه

تمهيد

- السيوطي وآثاره النحوية
- الأخفش الأوسط وعصره

السيوطي وآثاره النحوية

هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيرى الأسيوطي ولد بالقاهرة في مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة ، توفي والده قبل أن يبلغ ست سنوات

نشأ في بيت علم وتدين، فقد أحضره والده قبل موته وهو صغير مجلس رجل كبير من العلماء، أخبر بعض أصحاب أبيه أنه مجلس الحافظ ابن حجر واهتم والده بتعليمه فأسند وصايته إلى جماعة منهم العلامة كمال الدين بن الهمام فأحضر ابنه عقيب موته فقرّره في وظيفة الشيوخونية ولحظه بنظره

تتلمذ السيوطي على يد كبار علماء عصره، وقد بلغ عددهم نحو مائة وخمسين عالماً، كما تتلمذ على يديه عدد كبير من العلماء منهم العلامة المحدث الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي المصري الشافعي

نبغ في علوم عدة ، ومؤلفاته المتنوعة خير شاهد على ذلك، وقد عمل لذلك منذ صغره فحفظ القرآن الكريم، وعمدة الأحكام، ومنهاج النووي، وألفيه ابن مالك، ومنهاج البيضاوي وتعلّم الفرائض واللغة والحديث والفقّه وغير ذلك

1 شذرات الذهب 7 49

2 شذرات الذهب 7 51

3 الكواكب السائرة 1 226

4 الكواكب السائرة 1 126

5 الكواكب السائرة 1 126

6 شذرات الذهب 7 52

7 الكواكب السائرة 1 228

وكان يملئ الحديث ويجيب عن المتعارض منه بأجوبة حسنة، وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه ورجاله وغريبه، واستباط الأحكام منه، وأخبر عن نفسه أنه يحفظ منتهى ألف حديث قال لو وجدت أكثر لحفظته ولعلّه لا يوجد على وجه الأرض الآن أكثر من ذلك

قام السيوطي برحلات بين البلدان والأماكن طلباً للعلم وأهله، فسافر إلى الفيوم ودمياط والمحلة ونحوها، فكتب عن جماعة ممن ينظمون كالمحيوي ابن السفية والعلاء بن الجنيدي الحنفي، ثم سافر إلى مكة من البحر في ربيع الآخر سنة تسع وستين فأخذ قليلاً عن المحيوي عبد القادر المالكي، واستمد من النجم بن فهد وآخرين، وأذن له غير واحد في الإفادة والتدريس

تقلد السيوطي مناصب عدة، ووظائف عليا، فرغ نفسه وجردها للعبادة، والانقطاع إلى الله تعالى، وشرع في تحرير مؤلفاته، فألف معظمها في هذه الفترة وهي ما بعد سن الأربعين، عندما اعتزل الناس وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل منزوياً عن أصحابه جميعاً كأنه لا يعرف أحداً منهم

وقيل له إنّ بعض الأولياء كان يتردد إلى الأمراء في حوائج الناس فقال اتباع السلف في عدم ترددهم أسلم لدين المسلم، وألف كتاباً سماه ما رواه الأساطين في عدم التردد إلى السلاطين

وبلغ السيوطي قمة المجد في أخلاقه، وتبحره في العلوم المختلفة، ومؤلفاته الجامعة المتقنة فكانت محاسنُهُ لا تحصى كثرة، ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات مع تحريرها وتدقيقها لكفى ذلك شاهداً لمن يؤمن بالقدرة

عرف السيوطي بكثرة مؤلفاته، وقد عرف عنه حبه للتأليف، وصبره عليه، ونشاطه في الكتابة، فقد أحصت كتب التراجم للسيوطي عدداً كبيراً من المؤلفات في فنون شتى، وذكر السيوطي أنّ مؤلفاته قد بلغت ثلاثمائة كتاب، وهذه الإشارة في فترة ما من فترات حياته

1 الكواكب السائرة 1 228

2 الضوء اللامع 3 66

3 معجم المؤلفين 5 128

4 الكواكب السائرة 2 228

5 الكواكب السائرة 1 229

6 كشف الظنون 5 535

وقد وصلت عدد المؤلفات في بعض الكتب إلى 584 خمسمائة وأربعة وثمانين مؤلفاً منها كتاب همع الهوامع الذي يعدُّ أشهر آثاره الجلييلة في النحو، فقد عُنِيَ فيه بالشواهد، وأكثر من النقول، وأجمل فيه ما تتاثر في أمهات الكتب النحوية

وقد ظهر في كتبه على ضخامتها الجمع والترتيب والتبويب مع استيعاب للأصول وإحاطة بالفروع واستقصاء للمسائل ويدلُّ ذلك على سعة اطلاعه ودقة إحصائه مع أمانة في النقل وردُّ للرأي إلى أصحابه

وقد اشتهرت أكثر مصنفاة في حياته في أقطار الأرض شرقاً وغرباً

توفي بعد أذان الفجر المسفر صباحه عن يوم الجمعة تاسع عشر جمادي الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة في منزله بروضة المقياس بعد أن مرض سبعة أيام بورم شديد في نراعه الأيسر، وكان له مشهد عظيم ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة، وصُلِّي عليه غائبة بدمشق بالجامع الأموي يوم الجمعة ثامن رجب سنة إحدى عشرة وتسعمائة

1 الكواكب السائرة 2 228

2 الكواكب السائرة 1 228

3 شذرات الذهب 7 53

4 البدر الطالع 1 335

5 الكواكب السائرة 1 231 ومعجم المؤلفين 5 128

الأخفش الأوسط وعصره

اسمه ونسبه

الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، المجاشعي بالولاء، البلخي، ثم البصري أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي، عالم باللغة والأدب

وسمي بالأوسط لأنه كان قبله الأخفش الأكبر شيخ سيبويه ، وبعده الأخفش الصغير تلميذ المبرد، والأخفش هذا أشهرهم ذكراً، ولذا ينصرف إليه الحديث عند ذكر كلمة الأخفش مجردة عن الوصف

والأخفش في اللغة الصغير العينين مع سوء بصرهما

كان الأخفش مولى لبني مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم، فهو مجاشعي بالولاء، وأصله من بلخ ، وهي مدينة مشهورة من أجمل مدن خراسان وأكثرها خيراً وأكثرها غلة، لذلك لقب بالبلخي فهو فارسي النسب، وقد سكن في البصرة فهو بصري بالسكنى

ولقد ذكر السيوطي أن من سموا بالأخفش عددهم أحد عشر فقال أشهرهم ثلاثة عبد الحميد بن عبد المجيد الأكبر ، والأوسط سعيد بن مسعدة، والأصغر علي بن سليمان، والرابع أحمد بن عمران، والخامس أحمد بن محمد الموصلي، والسادس خلف بن عمر، والسابع عبد الله ابن محمد، والثامن عبد العزيز بن أحمد، والتاسع علي بن محمد المغربي الشاعر، والعاشر علي ابن سليمان الفاطمي، والحادي عشر هارون بن موسى بن شريك

- نشأته

نشأ الأخفش في البصرة في عصر التفتُّح العلمي والفكري، فقد ظهر قرن الاعتزال، وساد بها منطق العلم والجدل، وكان ذلك مدعاة لاشتداد أسر المنطق وسيطرته على عقول أهل هذا العصر

1 إنباه الرواة 2 38 ووفيات الأعيان 2 380 ومعجم المؤلفين 4 231

2 معاني القرآن للأخفش 1 13 ووفيات الأعيان 2 380

3 لسان العرب خفش 2 1210

4 معاني القرآن للأخفش 1 13

5 المزهر 2 240

6 طبقات النحويين 43

إلا أن الأَخْفَشَ رحمه الله - قد لجأ إلى الإبهام في أسلوبه، والإغماض في كتبه كي يضمن مورد رزقه، ويستجلب إليه الطلاب والدارسين، لذا فقد عاتبه الجاحظ على ذلك فردَّ عليه الأَخْفَشَ ردًّا تضمن فلسفته في الحياة

وحجته في ذلك قائلاً أنا رجل لم أصنع كتبني هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلت حاجتهم إليَّ فيها، وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذا كنت إلى التكبس ذهبت

- صفاته وفضله

من صفاته ما قاله القفطي قال أبو العباس المبرد أخبرني المازني قال كان الأَخْفَشَ أعلم الناس بالكلام، أحذقهم بالجدل

ويقول في موضع آخر قال أبو العباس أحمد بن يحيى هو أول من أملى غريب كل بيت من الشعر

ومن صفاته الخلقية أنه كان مصاباً بالخفش وهو ضيق العينين مع ضعفهما كما أنه كان أجلع، والأجلع هو الذي لا تنطبق شفتاه على أسنانه

ويعدُّ الأَخْفَشَ همزة وصل بين علماء البصرة وعلماء الكوفة، ويقال إنه تتلمذ على يده علماء البصرة وعلماء الكوفة على حد سواء

فقد قرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه ، وكان أول من قرأ كتاب سيبويه على الأَخْفَشَ أيضاً أبو عمرو الجرمي وأبو عثمان المازني

وكان أبو العباس ثعلب يفضل الأَخْفَشَ، ويقول كان أوسع الناس علماً

1 الحيوان 1 63

2 الحيوان 1 64

3 طبقات النحويين 73 وإنباه الرواة 2 39

4 طبقات النحويين 74 وإنباه الرواة 2 39

5 وفيات الأعيان 2 381 والبلغة 105

6 طبقات النحويين 73 وإشارة التعيين 131

7 إنباه الرواة 2 40

8 أخبار النحويين البصريين 66

ومن جرأته العجيبة اقتحامه محراب الكسائي، وحوله تلاميذه الفراء والأحمر وهشام وابن سعدان بعد المسألة الزنبورية المشهورة، حيث سأله عن مائة مسألة، أجاب عنها الكسائي بإجابات خطأ فيها الأخفش جميعاً، وكاد أصحاب الكسائي أن يفتكوا به لولا أن منعهم عنه، ولمّا علم الكسائي أنّه الأخفش قام إليه وعانقه، وأجلسه بجانبه

قال ابن قتيبة حدثنا الرياشي قال سمعتُ الأخفش يقول كان سيبويه إذا وضع شيئاً في كتابه عرضه عليّ وهو يعلم أنّي أعلم منه، وكان أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه

لذلك قال ابن جني قال لنا أبو علي - رحمه الله - يكاد يعرف صدق أبي الحسن وذلك أنّه كان مع الخليل في بلد واحد فلم يحك عنه حرفاً واحداً

ومع وفرة علمه وشدّة ذكائه إلا أنّه كان متواضعاً جمّ التواضع يعرف لنفسه قدرها، إذا سُئِلَ عن شيء لا يعرفه لا يخجل أن يقول لا أدري

سأله أبو حاتم مرة من أعرف بالغريب أنت أم أبو عبيدة؟ فقال أبو عبيدة

وكان رقيق الجانب في مخاطبة شيوخه، فجاء شيخه سيبويه يوماً يناظره بعد أن برع فقال له إنّما ناظرتك لأستفيد منك، فقال سيبويه أتراني أشك في ذلك؟

ولقد وثق العلماء في علمه، وأعجبوا بفضله، فهذا هو الكسائي رأس مدرسة الكوفة يقول له أولادي أحبُّ أن يتأدبوا بك ويخرجوا على يديك وتكون معي غير مفارق لي

بل زادت ثقته فيه فسأله أن يؤلف له كتاباً في معاني القرآن

يقول الأخفش فألفت كتابي في المعاني فجعله إماماً وعمل عليه كتاباً في المعاني وعمل الفراء كتابه في المعاني عليهما

1 إنباه الرواة 2 36

2 شذرات الذهب 2 36

3 الخصائص 3 311

4 طبقات النحويين 73

5 إنباه الرواة 2 40

6 العقد الثمين 112

شيوخه وتلاميذه

يعدُّ الأَخفش أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، وقد خالفه في كثير من المسائل النحوية، وعلى يده ظهرت الخلافات بين النحاة في فروع المسائل النحوية فهو من علماء الطبقة السادسة مع سيبويه والجرمي والنضر بن شميل وأبي محمد اليزيدي ومحمد بن أبي محمد اليزيدي، وقد تقدمهم الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب وحماد بن سلمة إذ يعدُّون من علماء الطبقة الخامسة

– أولاً شيوخه

ومن شيوخه سيبويه والخليل بن أحمد وأبو مالك النميري، وحماد بن الزبرقان وأبو شمر المعتزلي وبذلك تتبين لنا ضروب الثقافة التي نالها أبو الحسن، وتعدُّ روافدها التي استقى منها فقد أخذ عن الخليل عروضه، وأخذ عن سيبويه نحوه، وروى الأشعار عن حماد فلا غرو أن يقول فيه العباس أحمد بن يحيى كان أوسع الناس علماً وقال في موضع آخر هذا رجل أشرف على بحر، فهو يتكلم فيه بما يريد

ثانياً تلاميذه

لقد صارت إمامة مدرسة البصرة إلى الأَخفش سعيد بن مسعدة بعد رحيل إمامها أستاذه سيبويه إلى الأهواز ثم وفاته، ومن ثمَّ قصد كثيرون للإفادة من علمه وخصوصاً بعد أن علموا أنَّ الطريق إلى كتاب سيبويه ودراسته لا تتم إلا من خلال الأَخفش

- 1 المدارس النحوية 95
- 2 طبقات النحويين 85
- 3 إنباه الرواة 2 38
- 4 إنباه الرواة 2 39
- 5 العقد الثمين 112
- 6 طبقات النحويين 73
- 7 إنباه الرواة 2 40

يقول القفطي والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش، وذلك إنَّ كتاب سيبويه لا يعلم أحد قرأه على سيبويه، ولا قرأه عليه سيبويه، ولكنه لما مات قريء على الأخفش فشرحه وبيَّنه وروى عن الأخفش أيضاً أنَّه كان يقول ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا وعرضه عليَّ

فقد كان أحذق أصحاب سيبويه، وهذا هو المبرد يشهد له برواية عن المازني أنَّه قال كان الأخفش أعلم الناس بالكلام ومن تلاميذه الكسائي وأولاده ومنهم أبو إياس هارون الذي اعتقد أنَّه تأدَّب على يدي الأخفش، ومنهم المازني، والجرمي والسجستاني

صلة الأخفش بسيبويه

الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه، وأساتذة سيبويه أساتذته، وهو الطريق إلى كتاب سيبويه

يقول القفطي والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش، وذلك إنَّ كتاب سيبويه لا يعلم أحد قرأه على سيبويه، ولا قرأه عليه سيبويه لكنه لما مات قريء على الأخفش فشرحه وبيَّنه وعلاقة الأخفش بسيبويه كانت ودِّية فلم يحك الأخفش شيئاً في إنكار مكانة سيبويه العلمية بل كان يستعظمه

وقيل إنَّه جاء سيبويه يناظره بعد أن برع فقال الأخفش لسيبويه إنَّما ناظرتك لأستفيد منك، فقال سيبويه أتراني أشك في ذلك؟

1 إنباه الرواة 2 40

2 وفيات الأعيان 2 381

3 إنباه الرواة 2 39

4 طبقات النحويين 74

5 خلاف الأخفش 27

6 أخبار النحويين البصريين 66

7 خلاف الأخفش 28

8 أخبار النحويين البصريين 66

لكن الأخفش مع ذلك كان يفخر بنفسه ويوازن بين مكانته العلمية ومكانة سيبويه إذ قال
كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليّ وهو يرى أنّي أعلم منه وكان أعلم منّي وأنا
اليوم أعلم منه

وقد ساعدت علاقة الأخفش الحسنة بسيبويه على انتشار كتابه الأخير ، إذ قرأ الكتاب
من أئمة النحاة البصريين الجرمي والمازني على الأخفش، ثم قرأه المبرد على المازني، واتخذ
هؤلاء الكتاب عمدة لمؤلفاتهم

وكان كثيراً ما يخالف أستاذه سيبويه في الكثير من المسائل النحوية، وهو الذي فتح باب
الخلاف حتى ظهرت فيما بعد مدرسة الكوفة ومن ثم بقية المدارس المتأخرة

مؤلفاته

لقد صنف الأخفش كتباً كثيرة في النحو والعروض والقوافي، له في كل واحد منها آراء
مشهورة، وأقوال معتدّ بها عند علماء العربية

ولقد حازت مؤلفاته إعجاب معاصريه وذاعت لدى مَنْ جاءوا بعده لما تحويه من علم

واسع غزير ، فهي تُقرأ وتُفسّر ويستند إليها علماء العربية ورجال التفسير

ومن أهمها كتاب العروض والقوافي، ومعاني القرآن والأوسط في النحو، والمسائل
الصغير، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، والمسائل الكبير، والملوك، ومعاني الشعر، ووقف
التمام، ووصف الغنم وألوانها وعلاجها، والتصريف، والواحد والجمع في القرآن، وغريب
الحديث، وشرح أبيات المعايمة

1 أخبار النحويين البصريين 66

2 خلاف الأخفش 29

3 خلاف الأخفش 30

4 معاني القرآن للأخفش 1 41

5 معاني القرآن للأخفش 1 42

6 إنباه الرواة 2 42

7 معاني القرآن للفراء 1 12

وفاته

اختلف العلماء في سنة وفاته فقيل إنّها سنة 210هــ

وقيل إنّها سنة 211هــ

وقيل سنة 215هــ

كما قيل إنّها سنة 221هــ في خلافة المعتصم

1 المزهر 2 463

2 الكامل لابن الأثير 6 406

3 إنباه الرواة 2 93 ووفيات الأعيان 2 380 وشذرات الذهب 2 36

4 المزهر 3 463 ووفيات الأعيان 2 380

الفصل الأول

آراء الأخفش التي وافق فيها البصريين

آراء الأَخفش التي وافق فيها البصريين

1- مسألة دلالة الفعل المضارع على الحال والاستقبال

قال السيوطي إنَّ من حالات المضارع التي يتعيَّن فيها الاستقبال، وهي سبقه بلام القسم أو لا النافية

وذهب الأَخفش والمبرد إلى بقاءه على الاحتمال معهما، أي الحال والاستقبال، وقد دخلت لا النافية على الحال في نحو قوله تعالى [قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ]

2- مسألة إعراب الأسماء الستة

وذهب جمهور البصريين ومنهم سيبويه والخليل وابن جني وأبو حيان إلى أنَّها معربة بحركات مقدرة في حروف الألف والواو والياء، رفعاً ونصباً وجرأً، وأنَّه أُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر

واستدلوا لقولهم بأن يكون أصل الإعراب حركات ظاهرة أو مقدرة، فإن أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل له

ووافق الأَخفش والمبرد البصريين في الإعراب المقدَّر فيها

-
- 1 همع الهوامع 1 23
 - 2 همع الهوامع 1 26
 - 3 سورة الأنعام 6 50
 - 4 همع الهوامع 1 124 وانظر الإنصاف 1 124
 - 5 الكتاب 2 203
 - 6 همع الهوامع 1 124
 - 7 اللمع في العربية 101
 - 8 ارتشاف الضرب 2 838
 - 9 همع الهوامع 1 124
 - 10 همع الهوامع 1 124
 - 11 همع الهوامع 1 124
 - 12 المقتضب 2 153

3- مسألة إعراب المثني وجمع المذكر السالم

اختلف النحويون في إعرابهما

فذهب البصريون ومنهم الخليل وسيبويه والأعلم والسهيلي وابن مالك إلى أنّ الألف والواو والياء نفسها حروف إعراب، فالإعراب بحركات مقدره فيها، واختاره أبو حيان

واستدلوا بأن قالوا إنّها حروف إعراب، وليست بإعراب؛ لأنّ هذه الحروف إنّما زيدت للدلالة على التثنية والجمع

وذهب الأخفش ووافقه المبرد والمازني إلى أنّها ليست بإعراب، ولا حروف إعراب، ولكنّها تدل على الإعراب؛ أي هي دلائل الإعراب؛ لأنّه يرى أنّ إعرابهما بحركات مقدره فيما قبل الألف والواو والياء؛ أي على الدال في الزيدان، والزَيْدَيْن والزِيدون والزَيْدين

4- مسألة حركة جمع المؤنث السالم حالة النصب والممنوع من

الصرف حالة الجر حركة بناء

اختلف النحويون في حركة جمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف بين الإعراب والبناء على آراء

-
- 1 الإنصاف 1 33
 - 2 شرح الرضي 1 86
 - 3 الكتاب 1 18
 - 4 شرح ابن عقيل 1 58
 - 5 همع الهوامع 1 161
 - 6 ارتشاف الضرب 2 569
 - 7 الإنصاف 1 33
 - 8 همع الهوامع 1 161 وانظر ارتشاف الضرب 2 569
 - 9 المقتضب 1 143
 - 10 الإنصاف 1 33
 - 11 الإنصاف 1 34

فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنّ جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وما لا ينصرف في حالة الجر معربان، فالأول منصوب بالكسرة، والثاني مجرور بالفتحة، فهما حركتا إعراب

وذهب المبرد موافقاً للأخفش إلى بنائهما في الحالة المذكورة كقولهم مررتُ بعُمرٍ وذهبتُ إلى مساجدٍ ، وأشبه ذلك ؛ لأنّ هذه الفتحة للنصب، والجر داخل عليه فيها، كما كانت الكسرة في التاء للجر ودخل النصب عليها

- مسألة إعراب الأفعال الخمسة

لقد اختلف النحاة في إعرابها

فذهب الأخفش والسهيلي وابن درستويه والمازني إلى أنّ الإعراب بحركات مقدرة على ما قبل الحروف الثلاثة في نحو يقومان ويقومون وتقومين، والنون دليل عليها لأنّها تحذف في حالتي النصب والجزم، لذلك فهي ليست علامة إعراب

وذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ إعراب الأفعال إنّما هو بالنون التالية لحرف اللين؛ أي التالية لضمائر التنثية والجماعة والمخاطبة

- مسألة حذف نون الوقاية من الأفعال الخمسة

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ نون الوقاية سُميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر

- 1 ارتشاف الضرب 2 842 وشرح الأشموني 1 76
- 2 المقتضب 3 374
- 3 همع الهوامع 1 57
- 4 همع الهوامع 1 175
- 5 همع الهوامع 1 175
- 6 ارتشاف الضرب 2 844
- 7 همع الهوامع 1 175
- 8 شرح كتاب سيبويه للسيرافي 1 121
- 9 الإيضاح في علل النحو 138
- 10 شرح الأشموني 1 117

فإذا اجتمعت النون في الفعل المضارع المتصل به ألف الاثنتين أو واو الجماعة أو ياء
المخاطبة مع نون الوقاية جاز الفكُّ في نحو قوله تعالى [أَتَعِدَّانِي] والإدغام والحذف

وقُرِيءَ بهما قوله تعالى [أَتَحَاجُّونِي] واختلف النحاة في المحذوف حينئذٍ

فمذهب سيبويه وابن مالك وابن هشام وجمهور البصريين أنَّ المحذوف للتخفيف
في قراءة نافع تَأْمُرُونِي ، وتَحَاجُّونِي هو نون الرفع لا نون الوقاية

واستدلوا على ذلك بأنَّ نون الرفع عُهدَ حذفها للناصب والجازم ولتوالي الأمثال، في
نحو قوله تعالى [لَتُبْلَوْنَ] ولأنَّ نون الرفع نائبة عن الضمة، والضمة تحذف تخفيفاً

كما في قراءة أبي عمرو في نحو قوله تعالى [إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ] ، في قراءة من يُسَكِّنُ

وزهد الأخفش والمبرد وأبو علي الفارسي، وعلي بن سليمان وابن جني
وأبو حيان إلى أنَّ المحذوف نون الوقاية؛ لأنها لا تدلُّ على إعراب فهي أولى بالحذف

-
- 1 همع الهوامع 1 176
 - 2 سورة الأحقاف 46 17
 - 3 همع الهوامع 1 176
 - 4 سورة الأنعام 6 80
 - 5 الكتاب 2 369
 - 6 شرح ابن عقيل 1 79
 - 7 مغني اللبيب 2 344
 - 8 همع الهوامع 1 177
 - 9 شرح التصريح 1 117
 - 10 سورة آل عمران 3 186
 - 11 شرح التصريح 1 117
 - 12 سورة البقرة 2 67
 - 13 معاني القرآن للأخفش 1 256 وهمع الهوامع 1 177
 - 14 انظر همع الهوامع 1 187
 - 15 مغني اللبيب 2 344
 - 16 ارتشاف الضرب 2 845
 - 17 ارتشاف الضرب 2 845
 - 18 همع الهوامع 1 187

أحدهما أنّ نون الوقاية حصل بها التكرار والاستتقال، فكانت أولى بالحذف
وثانيهما أنّ نون الرفع علامة الإعراب، فالمحافظة عليها أولى
وثالثهما أنّ نون الرفع لعامل؛ فلو حذفت لزم لوجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه

- مسألة ضمائر الرفع المتصلة حروف كتاء التأنيث

اختلف النحويون في ضمائر الرفع المتصلة

فذهب المازني وجمهور البصريين إلى أنّ النون في جمع الإناء، والألف في
المتى، والواو لجمع الذكور، وياء المخاطبة حروف علامات كتاء التأنيث في قامت لا ضمائر،
والفاعل مستكنٌ في الفعل، ووافقهم الأخفش في الياء
والدليل الذي استند إليه المازني هو أنّ الضمير لمّا استكنّ في فَعَلَ وفَعَلَتْ، استكنّ في
التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في فَعَلَتْ للفرق
واستند الأخفش في قوله إلى أنّ فاعل المضارع المفرد لا يبرز، بل يفرّق بين المذكر
والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة

- مسألة محل الضمير في إِيَّاكَ وَأَخْوَاتِهَا

ذهب البصريون ومنهم سيبويه والأخفش والفرسي وأبو حيان وابن
هشام إلى أنّ الضمائر المتصلة في إِيَّاً وما يماثلها لواحق، فهي دليل على ما يُراد به من

-
- 1 شرح التصريح 1 117
 - 2 ارتشاف الضرب 2 914
 - 3 شرح شذور الذهب 178
 - 4 همع الهوامع 1 195
 - 5 همع الهوامع 1 195
 - 6 همع الهوامع 1 195
 - 7 شرح التصريح 1 104
 - 8 الكتاب 2 355
 - 9 همع الهوامع 1 212 وانظر ارتشاف الضرب 2 930
 - 10 الجني الداني 930
 - 11 ارتشاف الضرب 2 930
 - 12 أوضح المسالك 1 64

متكلم أو مخاطب أو غائب، إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيناً
فيقال إيايَ وإيانا وإياكَ وإياكُما وإياكُم وإياكُنَّ، وللغائب إياه وإياهُما وإياهُم وإياهُنَّ،
وهي حروف تبيّن الحال كاللاحقة في أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتنَّ

- مسألة ضمير الغائب عارٍ عن المشاهدة فيحتاج إلى ما يفسره

ضمير المتكلم وضمير المخاطب تفسرهما المشاهدة، وضمير الغائب يحتاج إلى مفسرٍ،
والأصل في مفسره أن يكون متقدماً عليه، ليُعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره في نحو
لقيتُ زيداً وعمراً يضحك، فضمير يضحك عائداً على عمرو

وكان الأخفش وتابعه ابن مالك وأبو حيان يذهب إلى جواز مخالفة الأصل السابق
في تقديم المفسر فيؤخر عن الضمير، وذلك عندما يُبدل منه المفسر وذلك في نحو اللهم صلِّ
عليه الرؤوف الرحيم

ومنع ذلك قوم، وقالوا البديل لا يُفسر ضمير المُبدل منه

وردّه أبو حيان بالورود، فاستدلّ بقول الشاعر

فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا

فالضمير المنصوب في تلمه عائداً على ما أُبدل منه وهو البائس

10- مسألة ما المصدرية بين الاسمية والحرفية

اختلف النحويون في تصنيف ما بين الاسمية والحرفية

1 شرح الرضي 2 425

2 همع الهوامع 1 227 وانظر ارتشاف الضرب 2 943

3 همع الهوامع 1 227 وانظر ارتشاف الضرب 2 943

4 شرح التسهيل 1 156

5 ارتشاف الضرب 2 943

6 همع الهوامع 1 227

7 ارتشاف الضرب 2 943

8 البيت من الرجز بلا نسبة وصدده

قَدْ أَصْبَحْتَ بَقْرَقْرِي كَوَانِسَا

انظر الكتاب 2 75 وسر صناعة الإعراب 2 689 ومغني اللبيب 1 593 وهمع الهوامع 1 282 والانتخاب

لكشف الأبيات مشكلة الإعراب 21

فذهب المبرد والمازني والسهيلي وابن السراج والأخفش في قولهم
إنها اسم مفتقرة إلى ضمير؛ لأنه لو قيل يعجبني ما قمت فتقديره القيام الذي
قمته

وعلى رأي الجمهور إنما توصل بفعل متصرف غير أمر، والأكثر كونه ماضياً، نحو
قوله تعالى [بِمَا رَحِبْتُ]

ومن المضارع قوله تعالى [لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُم] أي لوصف

وجوز السيرافي والأعلم وابن خروف وصلها بجملته اسمية، واستدلوا بقول الشاعر

كَمَا دِمَاؤُكُمْ يُشْفَى بِهَا الْكَلْبُ

والجمهور منعوا ذلك وقالوا هي في البيت كافة

11-مسألة أصل المرفوعات المبتدأ أم الفاعل

اختلف النحاة في أصل المرفوعات

فذهب سيبويه إلى أن المبتدأ أصل، والفاعل فرغ عنه، ووجهه أنه مبدوء به في الكلام،
وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم

-
- 1 المقتضب 3 201
 - 2 همع الهوامع 1 281
 - 3 الأصول 2 211
 - 4 معاني القرآن للأخفش 1 196 وهمع الهوامع 1 281 وانظر شرح التسهيل 1 223 ومغني اللبيب 1 305
 - 5 همع الهوامع 1 281
 - 6 همع الهوامع 1 281
 - 7 سورة التوبة 9 25
 - 8 سورة النحل 16 116
 - 9 همع الهوامع 1 281
 - 10 عجز بيت من البسيط، وصدرة
أحلامكم لسقام الجهل شافية
 - وهو للكُميت في ديوانه 19 والحيوان 5 343 وهمع الهوامع 1 281
 - 11 همع الهوامع 1 281
 - 12 همع الهوامع 2 17

وذهب البصريون ومنهم الخليل إلى أنّ الفاعل أصل، والمبتدأ فروغ عنه، ووجهه أنّ عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، فإنّ رُفِعَ للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني

والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي بدليل أنّه يزيل حكم العامل المعنوي، وعندما نقولُ في زيدٍ قائمٌ كان زيدٌ قائماً و إنّ زيداً قائمٌ، ولَمَّا كان الفاعل أقوى جُعِلَ أصلاً، والأقوى مُقَدَّمٌ على الأضعف

وذهب جماعة من البصريين منهم الأخفش وابن السراج والرضي إلى أنّ كلاّ منهما أصلان، وليس أحدهما بمحمول على الآخر، ولا فرغ عنه

12-مسألة عامل الرفع في المبتدأ والخبر

اختلف النحاة في رافع المبتدأ والخبر على مذاهب

فذهب سيبويه وجمهور البصريين وابن هشام إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ

ورأى ابن جني أنّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً، وبذلك سوّغ تقدّمه على المبتدأ في نحو شاعرٌ محمدٌ؛ لأنّه إنّما تقدّم على أحد عاملي الرفع فيه وهو المبتدأ وذهب الأخفش وابن السراج والرماني إلى أنّ العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً، وأنّه طالب لهما فعمل فيه

1 شرح المفصل 1 80

2 شرح شذور الذهب 204

3 همع الهوامع 2 4

4 الكتاب 2 126

5 شرح ابن عقيل 1 200

6 أوضح المسالك 1 137

7 الخصائص 2 385

8 همع الهوامع 2 8

9 الأصول 1 58

10 همع الهوامع 2 8

13-مسألة الضمير العائد في جملة الخبر على المبتدأ

الأصل في الربط بين المبتدأ والخبر، إذا كان الخبر جملة، هو الضمير العائد على المبتدأ، ولهذا يربط به مذكوراً أو محذوفاً، ومثاله مذكوراً في نحوه محمدٌ خلقه القرآن وقد يُعني عن الضمير أشياء، اختلف فيها النحاة فذهب سيبويه إلى أن تكرار المبتدأ بلفظه مغنٍ عن الضمير في الخبر، واستدل لذلك بقوله تعالى [الْحَاقَّةُ ﴿١٠٠﴾ مَا الْحَاقَّةُ]، وقوله تعالى [وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ] .

وذهب الأخفش إلى أن تكرار المبتدأ بمعناه يكون بدلاً عن الضمير المتصل في الخبر، في نحو زيدٌ جاءني أبو عبد الله، وذلك إذا كان كنيته واستدل الأخفش على ذلك بقوله تعالى [وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ]

ووافق ابن عصفور الأخفش كما جاء ذلك في الموصول حكى أبو سعيد الذي رويت عن الخدي، وتقديره رويت عنه، فوضع الاسم الظاهر موضع الضمير، وتابعه الخضر اوي وابن جني في ذلك

14-مسألة يحذف الخبر وجوباً في ضربي زيداً قائماً

يحذف خبر المبتدأ وجوباً إذا وقع قبل حال لا تصلح خبراً عن المبتدأ الذي خبره قد أضر، وذلك إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسرٍ لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ، وذلك في نحو ضربي زيداً قائماً

1 همع الهوامع 2 18

2 انظر همع الهوامع 2 19

3 سورة الحاقة 69 2،1

4 سورة الواقعة 56 27

5 معاني القرآن للأخفش 1 252 وهمع الهوامع 2 20 وانظر أوضح المسالك 1 140

6 سورة الأعراف 7 70

7 همع الهوامع 2 20

8 انظر همع الهوامع 2 20

9 شرح الأشموني 1 338

فذهب البصريون ووافقهم الأخفش وابن مالك وابن هشام إلى أن الخبر يُقَدَّر قبل قائماً وتقديره ضربى زيداً ضرباً قائماً، لما فيه من قلة الحذف

1-مسألة لغات لات

اختلف النحاة في لات، فذهب سيبويه إلى أنها مركبة من لا والتاء كأنما وذهب الأخفش وابن مالك وجمهور البصريين إلى أنها لا زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة كما زيدت في ثَمَّ ورُبَّ، فقيل ثُمَّتَ ورُبَّتَ وذهب ابن الطراوة وأبو عبيدة وغيره إلى أنها ليست للتأنيث، ولكنها كلمة وبعض كلمة؛ وذلك أنها لا النافية، والتاء زائدة في أول الحين

1-مسألة إعمال لات عمل ليس

اختلف النحاة في إعمال لات فذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس، وذهب سيبويه إلى أنها إذا كانت مع الحين تعمل فيه مرفوعاً أو منصوباً كما تعمل ليس في اسمها وخبرها وتقدير قوله تعالى [فَنَادُوا وَاٰتٍ حِيْنَ مَنَاصِ]

-
- 1 همع الهوامع 2 47
 - 2 شرح التسهيل 1 278
 - 3 أوضح المسالك 1 160
 - 4 انظر همع الهوامع 2 121
 - 5 همع الهوامع 2 121 وانظر مغني اللبيب 1 253 وأوضح المسالك 1 205
 - 6 شرح ابن عقيل 1 319
 - 7 شرح الأشموني 1 488
 - 8 همع الهوامع 2 121
 - 9 مغني اللبيب 1 254
 - 10 مغني اللبيب 1 254
 - 11 الكتاب 1 58
 - 12 سورة ص 38 3

فبعد لات اسم مرفوع، وحين خبر ذلك الاسم وهو منصوب، وجُعِلت لات رافعة لذلك الاسم المحذوف، وناصبه للخبر، كما ترفع ليس الاسم وتتصب الخبر، وحملت لات على ليس لاشتراكهما في النفي، وتقديره ولات الحين حين مناص
وذهب الأخفش وابن عصفور إلى أنها لا تعمل شيئاً في القياس واختاره أبو حيان

وعَلَّ الأخفش لذلك بأنها ليست بفعل، فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فبالابتداء وإن كان منصوباً فبإضمار فعل، واستدل بقول جرير
ولا حسباً فخرت به كريم
يعني فلا ذكرت حسباً
ولا جد إذا ازدحم الجدود

1-مسألة الاختلاف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها

حق عسى إذا اتصل بها الضمير أن لا يكون إلا بصورة المرفوع، هذا هو المشهور من كلام العرب، وبه نزل القرآن
ومن العرب من يأتي بصورة المنصوب المتصل فيقول عساني وعسائك وعسأه
واختلف النحاة فيما يتصل بها من الكاف وأخواتها
فذهب سيبويه إلى أن الضمير بعد عسى في موضع نصب حملاً على لعل، كما حملت لعل على عسى في اقتران خبرها بأن، كما في الحديث المذكور

-
- 1 خلاف الأخفش 64
 - 2 همع الهوامع 1 270 وانظر شرح ابن عقيل 1 321 ومغني اللبيب 1 254
 - 3 انظر همع الهوامع 2 122
 - 4 انظر همع الهوامع 2 122
 - 5 الإتيان في علوم القرآن 1 230، 231
 - 6 البيت من الطويل لجرير في ديوانه 129 والكتاب 1 146 والكامل 1 76 وشرح أبيات سيبويه للسيرافي 193، 2 5 وشرح المفصل 1 109 وشرح الرضي 1 458 وخزانة الأدب 3 25
وبلا نسبة في المقتضب 2 74 والخصائص 2 380 والرد على النحاة 106 ومغني اللبيب 1 213 وخلاف الأخفش 65، 334
 - 7 همع الهوامع 2 145
 - 8 الكتاب 2 374

فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ يَكُونُ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضِ

وَمَثَلٌ لِقَوْلِ الرَّاجِزِ رُؤْيَا فِي عَسَاكٍ

يَا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

وبذلك عكس عملها فنصبت الاسم ورفعت الخبر، وقد صرّح بقوله

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارٌ كَأْسٍ وَعَلَّهَا

برفع نار، وهو خبرها

وذهب الأخفش تبعاً ليونس إلى أنّ عسى على ما كانت عليه، إلا أنّ ضمير النصب

ناب عن ضمير الرفع في قوله

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ

وَطَالَمَا عَيْنَتْنَا إِلَيْكَ

1 أخرجه البخاري في كتاب المظالم برقم 2534

2 الرجز لرؤبة في ديوانه ق 75 ص 181 والكتاب 2 375، 4 270 وشرح أبيات سيبويه للسيرافي 2 120

وشرح الرضي 2 446 وشرح شواهد المغني 1 433 وخزانة الأدب 2 441، 5 362، 367

وبلا نسبة في المقتضب 3 71 والخصائص 2 96 وسر صناعة الإعراب 1 406، 493 واللامات 135

والإنصاف 1 222 وشرح المفصل 2 12، 3 118، 8 87، 9 33 والجني الداني 466، 470 وارتشاف

الضرب 3 1233، 4 2209 ومغني اللبيب 1 151، 2 699 وأوضح المسالك 1 329 وحاشية الدسوقي

1 348 وشرح التصريح 1 297، 2 235 وهمع الهوامع 2 146 والأشباه والنظائر 1 336 وشرح

الأشموني 1 528 وحاشية الصبان 1 267

3 همع الهوامع 2 146

4 الرجز لصخر بن العود الحضرمي في شرح شواهد المغني 1 446

وبلا نسبة في شرح الرضي 2 264 والجني الداني 469 ومغني اللبيب 1 153 وأوضح المسالك 1 238

وحاشية الدسوقي 1 353 وشرح التصريح 1 297، 298 وهمع الهوامع 1 132، 2 146 وخزانة الأدب

5 350

5 معاني القرآن للأخفش 1 181 وهمع الهوامع 2 146

6 شرح المفصل 3 122 وشرح التسهيل 1 397 ومغني اللبيب 1 153

7 البيتان من الرجز بلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب 3 202، 4 425، 426 وشرح الرضي 2 447

والجني الداني 468 وشرح التسهيل 1 397 ومغني اللبيب 1 153 وحاشية الدسوقي 1 353 وشرح

الأشموني 1 525 وحاشية الصبان 1 267

1-مسألة فتح همزة إن وكسرها بعد مذ ومنذ

يجوز في همزة إن الأمران الكسر والفتح

فباعتبار تقديرها جملة تكسر، وباعتبار تقديرها بمصدر تفتح، وذلك بعد مذ منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقتني، حيث أجاز الأخفش الكسر فيها، ووافقه في ذلك ابن عصفور؛ لأنّ مذ ومنذ يليهما الجمل

ومنعه بعضهم لأنّ الجملة بعدها بتأويل المصدر، وصرّح سيبويه وابن السراج بجواز الفتح ساكتين عن إجازة الكسر وامتناعه ولم يقل أحد بتعيين الكسر وامتناع الفتح

1-مسألة جواز حذف اسم إن المشددة

لقد ذهب سيبويه والخليل وتابعهم الأخفش إلى جواز حذف الاسم في باب إن وأخواتها للعلم به، وذلك بقوله إن بك زيد مأخوذ، أي إنّه وحكى الأخفش إن بك مأخوذ أخواك واستدلّ بقول الشاعر

فلو كنت ضبيّاً عرفت قرأبتي
أي ولكنّه
ولكن زنجي غليظ المشافر

1 معاني القرآن للأخفش 1 284 وجمع الهوامع 2 169

2 جمع الهوامع 2 169

3 الكتاب 3 144

4 جمع الهوامع 2 169

5 جمع الهوامع 2 169

6 جمع الهوامع 2 162

7 جمع الهوامع 2 162

8 البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه 2 481 والكتاب 2 136، 282 والأصول في النحو 1 247 والأغاني

21 332 وشرح أبيات سيبويه 2 15 والمحتسب 2 182 وشرح المفصل 8 82 والمقرب 108 وشرح

الرضي 4 375 وشواهد التوضيح والتصحيح 149 وخزانة الأدب 4 378

وبلا نسبة في الجمل للخليل 213 والإنصاف 1 182 ومغني اللبيب 1 291 وحاشية الدسوقي 1 632

وشرح التصريح 1 149 وشرح شواهد المغني 2 701

20-مسألة أصل كأن هل هي بسيطة أم مركبة

اختلف النحاة في كأن هل هي بسيطة أم مركبة
فقال شردمة وأبو حيان والمالقي إنها حرف بسيط وُضع للتشبيه كالكاف؛ لأنَّ التركيب
خلاف الأصل
وذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين وتابعهم الأخفش وابن هشام إلى أنَّها
مركبة من أن وكاف التشبيه، وأصل كأنَّ زِيداً أسدٌ
إنَّ زِيداً كَأَسَدٍ، فالكاف للتشبيه، وإنَّ مؤكدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقَدوا له
الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقَدَّموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلمَّا دخلت
الكاف على إنَّ وجب فتحها؛ لأنَّ إنَّ المكسورة لا تقع بعد حرف الجر

21-مسألة إنَّ حرف جواب بمعنى نعم

اختلف النحاة في مجيء إنَّ حرف جواب بمعنى نعم
فأثبت ذلك سيبويه والأخفش وابن عصفور وابن مالك وابن يعيش وابن هشام
حيث أنَّها ترد حرف جواب بمعنى نعم، فلا تعمل شيئاً، وتتصل بها هاء السكت لقوله إنَّه
أي نعم
قال سيبويه وأما قول العرب في الجواب إنَّ هو بمنزلة أجل، وإذا وُصِلت قلت إنَّ يا
فتى، وهي التي بمنزلة أجل

- 1 انظر همع الهوامع 2 251
- 2 همع الهوامع 2 152
- 3 همع الهوامع 2 152
- 4 همع الهوامع 2 180
- 5 شرح التسهيل 2 32
- 6 شرح المفصل 8 78
- 7 مغني اللبيب 1 37
- 8 شرح المفصل 8 79
- 9 الكتاب 1 474

ومن شاهده على ذلك، أثبت قول الزبير لمن قال له لَعَنَ اللهُ نَاقَةَ حَمَلْتِي إِلَيْكَ إِنَّ
وَرَكَبَهَا وَخَرَجَ الْأَخْفَشُ عَلَيْهَا قَوْلَهُ تَعَالَى [إِنَّ هَذَا نِ لَسَاحِرَانِ]

22- مسألة اللام الداخلة على خبر إن لام الابتداء أو لام جواب القسم

اختلف النحويون في اللام الداخلة على خبر إن على آراء
فذهب المبرد والبصريون إلى أنها لام الابتداء التي في قولهم لزيد أخوك، أُخِرَتْ
لأنها للتأكيد، وإن للتأكيد؛ فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد، والعرب لا تجمع بين حرفين
لمعنى واحد إلا في ضرورة، وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينها
واختار الأخفش رأي البصريين حيث قال إنما بدأوا بإن لقوتها من حيث إنها عاملة
واللام غير عاملة، فجعلوا الأقوى متقدماً في اللفظ
واستدل البصريون على أنها لام الابتداء بأنها إذا دخلت على المنصوب بظننت أُوجِبَتْ
له الرفع، وأزالت عنه عمل ظننت
وعند القول ظننت زيدا قائماً، فإذا دخلت اللام على زيد أصبحت ظننت لزيد قائمًا،
فأوجبوا له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوباً فدل على أنها لام الابتداء

23- مسألة اللام الفارقة اللازمة لخبر إن المخففة

ذكر ابن مالك أن إن عندما تخفف يبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها،
وقد تعمل على قلة
وحالها إذا عملت كحالها وهي مشددة، إلا أنها لا تعمل في الضمير، حيث يقال إنك
قائمٌ بالتشديد، ولا يجوز إنك قائمٌ بالتخفيف، ودخول اللام عليها فهي كالمشدودة سواء
وإذا أهملت لزمتم اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها وبين إن النافية؛ لالتباسها
حينئذٍ بها نحو إن زيداً لقائم، ومن ثم لا تلزم مع الإعمال لعدم الإلباس

- 1 من أمثلة النحاة انظر الكتاب 1 474 وشرح المفصل 8 79 ومغني اللبيب 1 38 والجني الداني 39 وهمع
الهوامع 2 181
- 2 سورة طه 20 63
- 3 المقتضب 2 343
- 4 همع الهوامع 2 177 وانظر الإنصاف 1 399 وشرح ابن عقيل 1 363
- 5 همع الهوامع 2 177
- 6 الإنصاف 1 399
- 7 همع الهوامع 2 181 وانظر شرح التسهيل 2 32

واختلف النحاة في هذه اللام

فذهب سيبويه والأخفش الأوسط والصغير وابن مالك وابن الأخرى وابن عصفور إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمّت للفرق وذهب الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع إلى أنها لام أخرى غير تلك التي اجتلبت للفرق؛ لأنّ تلك منوئية التأخير من تقديم، ووافقهم أبو الفتح وجماعة من النحويين على ذلك فاللام عندهم تدخل على الجملة الفعلية، ويعمل ما قبلها فيما بعدها، وتدخل على غير المبتدأ والخبر، ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف لام الابتداء

24-مسألة تُخَفَّفُ لَكِنْ فَلَا تَعْمَلُ

اختلف النحاة في إعمال لكنّ عندما تُخَفَّفُ على مذاهب ذهب ابن يعيش ووافقهُ ابن هشام إلى أنّ لكنّ عندما تُخَفَّفُ لا تعمل أصلاً لعدم سماعه، وعلل بمباينة لفظها للفظ الفعل، وبزوال موجب إعمالها وهو الاختصاص؛ إذ صارت يليها الاسم والفعل

وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إنّ، وأنّ وكأنّ، وذلك ليس بمسموع ولا يقتضيه قياس؛ لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية في نحو قوله تعالى [وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ]

-
- 1 الكتاب 3 146
 - 2 همع الهوامع 2 181
 - 3 شرح التسهيل 2 32
 - 4 همع الهوامع 2 181
 - 5 همع الهوامع 2 182
 - 6 مغني اللبيب 1 232
 - 7 همع الهوامع 2 182
 - 8 شرح المفصل 8 80
 - 9 مغني اللبيب 1 292 وأوضح المسالك 1 274.80
 - 10 همع الهوامع 2 188
 - 11 همع الهوامع 2 188 وانظر مغني اللبيب 1 292 وأوضح المسالك 1 274
 - 12 شرح شذور الذهب 351
 - 13 سورة البقرة 2 57

2-مسألة رافع خبر لا النافية للجنس

اختلف النحويون في جواز دخول الباء على لا النافية للجنس

فذهب السيوطي إلى أنه يُمنع التركيب غالباً أي دخول الباء عليها، وقال ابن هشام

وإن دخل عليها الخافض خفض النكرة نحو جئتُ بلا زاد، وشدَّ جئتُ بلا شيءَ بالفتح

والإجماع على أن لا النافية للجنس هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، وأمّا في

التركيب، فكَذلك ذهب الأخفش والمبرد والمازني والسيرافي ووافقهم ابن مالك إلى إجرائها مجرى

إنَّ

2-مسألة إلغاء عمل ظنّ إذا توسطت بين معموليها أو تأخرت عنهما

إذا توسطت ظننتُ بين المبتدأ والخبر سواء كان الخبر مقدماً أم مؤخراً، فإنه يجوز الإعمال

على الأصل، ويجوز الإهمال، وهل الإعمال أرجح من الإهمال، اختلف النحويون في ذلك

فذهب الجمهور إلى أنه يجوز كل واحد منهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، لأنَّ

لكل واحد منهما مرجحاً، فيرجح الإعمال بأنه الأصل، ويرجح الإلغاء لأنَّ العامل هنا لفظي

ولو أهمل لكانوا قد أعملوا الابتداء وهو عامل معنوي، ولاشك أنَّ العامل اللفظي أقوى

من العامل المعنوي

وابن هشام يختار هذا الرأي وهو أنَّ الإعمال عند التوسط أرجح من الإلغاء وذهب

البصريون إلى جواز الإعمال والإلغاء، واختلفوا في الأرجح منهما

وجعل الأخفش الإلغاء جائزاً عند توسط العامل وأجود عند تأخره عنهما، فتتصب ظننتُ

وأخواتها المفعولين إذا تقدمت عليهما، فإن وقعت متوسطة في نحو زيدٌ ظننتُ منطلقٌ جاز

1 همع الهوامع 2 201

2 أوضح المسالك 1 274

3 همع الهوامع 2 202

4 همع الهوامع 2 202

5 همع الهوامع 2 227

6 أوضح المسالك 1 313

7 أوضح المسالك 1 313 وشرح شذور الذهب 437

8 شرح الأشموني 2 26

نصب الاسمين ورفعهما، ولكن رفعهما إذا تأخر أجود ووافق ابن أبي الربيع، واختار ذلك ابن مالك وقال إذا تأخرت ظنَّ عن معموليها فالإلغاء أحسن

2-مسألة تسدُّ أنَّ ومعمولاها عن المفعولين في ظنِّ وأخواتها

يسدُّ عن المفعولين في أخوات ظنِّ، أنَّ المشدَّدة ومعمولاها نحو

ظننتُ أنَّ زيدا قائمٌ، وقوله تعالى [أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ]

وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطول، ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة، ثم لا حذف فيه عند سيبويه

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنَّ الخبر محذوف، والتقدير أظنُّ أنَّ زيدا قائمٌ، أي ثابتٌ أو مستقرٌ

وكذا يسدُّ عنها أنَّ وصلتها، نحو قوله تعالى [أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا]

لتضمَّنْ مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ مَصْرَحٌ بِهِمَا فِي الصَّلَاةِ

2-مسألة حذف مفعولي ظنِّ وأخواتها أو أحدهما

اختلف النحويون في مسألة الحذف لأحد المفعولين أو كليهما

فذهب ابن مالك إلى أنه يجوز حذف مفعولي ظنِّ اختصاراً أي لدليل نحو قوله

تعالى [أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ] أي تزعمونهم شركائي

1 همع الهوامع 2 228

2 همع الهوامع 2 228

3 شرح ابن عقيل 2 47

4 همع الهوامع 2 223

5 سورة البقرة 2 259

6 انظر همع الهوامع 2 223

7 همع الهوامع 2 223

8 سورة العنكبوت 29 2

9 همع الهوامع 2 224

10 شرح ابن عقيل 2 57

11 سورة القصص 28 62

أمّا حذفهما اقتصاراً أي لغير دليل كالاقتصار على أظن أو أعلم من
أظن وأعلم زيداً منطلقاً دون قرينة ففيه مذاهب

حيث ذهب سيبويه والأخفش والجرمي وابن طاهر وابن خروف والشلوبين إلى
المنع مطلقاً لعدم الفائدة؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظنّ ماء، ولا علم ما وتابعهم ابن مالك فأشبهه
قوله النارُ حارةٌ وأجازه الأكثرون مطلقاً، واستدلوا بقوله تعالى [وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا
تَعْلَمُونَ]، وقوله تعالى [وَوَظَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ]

2- مسألة يعمل القول بمعنى الظن

يعمل القول وما تصرف منه عمل ظنّ، فينصب مفعولين في لغة بني سليم مطلقاً،
يقولون قلتُ زيدا قائماً، من غير شرط
واختلف النحاة في إعماله
فذهب ابن جني إلى أنه لا يعمل حتى يُضْمَنَ معنى الظن
وذهب الأعمم والشنتمري وابن خروف إلى أنه يعمل باقياً على معناه
وذهب ابن مالك إلى أنه يجري مجرى الظن بشروط أربعة

-
- 1 همع الهوامع 2 224 وانظر أوضح المسالك 1 324
 - 2 الكتاب 1 39
 - 3 همع الهوامع 2 224 وانظر ارتشاف الضرب 4 2097 وشرح الأشموني 2 35
 - 4 ارتشاف الضرب 4 2097
 - 5 همع الهوامع 2 225 وانظر ارتشاف الضرب 4 2097 وأوضح المسالك 1 324
 - 6 همع الهوامع 2 225
 - 7 أوضح المسالك 1 324
 - 8 سورة البقرة 2 216
 - 9 سورة الفتح 48 12
 - 10 همع الهوامع 2 245
 - 11 انظر همع الهوامع 2 245
 - 12 همع الهوامع 2 245

هي أن يكون الفعل مضارعاً دالاً على المخاطب، ويُسبق باستفهام، ولا يُفصل بينهما بغير ظرف ولا مجرور، ولا معمول الفعل فإن فصل بأحدهما لم يضر، فإن فقد شرط ما تعينت الحكاية؛ بأن لا يتقدّم استفهام أو يُفصل بينهما، ويُستغنى الفصل بالظرف والمعمول مفعولاً أو حالاً

لقول الشاعر

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

فبني لؤيٍّ مفعول أول، وجهالاً مفعول ثانٍ

قال أبو حيان وكذا معمول المعمول، نحو أهنذاً تقول زيدا ضارباً؟

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يضرُّ الفصل، ولو بأجنبي نحو أنتَ تقولُ زيدا منطلقاً،

وكذا تتعَيَّن الحكاية في غير المضارع، والمضارع لغير المخاطب

وذهب سيبويه والأخفش إلى منع الفصل بأجنبي بينهما وذهب السيرافي إلى جواز

إعمال الماضي بشروط المضارع

30-مسألة الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل

اختلف النحاة في الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل

فالمُجمع على تعدّيه لثلاثة أعلم وأرى

وزاد سيبويه نبأً لقوله نبأتُ زيدا عمراً أبا فلان

1 شرح ابن عقيل 2 58، 59

2 البيت من الوافر، وهو للكميت في ديوانه 2 39 والجمل للخليل 1 74 والكتاب 1 123 وشرح أبيات سيبويه

132 1 وشرح المفصل 7 79 وشرح الرضي 4 178 وخزانة الأدب 9 188

وبلا نسبة في المقتضب 2 349 وشرح ابن عقيل 2 60 وأوضح المسالك 1 331 وشرح شذور الذهب 456

وشرح التصريح 1 384 وهمع الهوامع 1 157 وشرح الأشموني 1 164، 293، 2 218 وحاشية الصبان

2 37

3 انظر همع الهوامع 2 247

4 همع الهوامع 2 247 وانظر أوضح المسالك 1 330

5 همع الهوامع 2 248 وانظر أوضح المسالك 1 330

6 همع الهوامع 2 248

7 همع الهوامع 2 251

8 الكتاب 1 41

وزاد ابن مالك أرى الحلمية، كقوله تعالى [إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَاكَ قَلِيلًا وَلَوْ
أَرَاكُهُمْ كَثِيرًا]

وزاد الأخفش وابن السراج أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد قياساً على أعلم
وأرى

31-مسألة الخلاف في تعدية الفعل سمعت إلى مفعولين

من الأفعال الناسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر رأى العلمية، وأحق العرب بها رأى
الحلمية، فأدخلوها على المبتدأ والخبر، ونصبوهما بها مفعولين إجراءً لهما مجراها من حيث أن
كلاً منهما إدراك بالباطن، كقوله تعالى [أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا]

فأعمل مضارع رأى الحلمية في ضميرين متصلين لمسمى واحد، وذلك خاص بعلم ذات
المفعولين وما جرى مجراها

وأحق الأخفش بعلم سمع المعلقة بعين المُخْبَر بعدها بفعل دال على صوت نحو
سمعت زيدا يتكلم، بخلاف المعلقة بمسموع نحو سمعت كلاماً، وسمعت خطبةً ووافقته
على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك
واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثانٍ يدل على المسموع، كما
أن ظنَّ لما دخلت على غير مذنون، أتى بعد ذلك بمفعول ثانٍ يدل على المذنون

1 شرح ابن عقيل 2 64

2 سورة الأنفال 8 43

3 همع الهوامع 2 252 وانظر شرح المفصل 7 66 ومغني اللبيب 2 523

4 الأصول 1 187

5 همع الهوامع 2 219

6 سورة يوسف 12 36

7 همع الهوامع 2 219

8 همع الهوامع 2 219

9 همع الهوامع 2 220

10 همع الهوامع 2 220

32-مسألة اشتغال العامل عن المعمول

اختلف النحاة في الاشتغال بقولهم هل شرط الاشتغال أن يُنصب الضمير والسابق من جهة واحدة؟ نحو الكتاب قرأته، بنصب كلمة الكتاب

ذهب النحويون في ناصب الاسم السابق للفعل مذاهب متعددة

فذهب جمهور البصريين والأخفش والشلوبين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً؛ لأنه لا يُجمع بين المفسر والمفسر، ويكون الفعل المضمر موافقاً في المعنى لذلك المُظهِر

فكلمة الكتاب في جملة الكتاب قرأته مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور وذهب الكوفيون والكسائي إلى أنه مفعول به للفعل التالي، والضمير المتصل به مُلغى

33-مسألة خلاف النحاة في الأفعال المتعدية بالهمزة

اختلف النحويون في الأفعال المتعدية بالهمزة على آراء

فذهب المبرد إلى أنه سماع في اللازم والمتعدي، وقال الأخفش والفارسي هو قياس فيهما وذهب سيبويه إلى أنه قياس في اللازم سماع في المتعدي، ومذهب أبو عمرو بن العلاء أنه قياس مطلقاً في غير باب علم

34-مسألة وجوب حذف عامل المصدر

اختلف النحويون في وجوب حذف عامل المصدر

- 1 همع الهوامع 5 153
- 2 شرح ابن عقيل 2 130
- 3 همع الهوامع 5 154
- 4 شرح الرضي 1 148
- 5 شرح ابن عقيل 2 131
- 6 معاني القرآن للفراء 2 207 والإنصاف 1 82
- 7 المقتضب 4 178
- 8 همع الهوامع 5 14 وانظر ارتشاف الضرب 4 2093
- 9 الكتاب 4 235
- 10 همع الهوامع 5 16 وانظر ارتشاف الضرب 4 2093

فذهب سيبويه وابن عصفور وابن مالك إلى أنه يجب حذف عامل المصدر إذا كان بدلاً من اللفظ بالفعل في مثل مرحباً وأهلاً، كأنه بدلٌ من رَحِبْتُ بلادك وأهَلْتُ، وحين مثلٌ بذلك قال إنه ، بمنزلة رجل أتيته سدّد سهماً فقلت القرطاس، أي أصبت القرطاس، فيقدّر فعلٌ في معناه

وكان سيبويه يذهب إلى أن مثل حنانيك ولبيك وسعديك مفعولات مطلقه لفظ محذوف، وقد صيغت على التننية قصداً للتكثير فمعنى حنانيك مثلاً تحنناً بعد تحننٌ وبذلك اقتصر سيبويه وابن عصفور على السماع لهذه الألفاظ التي يجب حذف الفعل معها وجوباً

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه يقاس عليه، وليس مقتصراً على السماع

3-مسألة عمل الفعل في مصدرين مؤكّد ومبين

اختلف النحاة في عمل الفعل في مصدرين مؤكّد ومبين فممنع الأخفش وتابعه المبرد وابن السراج والأكثر عمل الفعل في مصدرين مؤكّد ومبين وذهب السيرافي وتبعه ابن طاهر وأبو القاسم بن القاسم إلى أنه يجوز أن ينصبهما

3-مسألة الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ

مذ ومنذ ظرفان يدخلان على اسم مرفوع، نحو ما رأيته مذ يومان، أو منذ يوم الجمعة، واختلف النحاة في الاسم المرفوع بعدها

-
- 1 الكتاب 1 312
 - 2 همع الهوامع 3 106
 - 3 شرح ابن عقيل 2 177
 - 4 الكتاب 1 349
 - 5 همع الهوامع 3 107
 - 6 همع الهوامع 3 107
 - 7 المقتضب 3 221
 - 8 همع الهوامع 3 103
 - 9 ارتشاف الضرب 3 1359
 - 10 همع الهوامع 3 199

فذهب المبرد وابن السراج والفراسي وابن الحاجب، وقوم من الكوفيين أنَّهما مبتدآن، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير، على تأويل معناهما الأمد إذا كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأوّل المدة إن كان ماضياً

وذهب الأخفش والزجاج والزجاجي وطائفة من البصريين إلى أن المرفوع بعدهما مبتدأ، ومد ومنذ ظرفان خبر له، كما إذا أضيفا إلى جملة، ومعناها بين وبين مضافين، فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان

3-مسألة تتصرف إذ فتخرج عن الظرفية

ذكر السيوطي أن إذ تلزم الظرفية، فلا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأ إلا أن يضاف اسم الزمان إليها، نحو حينئذ ويومئذ، وذلك لقوله تعالى [بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا]

واختلف النحاة في تصرفها

فذهب الزمخشري إلى أنها تقع مبتدأ، وخرج على ذلك قراءة حفص في قوله تعالى [لَمَنْ مِّنَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا]

أي وقت بعثه فيهم رسولا

1 المقتضب 3 30

2 الأصول 2 137

3 مغني اللبيب 1 335 وأوضح المسالك 2 50 والجني الداني 502

4 شرح الرضي 3 208

5 مغني اللبيب 1 335

6 همع الهوامع 3 199

7 مغني اللبيب 1 335

8 ارتشاف الضرب 3 1419

9 همع الهوامع 3 172

10 سورة آل عمران 3 8

11 الكشف 1 382

12 سورة آل عمران 3 164

وجوّز الأَخْفَشُ والزجاجُ وابن مالكُ وقوعها مفعولاً به في نحو قوله تعالى
[وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ]

وبدلاً منه في نحو قوله تعالى [وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ]

3-مسألة إضافة الزمان إلى الجملة

اختلف النحويون في جواز إضافة الزمان إلى الجملة

فذهب سيبويه إلى أنّ الظرف إذا كان بمعنى المستقبل تعيّن إضافته للجملة الفعلية، ولا يجوز إضافته إلى الاسمية؛ لأنّه حينئذٍ بمعنى إذا، وهي لا تُضاف إليها، فلا يقال آتياك حين زيدٌ ذاهبٌ بخلاف الذي بمعنى الماضي فإنّه بمعنى إذ فيضاف للفعلية والاسمية معاً كهي

وذهب الأَخْفَشُ إلى جواز إضافة المستقبل إلى الاسمية أيضاً ، وقال إنما أُضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال؛ لأنّ الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر، والظروف أضعف من الأسماء، فقوّوها بالإضافة إلى الأفعال

ووافقه ابن السراج وابن مالك مستدلاً بنحو قوله تعالى [يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ]

-
- 1 معاني القرآن للأخفش 1 218 و همع الهوامع 3 173
 - 2 الجني الداني 187
 - 3 همع الهوامع 3 173
 - 4 سورة الأنفال 8 26
 - 5 همع الهوامع 3 173
 - 6 سورة مريم 19 16
 - 7 الكتاب 3 117
 - 8 همع الهوامع 3 231
 - 9 الإيضاح للزجاجي 114
 - 10 الأصول 1 195
 - 11 همع الهوامع 3 232
 - 12 سورة غافر 40 16

قال أبو حيان إنما أجاز الأَخفش ذلك؛ لأنَّه يجيز في إذا أن تُضاف إلى الاسمِية، فكذا ما هو بمعناه

3-مسألة هل تأتي كيف ظرفاً

اختلف النحاة في ظرفيه كيف

فكان سيبويه يرى أنَّ كيف ظرفاً دائماً، فهي من الظروف المبهمة غير المتمكِّنة وموضعها عنده النصب

وذهب الأَخفش والسيرافي وابن مالك إلى أنَّها ليست ظرفاً، وإنَّما هي اسم كبقية الأسماء المبنية، فهي في موضع رفع في مثل كيف زيدٌ، وفي موضع نصب في مثل كيف كنتَ

40-مسألة خلاف النحاة في فتحة معاً

اختلف النحاة في فتحة معاً بين الإعراب والبناء، وفتحة الاسم المقصور على آراء فذهب الخليل وسيبويه وأبو حيان إلى أنَّها فتحة إعراب كما في حال الإضافة، والكلمة ثنائية اللفظ حين الإفراد وحال الإضافة وذهب يونس والأخفش وابن مالك إلى أنَّ فتحتها كفتحة تاء فتى، وأنَّها حين أُفردت رُدَّ إليها المحذوف، وهو لام الكلمة فصار مقصوراً، وأضاف ابن مالك وقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور

1 ارتشاف الضرب 4 1832

2 الكتاب 2 35

3 همع الهوامع 3 214

4 همع الهوامع 3 214

5 شرح التسهيل 3 106

6 الكتاب 3 286

7 ارتشاف الضرب 3 1459

8 الجني الداني 307

9 همع الهوامع 3 228

10 شرح التسهيل 2 536

11 شرح التسهيل 2 239 وشرح التصريح 1 216

وردة أبو حيان بأنَّ شأنَ الظرف غير المتصرف إذا أُخبر به أن يبقى على نصبه ولا يُرفع، يقال الزيدان عندك

41-مسألة الفصل بين الموصوف وصفته بإلا

ذهب الأخفش وابن مالك والفرسي إلى أنه لا يُفصل بين الموصوف وصفته بإلا، فلا يُقال جاءني رجلٌ إلا ركبٌ؛ لأنَّهما كشيء واحد، فلا يُفصل بينهما بها، كما لا يُفصل بين الصلة والموصول، ولا بين المضاف والمضاف إليه، ولأنَّ إلا وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصفة لا تستأنف، ولا تكون في حكم المستأنف

وجوزَ الزمخشري ذلك في المفرد، نحو ما مررتُ برجلٍ إلا صالح، وفي الجملة نحو ما مررتُ بأحدٍ إلا زيد خير منه

وقوله تعالى [وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ]

42-مسألة العطف على غير الاستثنائية بـ لا

إذا جاءت غير للاستثناء ففي العطف بعدها بـ لا خلاف

فذهب أبو عبيدة والأخفش وابن السراج والزجاج والفرسي والرماني إلى جواز العطف بـ لا

فيقال جاءوا غير زيدٍ ولا عمرو، إمَّا على تقدير زيادة لا وإمَّا على الحمل على المعنى؛ لأنَّ الاستثناء في معنى النفي، فقولهم جاء القومُ إلا زيداً، في معنى جاء القومُ لا زيداً، وغير في الأصل تعطي النفي

1 ارتشاف الضرب 3 1459

2 همع الهوامع 3 275

3 الكشاف 2 552

4 سورة الحجر 15 4

5 معاني القرآن للفراء 1 8

6 همع الهوامع 3 280

7 الأصول 1 282

8 ارتشاف الضرب 3 1545

9 همع الهوامع 3 280

43-مسألة ضمة غير هل هي إعراب أم بناء

ذهب ابن هشام إلى أن شرطها أن تقع بعد ليس

واختلف النحاة في إعرابها

فذهب سيبويه ووافقه الأخفش إلى أن ضمة غير في نحو ليس غير، ليست ضمة بناء

وإنما هي ضمة إعراب، وكان يعربها اسم ليس، والخبر محذوف

وكان الأخفش يجوز في غير في نحو أخذت عشرة كتب ليس غير

الرفع والنصب مع حذف التنوين لانتظار المضاف إليه، أي أنه كان يرى أنها مُعرَبة

وليست مبنية، لأنه ليس باسم زمان ولا مكان، وإنما هو بمنزلة كل وبعض

44-مسألة ورود الحال مصدراً

اختلف النحاة في وقوع الحال مصدراً في نحو قتلته صبراً، وأتيتُهُ ركضاً، ولقيتُهُ

فجأةً وهو عند النحاة مقصور على السماع

فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤوَّلة بالمشترك،

أي باغتناً وراكضاً وصابراً وقد وافقهم على ذلك ابن مالك

وكثر مجيء الحال مصدراً نكرة، ولكنه ليس بمقيس عليه؛ لمجيئه على خلاف

الأصل، وقاسه ابن مالك في ثلاثة، الأول قولهم أنت الرجلُ علماً، فيجوز أنت الرجلُ أدباً

ونبلاً، والمعنى الكامل في حال علمٍ وأدبٍ ونبلٍ، والثاني نحو زيدٌ زهيرٌ شعراً، والثالث أمّا

علماً فعالم

1 شرح شذور الذهب 145

2 الكتاب 2 343

3 همع الهوامع 3 197

4 همع الهوامع 3 197

5 همع الهوامع 4 15

6 شرح الأشموني 2 174

7 الكتاب 1 370

8 شرح ابن عقيل 2 252

9 شرح ابن عقيل 2 252

10 شرح الأشموني 2 175

والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع به،
والتقدير مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها مفاعيل مطلقه لفعل مُقَدَّر من لفظها، وذلك الفعل هو
الحال، أي أتيت أركض ركضاً، وجاء زيد ركضاً، تقديرها جاء زيد يركض ركضاً

4- مسألة جواز مجيء الحال من المضاف إليه

تعددت آراء النحويين في مجيء الحال من المضاف إليه
فجوز بعض البصريين مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، وخرجوا عليه قوله
تعالى [أَنْ دَابِرَ هُوَلَاءِ مَقْطُوعٍ مُّصْبِحِينَ]

وجوز الأخفش وابن مالك وابن هشام بشرط أن يكون المضاف جزءاً من المضاف
إليه، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فمثال ما هو جزؤه، قوله تعالى
[وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا]

ومثال ما هو مثل جزئه، قوله تعالى [وَاتَّبَعَ مَلَّةً إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا]

4- مسألة الكاف الاسمية الجارة مرادفة لكلمة مثل

كاف التشبيه بمعنى مثل، واختلف النحاة في اسميتها
فذهب سيبويه وجماعة من البصريين إلى أن الكاف تكون جارة بمعنى مثل، ولا
تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر، كقوله

1 شرح الأسموني 2 175

2 همع الهوامع 4 17

3 همع الهوامع 4 23

4 سورة الحجر 15 66

5 معاني القرآن للأخفش 1 214 وهمع الهوامع 4 24

6 شرح ابن عقيل 2 268

7 سورة الحجر 15 47

8 سورة النساء 4 125

9 مغني اللبيب 1 203

10 الكتاب 1 32

11 شرح المفصل 8 42 ومغني اللبيب 1 180

بِيضٌ ثَلَاثٌ كِنَعَاجٍ جَمٌّ يَضْحَكُنَّ عَنِ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ

وذهب أبو الحسن الأخفش والمبرد وأبو علي الفارسي والزمخشري إلى أنها تأتي في النثر كثيراً مرادفة لكلمة مثل نظراً لكثرة السماع وعلى هذا يجوز في زيدٍ كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة

ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً، وذكر الزمخشري في قوله تعالى [فَأَنْفُخُ فِيهِ] أن الضمير راجع للكاف في قوله [كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ] أي فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطير

4-مسألة هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض

ذهب البصريون ومنهم الأخفش والمبرد إلى أنه لا يجوز إعمال حرف القسم محذوفاً إلا بعوض نحو ألف الاستفهام في قولهم للرجل الله ما فعلت كذا ، أو هاء التنبيه نحو هاالله

- 1 الرجز للعجاج في ديوانه ق 25 ص 328 وشرح المفصل 8 42، 44 وشرح التصريح 1 659 وشرح شواهد المغني 2 305 وخزانة الأدب 4 262، 10 166، 168
- وبلا نسبة في العوامل المائة 134 وأسرار العربية 258 وشرح ابن عقيل 4 144 وشرح الرضي 4 324 والجنبي الداني 79، 632 وهمع الهوامع 4 197 ومغني اللبيب 1 180 وأوضح المسالك 2 147 وشرح الأشموني 1 471، 2 296
- 2 همع الهوامع 4 197
- 3 المقتضب 4 140
- 4 مغني اللبيب 1 180
- 5 سورة آل عمران 3 49
- 6 شرح المفصل 8 42
- 7 الإنصاف 1 193
- 8 معاني القرآن للأخفش 2 515 وهمع الهوامع 4 233
- 9 المقتضب 2 320
- 10 همع الهوامع 4 233

والبصريون احتجوا بأن قالوا أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد لها هنا فبقيت في ما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة، ويُخرَج على هذا الجر إذا دخلت ألف الاستفهام

4- مسألة مفاد رُبّ التقليل

رُبَّ حرف من حروف الخفض واختلاف النحاة في مفادها

فذهب البصريون منهم الخليل وسيبويه وعيسى بن عمرو وأبو عمرو بن العلاء ويونس وأبو زيد، والجرمي والمازني وابن السراج وابن يعيش والسيرافي والأخفش والمبرد والزجاج والزجاجي والفارسي والرماني وابن جني والصيمري إلى أنها للتقليل دائماً واستدلوا بقول النبي ﷺ يَا رَبُّ كَأْسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

4- مسألة نعت مجرور رُبَّ

في وجوب نعت مجرور رُبَّ خلاف

-
- 1 مغني اللبيب 1 134
 - 2 همع الهوامع 4 174
 - 3 الكتاب 3 115
 - 4 همع الهوامع 4 174
 - 5 الأصول 1 416
 - 6 شرح المفصل 8 26
 - 7 شرح كتاب سيبويه للسيرافي 1 139
 - 8 معاني القرآن للأخفش 2 602 وهمع الهوامع 4 174
 - 9 المقتضب 4 139
 - 10 اللمع في العربية 157
 - 11 همع الهوامع 4 175
 - 12 أوضح المسالك 2 145
 - 13 أخرجه البخاري في كتاب العلم برقم 115

فذهب المبرد وابن السراج والفارسي والعبدي وابن هشام والرضي إلى أنه يجب نعت مجرورها، لأنَّ رُبَّ أُجْرِبِت مجرى حرف النفي، حيث لا تقع إلى صدرًا، ولا يتقدّم عليها ما يعمل في الاسم بعدها، بخلاف سائر حروف الجر، وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة، فالقياس في مجرورها أن يُوصَف بجملة لذلك

وذهب الأخفش والزجاج وابن طاهر وابن خروف وأبو الوليد الوحشي في منع وجوب نعت مجرور رُبَّ، وتضمُّنُها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف وهو ظاهر كلام سيبويه

0 - مسألة كل وبعض أسماء لازمة للإضافة

ذهب جمهور النحاة إلى أن كل وبعض أسماء لازمة للإضافة على أنهما عند التجرد منها معرفتان بنيتهما ؛ لأنَّهما لا يكونان أبدأً إلا مضافين، فلما نُوبِت تعرّف من جهة المعنى، ومن ثمَّ وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتهما، من أجل ذلك امتنع وقوعهما حال، وتعريفهما بأل ومثال ملازمتها للإضافة اللفظية في نحو قوله تعالى [وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا] والمعنوية قوله تعالى [تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ]

- 1 انظر الجني الداني 450
- 2 الأصول 1 418
- 3 همع الهوامع 4 178
- 4 مغني اللبيب 1 136
- 5 همع الهوامع 4 178
- 6 همع الهوامع 4 178 وانظر الجني الداني 450
- 7 الجني الداني 450
- 8 شرح التسهيل 3 183 والجني الداني 450
- 9 همع الهوامع 4 179
- 10 الكتاب 2 56
- 11 همع الهوامع 4 286
- 12 سورة الحجرات 49 12
- 13 سورة البقرة 2 253

وذكر سيبويه أنّهما إذا قُطِعَتَا عن الإضافة اللفظية يُقَدَّرُ بعدها ضمير جر مضاف إليه،
يكون خبرها مفرداً منصوباً يُعرب حالاً، مثل مررتُ ببعضٍ قائماً ، والتقدير مررتُ
ببعضهم قائماً، فأعربت قائماً حال

وذهب الأخفش موافقاً لسيبويه وأبو علي الفارسي وابن درستويه من البصريين في
قولهم إلى أنّهما نكرتان، وأنّهما معرفتان بأل، ويُنصبان على الحال قياساً، فهي نكرات بالإجماع،
وفي المعنى مضافات حيث قالوا مررتُ بهم كُلاً ، بالنصب على الحال

1- مسألة الإضافة غير المحضة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً

قسم النحاة الإضافة إلى محضة وغير محضة ، والمحضة تفيد تخصيصاً إذا أُضيفت إلى
نكرة ، وتعريفاً إذا أُضيفت إلى معرفة ، أما الإضافة غير المحضة فلا تفيد تعريفاً ولا
تخصيصاً

وإضافة غيرك وأخواتها مأخذها السماع، والمسموع نحو غيرك وشبهك ومثلك وخدتك
وتربك وضربك ونحوك وندك، وناهيك من رجل، وحسبك من رجل، وكافيك وهمك وهذك
وشرعك وكفيك، وقدك وقطك في معنى حسبك

فهذه الأسماء نكرات وإن أُضيفت إلى معرفة، إمّا لأنها على نية التتوين قصداً للتخفيف
كالوصف كما قاله سيبويه والمبرد ، وجزم به ابن مالك في حسب
ونحوها؛ لأنها مراد بها اسم الفاعل أو لأنها شديدة الإبهام

1 الكتاب 2 115

2 معاني القرآن للأخفش 1 343 وجمع الهوامع 4 286 وانظر شرح التسهيل 3 245

3 شرح الأشموني 2 250

4 جمع الهوامع 4 286

5 شرح التصريح 2 26

6 ارتشاف الضرب 4 1804

7 جمع الهوامع 4 269

8 جمع الهوامع 4 269

وذهب ابن السراج والسيرافي وابن مالك إلى أنّ المغاير والمماثل إذا كانا واحداً كانت غيراً و مثلُ نكرتين وإن أُضيفتا إلى معرفة ، وجُعِلَ من ذلك قوله تعالى [غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ]

ووافقهم المبرد حيث ذهب إلى أنّه لا يتعرّف غير بحال ، فكلُّ شيء إلا زيد غيره، ومثل زيدٍ فمثله كثير، واحد في طوله، وآخر في عمله، وآخر في صنّعه، وآخر في حسنه، وهذا لا يكاد يكون له نهاية

وكثرة المتماثلين والمتغايرين لا توجب التّكثير، كما أنّ كثر غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة، بل يجب الوقوع على واحد معهود للمخاطب، واختار الأخفش رأي البصريين في التّكثير حيث قال يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أوّل أحوالها الإضافة؛ لأنّها لا تُستعمل مفصولة عنها، لا يقال هذا ممثّل لك، ولا غيرٌ لك، وأوّل أحوال الاسم التّكثير، فلذلك كانت نكرةً مطلقاً

2 - مسألة إذا أُضيفت الصفة إلى الضمير هي في مرجعه

اختلف النحاة في إضافة الصفة إلى الضمير، فإذا أُضيفت إلى الضمير هي في مرجعه، نحو الضاربُ الرجلَ والشاتمةُ وذلك في قول الشاعر
الواهبُ المئنةُ الهجانَ وعبدِها

- 1 الأصول 2 5
- 2 همع الهوامع 4 269
- 3 سورة الفاتحة 1 7
- 4 المقتضب 4 423
- 5 همع الهوامع 4 270
- 6 همع الهوامع 4 274
- 7 البيت من الكامل وهو للأعشى، وعجزه

عُوداً تُزجّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

انظر ديوان الأعشى 229 والكتاب 1 183 والمقتضب 4 163 والأصول في النحو 2 308 وشرح ابن عقيل 3 119 وشرح الرضي 2 231، 234، 239 وهمع الهوامع 4 274 وخزانة الأدب 4 256

ومنع سيبويه والأخفش هذه الصورة حيث جعلوا موضع الضمير نصباً، كما لو كان موضعه ظاهراً، فإنه يتعين نصبه

3 - مسألة إضافة اسم الفاعل لمفعوله

ذهب سيبويه إلى أن اسم الفاعل يُضاف لمفعوله جوازاً في نحو قوله تعالى [هَدْيًا بِالْبَالِغِ الْكَعْبَةِ] ، وقوله تعالى [إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ]

وذهب الأخفش مذهب سيبويه إلى أن محلّه نصبٌ، وزال التنوين أو النون في مُكْرِمًاكَ ومُكْرَمُوكَ ليس للإضافة؛ لأنّ موجب النصب المفعولية وهي محققة، وموجب الجر الإضافة وليست محققة؛ إذ لا دليل عليها إلا الحذف المذكور، ولم يتعين سبباً له واختار ابن مالك هذا الرأي

4 - مسألة تعمل الصفة المشبهة في معمولها حالاً

تعمل الصفة المشبهة في معمولها، ولا يُراد بها غير الحال بخلاف اسم الفاعل الذي يُراد به الاستقبال، كما يعمل في مراد به الحال

وفي المسألة خلاف حيث ذكر أبو بكر بن طاهر أنه لا يُشترط أن تكون بمعنى الحال، فتكون للأزمنة الثلاثة، وبذلك أجاز القول مررتُ برجلٍ حاضرٍ الابنِ غداً فيكون بمعنى المستقبل وذهب السيرافي ووافقه الأخفش إلى أنها أبداً بمعنى الماضي، حيث قال والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يُبنى منها قد فعل

- 1 الكتاب 1 182
- 2 همع الهوامع 4 275
- 3 شرح الرضي 2 232
- 4 انظر همع الهوامع 5 82
- 5 سورة المائدة 5 95
- 6 سورة آل عمران 3 9
- 7 همع الهوامع 5 83
- 8 انظر همع الهوامع 5 83
- 9 همع الهوامع 5 92
- 10 همع الهوامع 5 92
- 11 همع الهوامع 5 92 وانظر ارتشاف الضرب 5 2348

وذهب ابن السراج والفارسي والشلوبيين إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي، فقالوا وسواء رفعت أو نُصبت؛ لأنه إذا قيل مررتُ برجلٍ حسن الوجه ، فحسن الوجه ثابت في الحال، لا يعني ماضياً ولا مستقبلاً، لأنها لما أُشبهت باسم الفاعل لم تقوَ قوتَهُ بعملها في الزمانين

-مسألة بناء التعجب وأفعال التفضيل من غير الثلاثي

اختلف النحاة في بناء التعجب من الثلاثي المزيد إذا أُجرى مجرى الثلاثي في نحو اتقى، وامتلاً ، وإن كان المزيد على وزن أفعل في نحو ما أتقنه، وما أخطأه

فذهب سيبويه والأخفش والمبرد وابن السراج وابن مالك وابن هشام وطائفة من البصريين إلى جوازه لأنهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد، لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف تقي ومليء

وذهب ابن خروف وجماعة إلى المنع؛ لأنَّ العلة التي من أجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجود هنا، وهي هدم البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى في ذلك بأشدَّ وأشدِّد ونحوهما

-مسألة قلب همزة بئس ياء

ذهب نحاة البصرة منهم الأخفش والفارسي إلى تسهيل الفعل الدال على الذم، وهو بئس حيث قالوا بئس ، بفتح الباء وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس

-
- 1 الأصول 1 134
 - 2 همع الهوامع 5 93
 - 3 انظر همع الهوامع 6 42
 - 4 همع الهوامع 6 42 وانظر شرح المفصل 6 92 وشرح الرضي 4 230
 - 5 المقتضب 4 181
 - 6 الأصول 3 152
 - 7 شرح التسهيل 3 46
 - 8 أوضح المسالك 3 256
 - 9 همع الهوامع 6 42 وانظر شرح المفصل 6 92 وشرح التصريح 2 69
 - 10 شرح التصريح 2 69
 - 11 همع الهوامع 5 29

- مسألة فاعل نعم وبئس اسم موصول

اختلف النحويون في فاعل نعم وبئس

فذهب كثير من البصريين إلى أنه لا يكون فاعلها اسماً موصولاً

وجوّزه المبرد والفارسي في الذي الجنسية لقول الشاعر

لِبئْسَ الَّذِي مَا أَنتُمْ آلَ أَبَجْرَا

قال أبو حيان واختار الأخفش مذهب المبرد في أنه يجيز نِعْمَ الَّذِي يَفْعَلُ زَيْدٌ وَلَا

يَجِيزُ نِعْمَ مَنْ يَفْعَلُ

وقال ولا ينبغي أن يُمنع لأنّ الذي يفعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطرد الوصف به

واستدلوا لذلك بالسَّماع والقياس، وأمّا القياس فلأنّهما بمعنى ما فيه الألف واللام، وهما

بمعنى الذي والتي

وأما السماع فقوله تعالى [إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ]

1 ارتشاف الضرب 4 2051

2 المقتضب 2 139

3 ارتشاف الضرب 4 2051

4 البيت من الطويل، وصدّره

لَعَمْرِي لئن أنزفتُ أو هجرتُ

البيت منسوب للأبيد الرياحي في مجاز القرآن 2 169، 269 وبلا نسبة في الكشاف 4 43 والمخصص

11 100 والأشباه والنظائر 4 279 وجمهرة اللغة 2 821 وشرح التسهيل 3 17 وارتشاف الضرب 4

2051 وهمع الهوامع 5 36

5 همع الهوامع 5 37 وانظر ارتشاف الضرب 4 2051

6 ارتشاف الضرب 4 2051

7 شرح جمل الزجاجي 601

8 شرح جمل الزجاجي 601

9 سورة البقرة 2 271

-مسألة الاسم المنصوب بعد مخصوص حبذا

إذا كان ما بعد مخصوص حبذا نكرة منصوبة، إن كان مشتقاً فهو حال، وإن كان جامداً فهو تمييز

وذهب الأخفش والرعي والفارسي وخطاب وجماعة من البصريين إلى أنه حال مطلقاً

واستدل الأخفش بأن حبذا ترفع الاسم، وتتصب الخبر إذا كان نكرة خاصة لقوله حبذا عبد الله رجلاً، وحبذا أخوك قائماً

-مسألة يلحق بأفعال المدح والذم فعل المذكور بصيغتي التعجب

اختلف النحاة في فعل المذكور بصيغتي التعجب، في نحو حسن الرجل زيداً ، بمعنى ما أحسنه، فيصدر بلام نحو لكرم الرجل زيداً ، بمعنى ما أكرمه

فذهب الأخفش والمبرد والفارسي وابن مالك إلى أنه مضمّن معنى التعجب نحو حسن الخلق، وحلم العلماء، وعظم الكرم تقوى الأتقياء، وقبح العمل عناء المبطلين

1 همع الهوامع 5 49

2 همع الهوامع 5 49

3 ارتشاف الضرب 4 2061

4 ارتشاف الضرب 4 2061

5 ارتشاف الضرب 4 2061

6 همع الهوامع 5 49

7 همع الهوامع 5 49

8 همع الهوامع 5 44

9 همع الهوامع 5 44 وانظر شرح التصريح 2 98

10 المقتضب 2 147

11 ارتشاف الضرب 4 2057

12 شرح التسهيل 3 21

ومنه قوله تعالى [كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ] وقُرِيءَ بِسُكُونِ الْبَاءِ، وقوله تعالى [وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا] ، نَزَلَهُ مِنْزَلَةً مَا أَحْسَنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا

0 - مسألة العامل في النعت والبيان والتوكيد

اختلف النحويون في عامل النعت والبيان والتوكيد

فذهب الجمهور والمبرد وابن السراج وابن كيسان إلى أنَّ العامل في الثلاثة النعت والبيان والتوكيد عامِلُهُ أي المتبوع ينصبُ عليه انصباباً واحدة ثم ذهب الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي إلى أنَّ العامل في كل واحد منها هو تبعيته لما قبله وهي أمرٌ معنوي

ثم اختلفَ في التبعية فقيل المراد بها من حيث المعنى أي اتِّحاد معنى الكلام سواء اتَّفَق الإعراب أو اختلف

وقيل المراد الاتحاد من حيث الإعراب ولو اختلفت جهته

وقيل اتحاد الإعراب بشرط اتحادها أي جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد، ولا تكون مختلفة

1 سورة الكهف 5 18

2 سورة النساء 69 4

3 همع الهوامع 166 5

4 المقتضب 315 4

5 الأصول 23 2

6 ارتشاف الضرب 1926 4

7 همع الهوامع 166 5

8 الكتاب 422 1

9 همع الهوامع 166 5

10 همع الهوامع 166 5

11 همع الهوامع 166 5

12 همع الهوامع 166 5

13 همع الهوامع 167 5

1 - مسألة العامل في البديل

اختلف النحويون في عامل البديل على آراء

فذهب الجمهور والمبرد وسيبويه وابن مالك وابن خروف والأخفش والرماني
والفارسي إلى أن عامل البديل محذوف، مماثل للعامل في المبدل منه
وذلك استدلالاً بالقياس والسماع

أمّا القياس فلكونه مستقلاً ومقصوداً بالذكر، ولذا لم يُشترط مطابقتها للمبدل منه تعريفاً
وتتكيراً والسماع في قوله تعالى [جَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ سُقُفًا]

2 - مسألة توكيد المحذوف

في توكيد المحذوف خلاف فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر
وابن خروف، فيقال في الذي ضربته نفسه زيد الذي ضربت نفسه زيد
ودلّ سيبويه على ذلك بقوله هما صاحباي أنفسهما بالرفع والنصب، لأنّ رفع
أنفسهما على حذف المبتدأ والخبر معاً، وتبقيّة توكيد المبتدأ أي هما أنفسهما، ونصبه على
حذف الفعل أعنيهما، أي أعنيهما أنفسهما، وتبقيّة توكيد المفعول به

1 همع الهوامع 167 5

2 المقتضب 4 295

3 الكتاب 1 150

4 همع الهوامع 167 5

5 همع الهوامع 167 5 وانظر شرح الرضي 280 2

6 شرح الرضي 280 2

7 شرح الرضي 280 2

8 سورة الزخرف 43 33

9 همع الهوامع 205 5

10 الكتاب 2 60

11 همع الهوامع 205 5

12 مغني اللبيب 2 629

13 الكتاب 2 60

وذهب الأخفش وتابعه الفارسي وابن جني إلى أن توكيد المحذوف غير جائز
وحجة ذلك أن المحذوف إيجاز والتوكيد إسهاب، فهما متناقضان، حيث لم يجرز توكيد
الهاء المحذوفة من صلة الذي في نحو الذي ضربت زيداً، فأفسد أن يُقال الذي ضربت نفسه
زيداً

3- مسألة القطع في البدل على إضمار مبتدأ

ذكر السيوطي أنه يجوز القطع في البدل على إضمار مبتدأ، كالاتباع فيما فصل به جمع
أو عدد نحو مررتُ برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ وربعةٍ ، بجرِّ قصيرٍ وطويلٍ وربعةٍ على البدلية أو
رفعهما على القطع بتقدير أحدهم قصير، والثاني طويل، والثالث ربعة

ويجوز القطع، أي غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضاً، نحو مررتُ بزيدٍ أخوك

نصَّ عليه سيبويه ووافقهُ الأخفش في ذلك

وقيل في غير التفصيل ما لم يطل الكلام فيحسن ، نحو قوله تعالى [بَشَرٌ مِّنْ

ذَلِكَمُ النَّارِ]

4- مسألة محلُّ الضمائر المتصلة بأسماء الأفعال

ذهب النحاة في محل الضمير المتصل بأسماء الأفعال كمكانك وعندك ولديك ودونك
وورائك وغيرها مذاهب متعددة

1 همع الهوامع 5 206 وانظر شرح التسهيل 3 299 ومغني اللبيب 2 629

2 ارتشاف الضرب 4 1953

3 الخصائص 2 280

4 همع الهوامع 5 222

5 الكتاب 1 422

6 همع الهوامع 5 222

7 همع الهوامع 5 222

8 سورة الحج 22 72

9 همع الهوامع 5 125

فذهب جمهور البصريين والأخفش إلى أنه في محل جر بالإضافة لأنه روى عن
عرب فُصحاء عليّ عبد الله زيداً، بجرّ عبد الله، فتبيّن أنّ الضمير مجرور الموضع لا
مرفوعه ولا منصوبه

-مسألة يُمنع من الصرف ما جاء على وزن فُعَل المؤكّد به

يُمنع العدل مع العلمية من الصرف ما جاء على وزن فُعَل المؤكّد به، وهو جُمع وكُتّع
وَبُصّع وبُتّع، جمع جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء، فهي غير مصروفة للعدل والعلمية
وبذلك اختلف فيه النحاة

فقال الأخفش والسيرافي هي معدولة عن فُعَل ووافقهم ابن عصفور
والسهيلي وابن هشام

وذهب سيبويه إلى أنّ جُمع وكُتّع معرفة بمنزلة كلُّهم، وهما معدولتان عن جُمع جَمَعَاء،
وجُمع كَتَعَاء، وهما منصرفان في النكرة

-مسألة صرف ما لا ينصرف

يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وهو لغة عند قوم من النحاة
واختلف النحاة في صرف ما لا ينصرف

-
- 1 شرح التصريح 2 287
 - 2 همع الهوامع 5 126
 - 3 همع الهوامع 1 90
 - 4 همع الهوامع 1 90
 - 5 شرح كتاب سيبويه للسيرافي 2 110
 - 6 شرح الجمل لابن عصفور 1 272
 - 7 ارتشاف الضرب 2 869
 - 8 أضح المسالك 3 150
 - 9 الكتاب 3 224
 - 10 ارتشاف الضرب 2 891

فأجاز جمهور البصريين وابن مالك صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة

فالتناسب في نحو قوله تعالى [وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ]

والضرورة كقول الشاعر

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ مِنْ طَعَانٍ

الشاهد في طعانٍ حيث صرفه وهو غير مصروف للضرورة

وقال سيبويه في باب ما يحتمل الشعر اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام

من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف في الأسماء

واختار الأخفش مذهب البصريين حيث ذهب إلى صرف ما لا ينصرف مطلقاً أي في

الاختيار ، فقال إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً أي في الشعر وغيره لغة الشعراء؛ ذلك أنهم

يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف

وقال أيضاً وكان هذه لغة الشعراء، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم

على ذلك في الكلام، فتمرّن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار

-مسألة كي تنصب المضارع بأن مضرة بعدها

من نواصب المضارع كي

اختلف النحويون في الفعل المنصوب بعدها

1 شرح التصريح 2 352

2 شرح ابن عقيل 3 339

3 سورة النمل 27 22

4 البيت من الطويل، وهو لامريء القيس وتمامه

سَوَّالِكَ نَقَبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعِبِ

انظر الديوان 64 وشرح ابن عقيل 3 339 وحاشية الخضري 2 180 وهمع الهوامع 1 119 وحاشية

الصبان 3 274 وشرح المعلمات السبع للزوزني 60

5 الكتاب 1 26

6 همع الهوامع 1 120

7 همع الهوامع 1 120

فذهب سببويه إلى أنها تنصب المضارع بنفسها إذ دخلت عليها اللام الجارة

ومنع البصريون إظهار أن بعد كي

وذهب الخليل والأخفش إلى أنها تنصب المضارع بأن مضمرة بعدها بدليل ظهورها

ضرورة في قول الشاعر

لِسَاتِكَ، كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟

-مسألة لا يفصل بين حتى الناصبة والفعل بشيء

من أحكام حتى أنها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء

فجوز الأخفش وابن السراج فصلها بالظرف في نحو اقعذ حتى عندك يجتمع

الناس، وبشرط ماض نحو أصحبك حتى إن قدر الله أتعلم العلم

-مسألة أداة الشرط مهما هل هي بسيطة أم مركبة

ذهب الخليل والزجاجي إلى أن مهما مركبة من ما الجزائية وما الزائدة كما قيل في

متى ما وأما

1 الكتاب 1 407

2 شرح الرضي 2 239

3 همع الهوامع 4 98 وانظر مغني اللبيب 1 183

4 البيت من الطويل لجميل بثنية ، صدره

فَقَالَتْ أَكَلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا

انظر الديوان 57 وشرح المفصل 9 14 وشرح التسهيل 4 16 وشرح الرضي 4 49 ومغني اللبيب 1 183

وأوضح المسالك 3 11 وشرح شذور الذهب 353 وحاشية الدسوقي 1 244 والكواكب الدرية 2 465 وهمع

الهوامع 4 97 وخزانة الأدب 3 591

5 همع الهوامع 4 116

6 همع الهوامع 4 116

7 الأصول 2 166

8 شرح الرضي 4 88

9 ارتشاف الضرب 4 1863

ورأى سيبويه والأخفش والزجاج والأكثرُونَ أَنَّها مركبة من مَـ بمعنى كَفَّ و
ما الشرطية

0 - مسألة عامل الجزم في جواب الشرط

اختلف البصريون في عامل الجزم في جواب الشرط
فذهب الأخفش ووافقهُ ابن مالك إلى أَنَّ جازمه فعل الشرط؛ لأنَّه مستدعٍ له بما أحدثت
فيه الأداة من معنى الاستلزام
وقيل الجزم بالأداة وفعل الشرط معاً، ونُسب هذا إلى سيبويه والخليل
والأخفش

1 - مسألة النسب إلى فعولة

تعددت آراء النحويين في النسب إلى صيغة فعولة
فذهب جمهور النحاة وسيبويه وابن هشام إلى أَنَّهُ يُقال في فعولة فعلي، بحذف
الواو والتاء، وفتح العين سواء كانت اللام صحيحة كركوبة وحمولة أم معتلة كعدوة وعدوي،
وعند حذف الواو يُقال في ركوبة ركبي بفتح الكاف
وذهب الأخفش والجرمي والمبرد إلى أَنَّهُ يُنسب إليه على لفظه حيث يُقال في

-
- 1 الكتاب 3 60
 - 2 همع الهوامع 4 319
 - 3 معاني القرآن للزجاج 2 369
 - 4 همع الهوامع 4 331
 - 5 شرح التسهيل 4 79
 - 6 الكتاب 3 62
 - 7 شرح الأشموني 3 584
 - 8 همع الهوامع 4 331 وانظر ارتشاف الضرب 4 1877
 - 9 شرح التصريح 2 597
 - 10 الكتاب 3 339
 - 11 أوضح المسالك 3 279
 - 12 همع الهوامع 6 162
 - 13 ارتشاف الضرب 2 614

2 - مسألة النسب إلى المركب تركيباً مزجياً

تعددت آراء النحويين في النسب إلى المركب تركيباً مزجياً

فذهب البصريون ومنهم الزجاجي وأبو حيان وابن مالك وابن هشام
وابن يعيش والمبرد إلى أنه يُنسب إلى صدره، ويُحذف عجزه، كالمركب تركيب إسنادي،
فيقال في بعلبك ومعد يكر بعلبي ومعدي

وذهب الجرمي إلى أنه يُنسب إلى عجز المركب، ويُحذف صدره فيقال في بعلبك ومعد
يكر ب، بكي وكربي

وذهب السيرافي وأبو حاتم السجستاني إلى أنه يُنسب إليهما معاً فيقال بعلبي بكي،
ومعدي كربي لقول الشاعر

تَرَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً

نسبها إلى رام هرmez بلدة

-
- 1 المقتضب 3 140
 - 2 الجمل للزجاجي 255
 - 3 ارتشاف الضرب 2 601
 - 4 شرح ابن عقيل 4 163
 - 5 أوضح المسالك 3 280
 - 6 شرح المفصل 6 6
 - 7 المقتضب 3 143
 - 8 ارتشاف الضرب 2 601 وشرح التصريح 2 559
 - 9 همع الهوامع 6 157
 - 10 شرح المفصل 6 7 وشرح الرضي 2 74
 - 11 البيت بلا نسبة، وهو من الطويل وتامه

بِفَضْلَةٍ مَا أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرَّزْقِ

انظر المذكر والمؤنث للسجستاني 56 وشرح شافية ابن الحاجب 2 72، 4 115 والمقرب 412 وارتشاف
الضرب 2 601 وشرح التصريح 2 559 وهمع الهوامع 6 157 وشرح الأشموني 2 6، 3 736

ووافق الأخفش نحاة البصرة كالسيرافي والسجستاني في جواز النسب للصّدر والعجز إذا خيف اللبس

3- مسألة إبدال المقصور المنون ألفاً عند الوقف

والمقصور المنون يُوقَف عليه بالألف وفيه مذاهب

فذهب سيبويه وابن مالك إلى أنّ المقصور المنون كالصحيح المشهور في لغات العرب حيث حُذِفَ التنوين من المضموم والمكسور وأبدلَ ألفاً من المفتوح نحو قام فتىً، ومررتُ بفتىٍّ ورأيتُ فتىً

فقد أجمعوا على الوقف بالألف حالة النصب، ففي حالة الضم والكسر هي الألف التي كانت في آخر الكلمة، وحُذِفَت لانتقائها ساكنة مع التنوين؛ لأنّه لما حُذِفَ التنوين عادت الألف وقد زال موجب الحذف، أي أنّ الألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الفعل

وذهب الأخفش ووافقه المازني وأبو علي الفارسي إلى إبدال الألف من تنوينه مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً

1 همع الهوامع 6 157

2 الكتاب 4 181

3 شرح ابن عقيل 4 171

4 شرح التصريح 2 617

5 ارتشاف الضرب 2 801

6 معاني القرآن للأخفش 1 360 وهمع الهوامع 6 202

7 شرح التصريح 2 617

8 شرح التصريح 2 617

الفصل الثاني

آراء الأخفش التي وافق فيها الكوفيين

آراء الأَخْفَش التي وافق فيها الكوفيون

1- مسألة إفراد الأسماء الستة من الإضافة

يجوز إفراد أب وأخ وحم وهن من الإضافة لا ذو، وأمّا فوك فلا يُفرد إلا ويصير بتلك اللغات لقول الشاعر

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خِيَاثِيمَ وَفَا

فأفرده لفظاً حالة النصب، وخصّه البصريون بالضرورة لقول الزجاجي وليس هذا من كلام العرب إلا أنه جاء في الشعر
وجوّزه الأَخْفَش والكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار، تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه، ونوى ثبوته، فأبقى المضاف على حاله أي خياثيمها وفاها
أمّا عكس ذلك وهو إبقاء ميمه حال الإضافة، ولا يختص بالضرورة، فمنعه الفارسي إلا في الشعر ، وتابعه ابن عصفور

2- مسألة حذف نون المثني وجمع المذكر السالم

اختلف النحويون في حذف نون المثني وجمع المذكر السالم وحذفها ضرورة عند البصريين

- 1 همع الهوامع 1 130
- 2 الرجز للعجاج في ديوانه ق44 ص492 والمقتضب 1 375 وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 1 197 وشرح أبيات سيبويه للسيرافي 1 257 وشرح المفصل 6 98 والممتع في التصريف 1 408 وارتشاف الضرب 840 2 وشرح التصريح 1 62 وهمع الهوامع 1 31 وخزانة الأدب 3 444، 4 437، 6 10 وبلا نسبة في اللباب 2 330 وشرح التسهيل 1 50، 2 85 وشرح الرضي 2 134، 268، 3 170، 248 وأوضح المسالك 1 40 والمعجم المفصل 2 11 والبسيط 1 295
- 3 البسيط 1 295
- 4 همع الهوامع 1 131
- 5 همع الهوامع 1 131 وانظر ارتشاف الضرب 2 841
- 6 شرح ابن عقيل 1 52 وشرح التسهيل 1 47
- 7 شرح الأشموني 1 53
- 8 همع الهوامع 1 131
- 9 ارتشاف الضرب 2 557

فذهب الأخفش ووافقه هشام من الكوفيين إلى أنها تحذف لإضافة الضمير في نحو ضاربك، والضمير هنا منصوب المحل لا مجروره، لأنَّ موجب النصب المفعولية وهي محققة، وموجب الجر الإضافة فهي غير محققة؛ إذ لا دليل عليها إلا حذف النون

وظاهر مذهب الأخفش أنَّ حذف النون دليل للإضافة لقوله تعالى [تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ وَتَبَّ] ، فيدا تثنية يد، والأصل يدان فحذفت نون التثنية للإضافة؛ لأنها تلي علامة الإعراب وهي الألف

وتحذف نون جمع المذكر السالم كذلك للإضافة لقوله تعالى [وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ] فالأصل والمقيمين، حذفت نون الجمع للإضافة؛ لأنها تلي علامة الإعراب وهي الياء

3- مسألة محل ضمير الشأن أو القصة من الإعراب

يبرز ضمير الشأن أو القصة مبتدأ في نحو قوله تعالى [قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ] إذا قُدِّرَ هو ضمير شأن فهو مبتدأ والله أحد جملة خبره، وهي عينه في المعنى لأنها مفسرة، والمفسر عين المفسر أي الشأن الله أحد، يكون ضمير الشأن الحاضر، وإنما يكون غيبة مفسرة لجملة بعده خبرية مُصَرَّح بجزأيا

وإذا قُدِّرَ هي ضمير القصة فهي مبتدأ في نحو قوله تعالى [فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا] فهي مبتدأ و شاخِصَة خبر مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر،

-
- 1 معاني القرآن للأخفش 1 162 وهمع الهوامع 1 169
 - 2 أوضح المسالك 2 167
 - 3 شرح الرضي 4 358 وشرح التصريح 1 674
 - 4 سورة المسد 111 1
 - 5 شرح الرضي 4 378 وشرح التصريح 1 674
 - 6 سورة الحج 22 37
 - 7 شرح التصريح 1 202
 - 8 سورة الإخلاص 112 1
 - 9 شرح التسهيل 1 166
 - 10 همع الهوامع 1 234
 - 11 سورة الأنبياء 21 97

وجملة أبصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفع خبر هي ، وهي عينها في المعنى
ومنع الأخفش ووافقه الفراء من الكوفيين وقوعه مبتدأ، وقال لا يقع إلا معمولاً

4- مسألة يعود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبةً

إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير مقدّم الرتبة، أي اتصل بالفاعل ضمير
المفعول نحو ضرب غلامه زيداً ، فإن الجمهور يمنعون التقديم لعود الضمير على متقدّم لفظاً
ورتبةً

واختلف النحاة في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبةً فإذا كان
الضمير متصلاً بفاعل مقدّم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيداً، فقد أجازه الأخفش

وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين ، وذلك لقول الشاعر

فلو كان مجدّ يخلد اليوم واحداً من الناس أبقي مجده اليوم مطعماً

- مسألة الألف واللام هل هي حرف تعريف أو اسم موصول

أل التعريف لفظ مشترك يكون اسماً موصولاً تارة، وحرفاً للتعريف تارة أخرى ،
ولذلك اختلف النحاة في وظيفته

فذهب الكوفيون والأخفش إلى أنها حرف تعريف وهمزته وصل

1 شرح التصريح 2 202

2 همع الهوامع 1 234 وانظر شرح التسهيل 1 167 وارتشاف الضرب 2 948

3 مغني اللبيب 2 492

4 همع الهوامع 1 230 وانظر شرح ابن عقيل 2 105 ومغني اللبيب 2 492

5 البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه 1 199 وشرح ابن عقيل 2 108 وشرح التسهيل 1 160

ومغني اللبيب 2 492 وهمع الهوامع 1 230 وشرح شواهد المغني 2 875

6 همع الهوامع 1 291

7 ارتشاف الضرب 2 1013

8 همع الهوامع 1 291 وانظر شرح الأشموني 1 156 والجني الداني 22

- مسألة حذف الموصول الاسمي

لقد كان في جواز حذف الموصول الاسمي إذا عُلِمَ مذاهب

فقد ذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش إلى إجازته ، وشرط في ذلك كونه معطوفاً على موصول آخر، واحتجوا بالسَّماع ، ومن حجَّتهم قوله تعالى [أَمَّا الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ] فَإِنَّ التَّقْدِيرَ بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ

- مسألة تأكيد عائد الصلة المحذوف والنسق عليه

إذا حُذِفَ العائد المنصوب بشرطه، ففي توكيده والنسق عليه خلاف

فذهب الأخفش ووافقه الكسائي من الكوفيين إلى أنه يجوز تأكيد عائد الصلة المحذوف والنسق عليه في نحو جاء الذي ضربت نفسه ، أي ضربته نفسه، وفي نحو جاعني الذي كلمت وعمرأ ، أي كلمته وعمرأ

- مسألة يُغني الفاعل عن الخبر إذا كان المبتدأ وصفاً

ذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الفاعل أو نائبه يغني عن الخبر إذا كان المبتدأ وصفاً من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام نحو قائم الزيدان ، وشرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً فأجازته دونه بقبح وجعل منه قول الشاعر

1 همع الهوامع 1 305 وانظر شرح الأشموني 1 240

2 مغني اللبيب 2 625

3 سورة العنكبوت 29 46

4 همع الهوامع 1 306

5 همع الهوامع 2 7 وانظر شرح ابن عقيل 1 189 وشرح الأشموني 1 281

6 شرح التسهيل 1 274

7 شرح التسهيل 1 273

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُغَيًّا

فجعلوا خبيراً مبتدأ وقولهم بنو لهبٍ فاعل أغنى عن الخبر، والبصريون يمنعون ذلك، ويذهبون إلى أن خبيراً خبر مقدّم و بنو لهبٍ مبتدأ مؤخر
وظاهر تجويز الأخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام يُسوِّغ الابتداء بالنكرة

-مسألة جواز تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مصدراً مؤولاً

يجب تقديم الخبر على المبتدأ عندما يكون الخبر مسنداً دون أمّا إلى أن المفتوحة المشددة وصلتها ، في نحو قوله تعالى [وَأَيُّهُمْ أَنَا حَمَلْنَا] إذ لو أُخِّرَ لالتبس بالمكسورة وجوّز الفراء من الكوفيين والأخفش تأخيره قياساً على المُسند إلى أن المخففة في نحو قوله تعالى [وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ]

10-مسألة يسدُّ معمول اسم الفاعل مسدَّ الخبر

ذهب النحاة إلى أنه لا يجوز إن قائماً الزيدان كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون استفهام أو نفي وأجازه الكوفيون ووافقهم الأخفش بناءً على إجازته في المبتدأ، فجعلوا قائماً اسم إن، والزيدان فاعل سدَّ مسدَّ خبرها

1 صدر بيت من الطويل، وعجزه

مقالة لهبي إذا الطير مرّت

البيت لرجل من الطائيين في شرح التسهيل 1 273، 2 17 وشرح التصريح 1 157 وحاشية الصبان 1 192 وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 1 195 وأوضح المسالك 1 136، وشرح قطر الندى 382 وهمع الهوامع 2 7 وشرح الأشموني 1 280

2 شرح الأشموني 1 281

3 همع الهوامع 2 7 وانظر شرح التصريح 1 194

4 همع الهوامع 2 35

5 سورة يس 26 41

6 همع الهوامع 2 36

7 سورة البقرة 2 184

8 شرح ابن عقيل 1 192

9 همع الهوامع 2 164 وانظر شرح ابن عقيل 1 192

11-مسألة دخول لام الابتداء على الأفعال الجامدة

ذهب الأخفش ووافقه الفراء من الكوفيين إلى جواز دخول لام الابتداء على الأفعال الجامدة ، في نحو **إِنَّ زَيْدًا لَنَعَمَ الرَّجُلُ ؛ لِأَنَّ نَعْمَ وَبئس عنده اسمان، والفعل الجامد كالاسم** وعسى لكونها لا مضارع لها بمنزلة المضارع، إذا كانت بلفظ واحد له ولغيره، ووافقهما أكثر الكوفيين

12-مسألة دخول لام الابتداء على معمول الماضي المتصرف الخالي من قد

أجاز الأخفش ووافقه الفراء دخول لام الابتداء على معمول التصرف الخالي من قد في نحو **إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ**

13-مسألة إذا خُفِّتْ إِنْ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْمَاضِي

ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز إيلاء إِنْ الْمُخَفَّفَةَ غير الناسخ واستدلوا بقول الشاعر

سَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمَسْلَمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

- 1 همع الهوامع 2 174 وانظر ارتشاف الضرب 3 1264
- 2 معاني القرآن للأخفش 1 284 وهمع الهوامع 2 175 وانظر شرح التسهيل 2 29
- 3 همع الهوامع 2 183 وانظر شرح التسهيل 2 32
- 4 معاني القرآن للأخفش 1 342 وهمع الهوامع 2 183
- 5 البيت من الكامل وهو لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل في جمل الخليل 160 والأغاني 18 11 وشرح شواهد المغني 1 71 وخزانة الأدب 4 348، 10 373، 374، 376، 378 وبلا نسبة في اللامات للزجاجي 121 والمحتسب 2 255 وسر صناعة الإعراب 2 548 550 والإنصاف 2 641 وشرح المفصل 8 71، 9 27 والمقرب 663 وشرح المقرب 2 1182 وشرح ابن عقيل 1 164، 382 وشرح التسهيل 2 36 والجني الداني 208 وارتشاف الضرب 2 1150 ومغني اللبيب 1 24 وأوضح المسالك 1 264 وشرح التصريح 1 328 وهمع الهوامع 2 183 وشرح الأشموني 1 145، 290

14-مسألة من معاني لعلّ التعليل

زاد الأخفش والكسائي في معاني لعلّ التعليل في نحو يقول الرجل لصاحبه أفرغ
عملك لعلنا نستريح ، وامل عملك لعلك تأخذ أجرك ، أي لتستريح، ولتأخذ
وخرج عليه قوله تعالى [فقولاً له قولاً لينا لعله يتذكر أو يحشى] ، أي ليتذكر

1-مسألة ليتما تليها الجملة الفعلية

اختلف النحويون فيما يلي ليتما من الجمل
فزعم الفراء أنّ الجملة الفعلية لا تلي ليتما ووافقه على ذلك الأخفش حيث قال إنّهُ
لم يُسمع قط، ليتما يقومُ زيدٌ ، وزعموا أنّ ليتما باقية على اختصاصها بالجملة الاسمية

1-مسألة إلغاء عمل ظنّ إذا تقدمت على معموليها

ذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش إلى إلغاء عمل الأفعال القلبية إذا كانت في صدر
الكلام واستدلوا بقول الشاعر

أني رأيتُ ملاكُ الشَّيْمَةِ الأدبُ

برفع ملاكُ على الابتداء، و الأدبُ على الخبرية مع تقدّم رأيتُ عليهما

1 معاني القرآن للأخفش 2 445

2 مغني اللبيب 1 288

3 سورة طه 20 44

4 ارتشاف الضرب 3 1284

5 همع الهوامع 2 190

6 ارتشاف الضرب 3 1284

7 أوضح المسالك 1 320 وشرح الأشموني 2 45

8 معاني القرآن للأخفش 2 685 وهمع الهوامع 2 229

9 عجز بيت من البسيط وصدرة

كذلك أدبتُ حتّى صارَ من خلقي

وهو لبعض الفزاريين في شرح ديوان الحماسة 2 1146 وشرح المعلمات العشر للتبريزي 147 وشرح

التصريح 1 258 وبلا نسبة في المقرب 130 وشرح ابن عقيل 1 473 وشرح الرضي 4

361،156 وأوضح المسالك 1 320 همع الهوامع 2 229 والأشباه والنظائر 3 133 وشرح الأشموني 1

160 ، 2 29 وخزانة الأدب 9 139، 10 335

1-مسألة ظننتُ يقومُ زيداً

اختلف النحاة في ذلك على آراء

فذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش في نحو ظننتُ يقومُ زيداً ، إلى أنه لا يجوز نصب

زيداً

1-مسألة نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل

أجاز الكوفيون والأخفش نيابة الظرف غير المتصرف، نحو سير عليه سحر ،

وجلس عندك

1-مسألة نيابة غير المفعول به مع وجوده

أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقاً، أي من غير شرط سواء

تأخر النائب عن المفعول به أو تقدّم عليه

واستدلوا لذلك بقوله تعالى [لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ] فقد أقام الجار

والمجرور مقام الفاعل وترك قوماً منصوباً وهو مفعول به ، ووافقهم الأخفش بشرط تقديم

النائب على المفعول به، في نحو ضرب في الدار زيداً ، فإن تأخر لم يجز

1 ارتشاف الضرب 4 2108 وهمع الهوامع 2 230

2 همع الهوامع 2 267

3 همع الهوامع 2 267 وانظر شرح التسهيل 2 128 وارتشاف الضرب 3 1334

4 همع الهوامع 2 265 وانظر شرح التسهيل 2 128 وأوضح المسالك 1 379

5 سورة الجاثية 45 14

6 شرح التسهيل 2 128

7 همع الهوامع 2 265 وانظر ارتشاف الضرب 3 1339 وشرح ابن عقيل 2 123 وأوضح المسالك

379 1

20-مسألة حكم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور

ذهب الأخفش والكوفيون إلى إجازة الوجهين الفاعلية والابتداء؛ لأنَّ الاعتماد عندهم ليس بشرط ، ولهذا يجيزون في نحو قائمٌ زيدٌ أن يكون قائمٌ مبتدأ و زيدٌ فاعلاً وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير

21-مسألة إذا الفجائية هل هي اسم أم حرف

ذهب الأخفش والكوفيون إلى أنَّها حرف وليست ظرفاً

22-مسألة حكم المرفوع بعد إذا

استند الكوفيون والأخفش إلى جواز دخول إذا على الجملة الاسمية ، في نحو قوله تعالى [إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ] وتبع الكوفيون الأخفش ووافقوه الفراء في المرفوع بعد إذا الشرطية حيث أنه يُعرب مبتدأ، والفعل الذي بعدها خبر

23-مسألة تنصرف دون بقلة

وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنَّه يتصرف لكن بقلة ، وخرَّج عليه قوله تعالى [وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ]

- 1 همع الهوامع 5 132 وانظر ارتشاف الضرب 3 1084 ومغني اللبيب 2 444
- 2 معاني القرآن للأخفش 1 98 وهمع الهوامع 5 133
- 3 همع الهوامع 3 182 وانظر مغني اللبيب 1 87
- 4 همع الهوامع 3 181 وانظر شرح التصريح 1 701
- 5 سورة الانشقاق 84 1
- 6 شرح التسهيل 2 213
- 7 مغني اللبيب 1 93 وشرح التصريح 1 701
- 8 همع الهوامع 3 209 وانظر شرح التسهيل 2 234 وارتشاف الضرب 3 1450
- 9 همع الهوامع 3 209
- 10 سورة الجن 72 11

فقال دون مبتدأ ولكنه بُني لإضافته إلى مبني

24-مسألة عامل النصب في المفعول معه

ذهب الأخفش، وجماعة من الكوفيين إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب على الظرفية بانتصاب مع ، في نحو جئتُ معهُ ، والواو مهيأة للظرفية

ونظروه بمسألة النصب بعد إلا، فانصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد إلا وقال الأخفش ذلك أنّ الواو في قولهم قمتُ وزيداً ، إنّما هي واقعة موقع مع فكأنهم قالوا قمتُ مع زيدٍ ثم حذف مع ، وقد كانت منتصبة على الظرف، وأقيمت الواو مقامها، وانتصب زيد بعدها على معنى انتصاب مع التي وقعت الواو موقعها ؛ إذ لا يصح انتصاب الحروف كما انتصب ما بعد إلا موقع غير في الاستثناء في نحو قام القوم إلا زيداً

2-مسألة تأخير المستثنى على المستثنى منه وصفته

يجوز تأخير المستثنى على المستثنى منه وصفته كما في نحو ما قام إلا زيداً أحدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً خيراً من عمرو ، فأجاز الكسائي تأخير المعمول مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً ، واستدلّ بقوله تعالى [وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا]

ووافقه الأخفش في الظروف والمجرور والحال نحو ما جلس إلا زيداً عندك ، وما مرّاً إلا عمرو بك ، وما جاء إلا زيداً راكباً

2-مسألة إلا حرف عطف بمعنى الواو

اختلف النحاة في ورود إلا حرف عطف بمعنى الواو

1 همع الهوامع 3 209

2 همع الهوامع 3 239 وانظر الإنصاف 1 249 وشرح المفصل 2 49 وشرح الرضي 1 195

3 سر صناعة الاعراب 1 144 وشرح الرضي 1 195

4 شرح الرضي 2 84

5 همع الهوامع 3 276

6 سورة يوسف 12 109

7 همع الهوامع 3 276 وانظر شرح الأشموني 2 419

فذهب الفراء والأخفش والكوفيون إلى أنَّ إلا الاستثنائية تأتي حرفاً من حروف العطف، وهي بمعنى الواو، ومنزلتها في التشريك لفظاً ومعنى وجعلوا منه قوله تعالى [خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ] أي وما شاء ربك وقوله تعالى [لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا] أي ولا الذين ظلموا

2-مسألة لا سيما من أدوات الاستثناء

عدّها الكوفيون ووافقهم الأخفش أداة من أدوات الاستثناء، وما بعدها في مثل لاسيما زيد مرفوع أو مجرور، ووجهه أنه إذا قيل قام القوم لاسيما زيد ، فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية

2-مسألة ورود الحال فعلاً غير مقترن بقد

ذهب الكوفيون منهم الكسائي وهشام، واختاره الأخفش إلى جواز ورود الحال فعلاً غير مقترن بقد وذلك للسمع لقول الشاعر

وَرَأَيْ عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ
يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

- 1 ارتشاف الضرب 4 1977
- 2 همع الهوامع 3 274 وانظر ارتشاف الضرب 4 1977 ومغني اللبيب 1 73
- 3 همع الهوامع 3 274 وانظر البسيط 1 343
- 4 سورة هود 11 107
- 5 سورة البقرة 2 150
- 6 همع الهوامع 3 291
- 7 همع الهوامع 3 291 وانظر ارتشاف الضرب 3 1549
- 8 همع الهوامع 4 49
- 9 الرجز لرؤية بن العجاج في ديوانه ق75 ص181 وشرح أبيات سيبويه للسيرافي 1 355 وهمع الهوامع 2 49 وشرح الأشموني 1 220 وحاشية الصبان 1 220

2-مسألة ورود الفعل الماضي حالاً

اختلف النحاة في ورود الفعل الماضي حالاً

فذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً بدون تقدّم قدّ والواو عليه ،
واختار ذلك أبو الحسن الأخفش من البصريين واحتجوا بأن قالوا إنّ الدليل على أنه يجوز
أن يقع الفعل الماضي حالاً النقل والقياس

أما النقل في قوله تعالى [هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُذَّتْ إِلَيْنَا] ، وقوله تعالى [أَوْ

جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ]

فحصرت فعل ماضٍ، وهو في موضع حال، وتقديره حصرة صدورهم، والدليل

على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ قوله تعالى [أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ]

وهي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي، والمفضل بن عاصم

وأما القياس فلأنّ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، نحو مررتُ برجلٍ قاعدٍ وغلّامٍ

قائمٍ ، جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو مررتُ بالرجلِ قاعداً وبالغلامِ قائماً

30-مسألة مميّز كم الاستفهامية

أجاز الكوفيون أن يكون مميّز كم الاستفهامية جمعاً نحو كم غلماناً لك ، كما جاز في

تمييز كم الخبرية

-
- 1 الإنصاف 1 252 وانظر شرح الرضي 2 45 ومغني اللبيب 1 173
 - 2 همع الهوامع 4 49 وانظر الإنصاف 1 252 وشرح الرضي 2 45 ومغني اللبيب 1 173
 - 3 الإنصاف 1 252
 - 4 سورة يوسف 12 65
 - 5 سورة النساء 4 90
 - 6 سورة النساء 4 90
 - 7 الإنصاف 1 253
 - 8 شرح الأشموني 3 633

واختار ذلك الأَخْفَشَ، وأجاز الجمع إن كان السؤال عن الجماعات أو الأصناف، فإذا قيل كم غلماناً لك، كان المقصود كم عندك من هذه الأصناف

31-مسألة بناء العدد المصوغ من اسم الفاعل من العقود

جوزَ الكسائي بناءَه من العقود، وقال عاشرَ عشرين وقاسَ عليه الأَخْفَشَ إلى التسعين، فيقال هذا الجزء الثالثُ ثلاثين

32-مسألة ما يصاغ من العدد على وزن فاعل لا يعمل في أصله

وأجاز الكسائي وثعلب من الكوفيين ووافقهم الأَخْفَشَ النصب ، حيث إنه ينصب أصله المأخوذ منه، فيقال ثالثُ ثلاثةٌ ورابعٌ أربعةٌ ، على أن معناه متممٌ ثلاثةٌ ومتممٌ أربعةٌ

33-مسألة من معاني من الجارة ابتداء الغاية الزمانية

ذهب الأَخْفَشُ والكوفيون إلى أنها لا ابتداء الغاية الزمانية ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى [إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ]

34-مسألة زيادة من

ذهب الكوفيون والأَخْفَشُ وتابعهم الكسائي وهشام إلى زيادة من للتوكيد في الكلام الموجب أيضاً

-
- 1 همع الهوامع 4 79 وانظر شرح الرضي 4 155 وارتشاف الضرب 2 779 وشرح التصريح 2 279
 - 2 همع الهوامع 5 318
 - 3 همع الهوامع 5 318 وانظر شرح المفصل 6 36 وارتشاف الضرب 2 771
 - 4 شرح الرضي 4 318 وشرح التصريح 2 676
 - 5 همع الهوامع 5 315 وانظر شرح الرضي 4 318 وارتشاف الضرب 2 767 وشرح التصريح 2 676
 - 6 شرح ابن عقيل 2 415
 - 7 معاني القرآن للأخفش 2 561 وهمع الهوامع 4 213
 - 8 شرح المفصل 8 11
 - 9 همع الهوامع 4 213
 - 10 سورة الجمعة 62 9
 - 11 همع الهوامع 4 215 انظر شرح ابن عقيل 3 17 وشرح التسهيل 3 138
 - 12 معاني القرآن للأخفش 2 488 وهمع الهوامع 4 216

فقد أجازوا وقوعها في الإيجاب وجرّها المعرفة، ووافقهم ابن مالك بذلك لثبوت السماع به نظماً ونثراً ، في نحو قوله تعالى [وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ] وقوله تعالى [يُجَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ]

ومن النظم المتضمن زيادة من في الإيجاب، قول الشاعر

وَيَنَمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ

أرادَ فما قال كاشحٌ لم يضر

3-مسألة الكاف تفيد الاستعلاء

الكاف وُضعت للتشبيه، ولها معانٍ اختلف فيها النحويون

فذهب الأخفش والكوفيون إلى أنها تفيد الاستعلاء ، وحكى الأخفش عن بعض العرب أنه قيل له كيف أنت، فقال كخير، أي على خيرٍ ، وحكى الفراء كيف أصبحت؟ فقال كخير، يريد على خيرٍ

وبذلك جعلها الأخفش مثلاً للاستعلاء، وخرّج عليه قولهم كُنْ كَمَا أَنْتَ وَأَوَّلُ كَخَيْرٍ، على حذف مضاف، أي صاحبَ خيرٍ وكما أنتَ على زيادة ما

1 همع الهوامع 4 216 وانظر شرح التسهيل 3 139 ومغني اللبيب 1 325

2 شرح التسهيل 3 138

3 سورة الأنعام 6 34

4 سورة الكهف 18 31

5 البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه 104 وشرح التسهيل 3 138 وشواهد التوضيح والتصحيح 126

6 همع الهوامع 4 195 وانظر ارتشاف الضرب 4 1712 وشرح التسهيل 3 170 وشرح التصريح 1 654

7 ارتشاف الضرب 4 1712

8 شرح التصريح 1 654

9 همع الهوامع 4 195 وانظر ارتشاف الضرب 4 1712

3-مسألة محل الضمير بعد لولا

ذهب الأخفش وتبعه الفراء وجمهور الكوفيين إلى أن لولا حرف ابتداء، والضمير المتصل بها في موضع رفع بالابتداء، من باب نيابة الضمائر بعضها مناب بعض، فناب هنا ضمير الجر المتصل مناب ضمير الرفع المنفصل في مثل لولاك عن لولا أنت، كما ناب ضمير الرفع المنفصل عن ضمير الجر في نحو ما أنا كَأنتَ ولا أنتَ كأنا

كما قال الله ﷻ [لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ]

3-مسألة الجرُّ بلعلَّ

لعلَّ من الحروف الناسخة، ومعناها الرجاء، والجرُّ بها لغة عقيلية نحو لعلَّ زيدٍ منطلقٌ حكاها الأخفش ، وتابعه في ذلك الفراء من الكوفيين وأبو زيد ، وقال الشاعر

لعلَّ الله فضلكم علينا بشيءٍ أن أمكم شريمٌ
بجرُّ لفظ الجلالة بلعلَّ

3-مسألة إعمال اسم الفاعل

لم يشترط الكوفيون ووافقهم الأخفش اعتماده على شيء ، فأجازوا إعماله مطلقاً في نحو ضاربٌ زيداً عندنا

- 1 همع الهوامع 4 210 وانظر ارتشاف الضرب 4 1757 وشرح التسهيل 3 185
- 2 معاني القرآن للفراء 2 85
- 3 شرح التسهيل 3 185 وارتشاف الضرب 4 1757 ومغني اللبيب 1 274
- 4 سورة سبأ 34 31
- 5 معاني القرآن للأخفش 1 305 وهمع الهوامع 4 207 وانظر أوضح المسالك 2 118
- 6 همع الهوامع 4 207
- 7 البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الكافية الشافية 2 783 والمقرب 193 وشرح ابن عقيل 3 5 وشرح الرضي 4 373 والجني الداني 584 وأوضح المسالك 2 118، 3 7 وشرح قطر الندى 249 وشرح التصريح 1 631 وشرح الأشموني 2 284 وحاشية الصبان 2 204 وخرزانه الأدب 10 422، 423، 430
- 8 همع الهوامع 5 81 وانظر المفصل للزمخشري 228
- 9 همع الهوامع 5 81 وانظر شرح المفصل 6 78 وشرح الرضي 4 417 وارتشاف الضرب 5 2271

3-مسألة جريان الصفة المشبهة على ضدها في التذكير والتأنيث

أجاز الكسائي والأخفش جريان هذه الصفة على ضدها في التذكير والتأنيث فيقال مررت برجلٍ حائضٍ بنته، وبامرأةٍ خصيٍّ ابنها، وبرجلٍ عجزاء بنته، وبامرأةٍ آلي ابنها، وبرجلٍ رتقاء بنته، وبامرأةٍ آدر ابنها

40-مسألة صوغ التعجب من العاهات

جوَّز الأخفش والكسائي وهشام صوغه من العاهات، وذلك في نحو ما أعورَه

41-مسألة تنكير فاعل نعم وبئس

جوَّز الكوفيون ووافقهم الأخفش أن يكون فاعلها نكرة مفردة أو مضافة وحكى الأخفش أن ناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة، فيقال على هذا نعم امرؤ زيدٌ ، و نعمَ صاحبُ قومٍ عمرو ووافق الفراء الأخفش في كون الفاعل نكرة مضافة، حيث قال فإن أضفت النكرة رفعت ونصبت كقولك نعم غلامٌ سفرٍ زيدٌ، ونعم غلامٌ سفرٍ زيدٌ

42-مسألة نعت غير الواحد

وذهب الأخفش والكسائي والفراء إلى جواز الاتباع في النعت إن اتَّحدَ العامل واختلف جنس الكلام في المعنى في نحو مررتُ بزَيْدٍ مع عمرو الظريفيين ، على أن الظريفيين في موضع خفض على الاتباع

1 همع الهوامع 5 95 وانظر شرح التسهيل 3 90

2 همع الهوامع 5 95

3 همع الهوامع 5 36 وانظر ارتشاف الضرب 4 2047

4 همع الهوامع 5 36 وانظر شرح التسهيل 3 10 وارتشاف الضرب 4 2047

5 الأصول 1 114

6 همع الهوامع 5 36 وانظر شرح التسهيل 3 10

7 معاني القرآن للفراء 1 57

8 همع الهوامع 5 181 وانظر شرح الرضي 3 279

9 همع الهوامع 5 181 وانظر ارتشاف الضرب 4 1923

43-مسألة جواز توكيد النكرة المحدودة

وذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة، أي معلومة المقدار، وأن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول ، واختار ذلك الأخفش في نحو اعتكفتُ شهراً كله، وقمت ليلةً كلها

واحتجَّ الكوفيون بورود السَّماع به، فهو جائز بالنقل والقياس أمَّا النقل فقد جاء ذلك عن العرب، قال الشاعر

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ

فأكد حول وهو نكرة بلفظ كله فدلَّ على جوازه

وأما القياس فلأنَّ اليوم مؤقَّت يجوز أن يقعد في بعضه، والليلة مؤقَّتة يجوز أن يقوم في بعضها، وذلك في مثل قعدتُ يوماً كله، وقمت ليلةً كلها ، صحَّ معنى التوكيد فدلَّ على صحة مذهبهم، وتحصل الفائدة بأن يكون المنكر المؤكِّد زمناً محدوداً، وهو ما كان موضوعاً لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر

44-مسألة تأتي واو العطف زائدة

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش واستدلوا على زيادتها بأنه قد جاء كثيراً في القرآن الكريم وكلام العرب في نحو قوله تعالى [حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا] ، فالواو زائدة لأنَّ التقدير فيه فُتِحَتْ

- 1 شرح ابن عقيل 3 211 وشرح الرضي 2 373
- 2 همع الهوامع 5 204 وانظر ارتشاف الضرب 4 1953
- 3 الإنصاف 2 454
- 4 البيت من البسيط وهو لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي في مجالس ثعلب 2 407 وبلا نسبة في الإنصاف
- 2 451 وأسرار العربية 190 وأوضح المسالك 3 332 وشرح شذور الذهب 228 وشرح قطر الندى 418 وشرح التصريح 2 138 وشرح الأشموني 2 407 وحاشية الصبان 3 77 وخزانة الأدب 5 170
- 5 الإنصاف 2 455
- 6 الإنصاف 2 456 ومغني اللبيب 2 362
- 7 همع الهوامع 5 230 وانظر شرح التسهيل 3 356 وارتشاف الضرب 4 1987
- 8 الإنصاف 2 457
- 9 سورة الزمر 39 71

أبوابها ، لأنه جواب لقوله حتى إذا جاؤوها ، ونحو قوله تعالى [فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ،
وَنَادَيْنَاهُ] ، وأوّل الجمهور مثل ذلك على أنّ الواو عاطفة، وجواب إذا ولما محذوف

4-مسألة ورود أو بمعنى الواو

ذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش والجرمي والأزهري إلى أنّ أو تأتي
بمعنى الواو أي لمطلق الجمع، وذلك عند أمن اللبس، واحتجوا بأنه جاء كثيراً في كتاب الله
وكلام العرب وذلك في نحو قوله تعالى [وَلَا تُطْعَمْنَهُمْ أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا] أي وكفوراً
وقوله تعالى [أَيُّهَا الْمَبْعُوثُونَ * أَوَّابًا أَوَّابًا أَوَّلُونَ] ومعناها وآبؤنا الأولون

4-مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض

أجاز الكوفيون ووافقهم الأخفش العطف على الضمير المتصل المخفوض بدون
إعادة الخافض ، وعللوا لذلك بوروده في التنزيل وكلام العرب، في نحو قوله تعالى
[وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ]
بالخفص عطفاً على الهاء المخفوضة بالباء، أي بجرّ الأرحام عطفاً على الهاء
المجرورة، وقال الشاعر

-
- 1 سورة الإنسان 76 24
 - 2 مغني اللبيب 2 362
 - 3 ارتشاف الضرب 4 1991 ومغني اللبيب 1 62 والجني الداني 230
 - 4 همع الهوامع 5 248
 - 5 مغني اللبيب 1 62
 - 6 ارتشاف الضرب 4 1991
 - 7 شرح ابن عقيل 3 233
 - 8 سورة الإنسان 76 24
 - 9 سورة الصافات 37 16 17
 - 10 همع الهوامع 5 268
 - 11 همع الهوامع 5 268 وانظر شرح التسهيل 3 376 وارتشاف الضرب 4 2013
 - 12 سورة النساء 4 1

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

4-مسألة العطف على معمولي عاملين

جَوَزَ الْأَخْفَشُ وَوَأَفَقَهُ الْكَسَائِي وَالْفِرَاءَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ الْعَطْفَ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلِينَ
وَوَجَّحَ عَلَيْهِ قِرَاءَةَ قَوْلِهِ تَعَالَى [وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ] فَجَرَّ
الْآيَاتِ وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ

4-مسألة موافقة البديل لمتبوعه

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَوَأَفَقَهُمُ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ مَطْلَقًا مُوَافَقَةُ الْبَدْلِ لِمَتَّبَعِهِ قِيَاسًا عَلَى
الْغَائِبِ، لِأَنَّهُ لَا لَبْسٌ فِيهِ، وَلِذَا لَمْ يُنْعَتِ، وَلَوْ كَانَ الْبَدْلُ لِإِزَالَةِ لَبْسٍ لَامْتَنَعَ فِي الْغَائِبِ كَمَا امْتَنَعَ
أَنْ يُنْعَتِ وَاسْتَدَلَّ الْأَخْفَشُ عَلَى مَذْهَبِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى [لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا
رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا]

4-مسألة آ من حروف النداء

ذَكَرَ الْمُرَادِي أَنَّهُ حَكَاهُ الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ، فَهِيَ مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ لِلْبَعِيدِ

1 البيت من البسيط ، وصدوره

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ نَهْجُونَا وَتَسْتَمُنَا

وهو بلا نسبة في الكتاب 1 392، 2 383 والكامل 2 39 وإعراب القرآن للنحاس 1 431 ومفاتيح الغيب
للرازي 1 131 وشرح أبيات سيويه 2 145 واللمع في العربية 1 97 والإنصاف 1 292، 2 464 وشرح
المفصل 3 78 وشرح الكافية الشافية 1 296 والمقرب 256 وشرح ابن عقيل 3 24 وإيضاح شواهد
الإيضاح 1 385 وشرح الرضي 2 336 وهمع الهوامع 5 268 وحاشية الصبان 3 115 وخزانة الأدب 1
385، 2 338، 5 123

2 همع الهوامع 5 270 وانظر شرح التسهيل 3 378 وشرح الرضي 2 345 وارتشاف الضرب 4 2015

3 سورة الجاثية 45 4

4 همع الهوامع 5 218

5 همع الهوامع 5 218 وانظر شرح الرضي 2 391

6 سورة الأنعام 6 12

7 همع الهوامع 3 36

8 همع الهوامع 3 36 وانظر ارتشاف الضرب 4 2179

0 -مسألة توكيد المنادى ومحلُّه من الإعراب

ذهب جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال ووافقهم الأخفش من البصريين إلى الرفع في النعت المضاف إضافة محضة في نحو يا زيدُ صاحبنا ، وأجرى الفراء التوكيد بالمضاف مجرى النعت بالمضاف إضافة محضة، فأجاز فيه الرفع والنصب نحو يا زيدُ نفسهُ ونفسهُ ، ويقال يا تميم كلُّهم وكلِّهم

1 -مسألة محلُّ إعراب تابع المنادى المضاف وشبهه

اختلف النحويون في حركة تابع المنادى إن كان مضافاً أو شبهه فذهب النحويون إلى نصبه مطلقاً؛ لأنَّ الأصل في تابعه النصب لكونه منصوب المحل، وتأكد ذلك بالإضافة وشبهها ،

لقول الشاعر

أزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ تَائِرًا

وهذا ما دام لم تكن الإضافة غير محضة، فإن كانت فيجوز رفعه ، وجوز الكوفيون رفع النعت المضاف إضافة محضة ، واختار ذلك الأخفش، فقال يا زيدُ بنُ عمرو بالرفع، قياساً على ما ذهب إليه الكوفيون

1 همع الهوامع 282 5 وانظر ارتشاف الضرب 4 2198 وشرح التصريح 2 227

2 ارتشاف الضرب 4 2198

3 همع الهوامع 281 5

4 البيت من الطويل ، وعجزه

فَقَدَّ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٌّ فَخَاصِمِ

وهو بلا نسبة في الكتاب 1 128 واللمع في العربية 1 108 وشرح المفصل 2 4 وهمع الهوامع 5 281

5 همع الهوامع 281 5

6 همع الهوامع 281 5

7 همع الهوامع 281 5

2- مسألة ترخيم الاسم الثلاثي المُحرَّك الوسط

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً ، واختار ذلك الأخفش والفراء وتابعهم ابن بابشاذ، وذلك في نحو قولهم عُنُق، ياعُنُ، وفي حجر ياحجَ ، وفي كَتَفٍ يا كَتَ ؛ لأنه إذا حُذِفَ بقي له نظير في التمكن نحو دمٍ ويدٍ في نحو يد يَدَيَّ وفي دم دَمَوْ

3- مسألة ترخيم الاسم الثلاثي الساكن الوسط

أجاز بعض الكوفيين ووافقهم الأخفش ترخيم الثلاثي ساكن الوسط قياساً على نحو يدٍ في غير الترخيم، فإنَّ أصلها يَدَيَّ بسكون الدال، ودخلها الحذف وجوباً

4- مسألة منع المصرف من الصرف

ذهب الكوفيون إلى جواز منع المصرف من الصرف للضرورة في الشعر، ومنع ذلك في الاختيار

وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، واستدلوا لرأيهم بورود السَّماع بذلك كثيراً في القرآن الكريم وكلام العرب ، في نحو قوله تعالى [وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ كَثُرْتُكُمْ] حيث ترك صرف حنين وهي متصرفة

- 1 الإنصاف 1 356 وارتشاف الضرب 5 2232
- 2 همع الهوامع 3 81 وانظر ارتشاف الضرب 5 2232
- 3 همع الهوامع 3 82 وانظر شرح التصريح 2 256
- 4 همع الهوامع 3 82 وانظر ارتشاف الضرب 5 2232 وشرح الأشموني 3 175
- 5 شرح الرضي 1 107 وارتشاف الضرب 2 892
- 6 همع الهوامع 1 121 وانظر شرح التصريح 2 228
- 7 همع الهوامع 1 121 وانظر أوضح المسالك 3 158
- 8 سورة التوبة 9 25

بِشَبِيبَ غَائِلَةَ النَّفُوسِ غَدُورُ

فقد منع صرف بشيب مع أنه ليس فيه إلا العلمية، وهي وحدها لا تقتضي المنع

-مسألة رافع الفعل المضارع

اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع في نحو يقول زيدٌ، ويقعد عمروٌ
فذهب الفراء وأكثر الكوفيين ووافقهم الأخفش إلى أن عامل الرفع في الفعل
المضارع هو تجرُّده من النواصب والجوزم
وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله، وواضح أنه يجعل جزءاً من أجزاء الفعل
عاملاً فيه ، ويرى ثعلب أنه مرتفع بأحرف المضارعة ، وعلل الكوفيون لذلك بأن الفعل
تدخل عليه عوامل النصب والجزم ويسقطها يرتفع المضارع

1 البيت من الكامل وصدرة

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ

وهو للأخطل في ديوانه 2 408 والإنصاف 3 493 وأوضح المسالك 3 158 والمعجم المفصل 3 327
وشرح التصريح 2 228 وشرح الأشموني 1 330 وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للسيرافي 1 296
وشرح الكافية الشافية 3 1509 وارتشاف الضرب 5 2409 وأوضح المسالك 4 137 وشرح الأشموني
3 275

2 شرح الأشموني 3 547

3 البسيط 1 229

4 همع الهوامع 2 274 وانظر شرح المفصل 7 12 وأوضح المسالك 3 162

5 شرح الأشموني 3 457

6 شرح المفصل 7 12

7 الإنصاف 2 551

- مسألة تقديم جواب الشرط على الأداة

ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز تقديم جواب الشرط على الأداة سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً في نحو قمت إن قمت، وأقوم إن قمت

-مسألة جمع الخماسي جمع تكسير

إذا جُمع الخماسي جمع تكسير، ففي الحرف المحذوف فيه خلاف فذهب الأخفش وتبعه الكوفيون إلى جواز حذف الحرف الثالث، فيقال في نحو فرزدق فرادق

-مسألة فُعَلُّ من أوزان المجرّد الرباعي

ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّ فُعَلُّ بناء أصلي من أبنية الرباعي المجرّد بالضم والسكون، وفتح اللام الأولى

-
- 1 ارتشاف الضرب 4 1879
 - 2 همع الهوامع 4 232 وانظر ارتشاف الضرب 4 1879
 - 3 المقتضب 2 66
 - 4 همع الهوامع 6 117
 - 5 ارتشاف الضرب 4 1463
 - 6 همع الهوامع 6 12 وانظر أوضح المسالك 3 304
 - 7 همع الهوامع 6 12

الفصل الثالث

آراء الأخفش التي تفرّد بها

آراء الأَخْفَش التي تفرَّد بها

1- مسألة خلاف النحاة في أقسام الكلام

لقد اختلف النحويون في أقسام الكلام، فمنهم من حصرها في الخبر والإنشاء وهم الحذّاق من النحاة، وأهل البيان قاطبة

ومنهم من قسمها إلى ثلاثة خبر وطلب وإنشاء، وهم ابن هشام والزجاجي وابن الحاجب

وقال قطرب أقسام الكلام أربعة خبر واستخيار وهو الاستفهام، وطلب ونداء، فأدرج النهي تحت الطلب

وجعل الأَخْفَش أقسام الكلام ستة خبر واستخيار وأمر ونهي ونداء وتمنُّ

2- مسألة الإسناد صالح للاسم والفعل والحرف

الإسناد أنفع علامات الاسم، إذ به تُعرف اسمية التاء من ضربت

وقد قسم ابن هشام الإسناد إلى نوعين إسناد لفظي ومعنوي

وجعل ابن مالك الإسناد اللفظي صالح للفعل والحرف كقوله ضربَ فعل ماضٍ، ومِنْ حرف جر ورُدَّ بأنَّهما اسمان مجردان عن معناهما المعروف لإرادة لفظهما، ولهذا يُحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء

فضرب هنا مثلاً اسم مُسمَّاه ضَرَبَ، وهو الدال على الحدث والزمان

1 همع الهوامع 1 34

2 شرح شذور الذهب 42

3 البسيط 1 157

4 شرح الرضي 1 27

5 همع الهوامع 1 34

6 همع الهوامع 1 34

7 شرح شذور الذهب 23

8 أوضح المسالك 1 22

9 شرح ابن عقيل 1 21

10 همع الهوامع 1 147

وقال الأخفش إنه إذا قيل إنَّ هل حرف استفهام فإنما جيء باسم الحرف، ولم يُؤتَ به على موضعه

3- مسألة تثنية الاسم المقصور

عند تثنية الاسم المقصور تقلب ألفه ياء إن كانت زائدة على ثلاثة أحرف كملهي ومُعطي، أو ثلاثة بدلاً عن ياء كرحي، أو أصلية مجهولة وأمليت فيهما، كبلى ومتى علمين، أو مقلوبة عن نون إذن علماً، فيقال عند التثنية، ملهيان ومُعطيان ورحيان، وبليان ومتيان وإذيان ، وما عدا ذلك تقلب واو، وهي الثالثة المبدلة من واو، كعصاً وعصوان، والأصلية غير الممالة كإذا علماً وإذوان، والمجهولة غير الممالة كدداً هو اللهو، فإنه استعمل منقوصاً، ومُتمماً بالنون، نحو ددنٌ وبالبدال ددٌ، ومقصوراً دداً ، فلم تُعرف ألفه ياء أو واو لأنه ثلاثي

وذهب بعض النحويين إلى أن تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطلقاً سواء أمليت أم لا

وذهب آخر إلى أنهما بالواو مطلقاً

وذهب الأخفش إلى أنهما إن أميلتا أو انقلبتا إلى الياء في حال، نحو لدى وإلى قلبت ياء، وإلا قلبت واو

4- مسألة تثنية أسماء العدد وجمعها

من شروط التثنية أنه لا يُستغنى عن تثنية الاسم وجمعه بتثنية غيره وجمعه، فلا يُثنى

بعض للاستغناء عنه بتثنية جزء، ولا سواء للاستغناء عنه بسيان تثنية سي، ولا ضبعان اسم المذكر؛ للاستغناء عنه بتثنية ضبع اسم المؤنث على أنه حكى سواءان وضبعانان

1 همع الهوامع 1 147

2 شرح الرضي 4 352

3 شرح ابن عقيل 4 105

4 همع الهوامع 1 148

5 همع الهوامع 1 147

6 همع الهوامع 1 148 وانظر ارتشاف الضرب 2 565

7 همع الهوامع 1 144

ولا تُثَنَّى ولا تُجَمع أسماء العدد إلا مائةً وألفاً أو ضرورة، خلافاً للأخفش الذي أجاز
تثنية أسماء العدد غير مائة وألف للاستغناء عنها، حيث يُغني عن تثنية ثلاثة، ستة
وعن تثنية خمس عشرة، وعن تثنية عشرة عشرون، وعن جمعها تسعة وخمسة عشرة
وثلاثون ولما لم يكن لفظ يُغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما ثنياً وجمعاً
واستدلَّ الأخفش على ما أجاز به بقول الشاعر

لَهَا عِنْدَ عَالٍ فَوْقَ سَبْعِينَ دَائِمِ

وأجيب بأنه ضرورة

- مسألة تسهيل همزة الفعل المضارع المهموز الآخر حالة الجزم

اختلف النحويون في المهموز الآخر من الأفعال في نحو يقرأ ويُقرئ ويؤضؤ ،
حيث يجوز تسهيل الهمزة ، ونصَّ سيبويه والفرسي وابن جني على أنه لا يجوز إيداله ليناً
محضاً إلا في الضرورة

وأجاز الأخفش التسهيل في نحو قرئت وتوضيت ، لغة ضعيفة

فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر له، لأنَّ حكمه حكم
الصحيح، ويُقدَّر حذف الجازم الضمة من الهمزة
وقال الشاعر

عَجِبْتُ مِنْ لَيْلَاكَ وَانْتِيَابِهِمَا مِنْ حَيْثُ زَارْتَنِي وَلَمْ أُورَا بِهَا

1 همع الهوامع 1 144 وانظر ارتشاف الضرب 2 551

2 همع الهوامع 1 144

3 البيت من الطويل ، وصدده

لَيَنْقُلْنَهَا لَمْ يَسْتَطِعَنَّ الَّذِي رَسَا

وهو للفرزدق في ديوانه 2 311 وارتشاف الضرب 2 551 وهمع الهوامع 1 144

4 همع الهوامع 1 144

5 همع الهوامع 1 180

6 همع الهوامع 1 180

7 همع الهوامع 1 180

8 أوضح المسالك 1 58

9 البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة في شرح المقرب 1 115 والمخصص 3 293 وهمع الهوامع

180 1

حيث كان الشاهد تخفيف الهمزة في أورا، أي أورا، بمعنى لم أشعرك بها ورائي

- مسألة وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها

اشترط البصريون ووافقهم سيبويه لضمير الفصل أن يكون واقعاً بين متلازمين مثل
كان زيدٌ هو أخاك ، ولكن قُرِيء في الشواذ قوله تعالى [هُوَ لَأَبْنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ] .
بنصب أظهر حيث جَوَزَ الأَخْفَشُ وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، ويقال هذا زيدٌ
هو خيراً منك

- مسألة ما فيه أل من الموصولات فهو معرفة

اختلف النحويون في تعريف الاسم الموصول
فذهب الفارسي إلى أن تعريفه بالعهد الذي في صلته
وذهب الأَخْفَشُ إلى أن ما فيه أل من الموصولات تعرّف بها، وما ليست فيه نحو
مَنْ وما فتعرّف لأنه في معنى ما هي فيه

- مسألة الذي بمنزلة مَنْ الموصولية

لقد ذهب الأَخْفَشُ إلى أن الاسم الموصول الذي يشبه مَنْ الموصولية حيث تكون
للوحد والثنى والجمع بلفظ واحد
لقول الشاعر

أُولئِكَ أَشْيَاخِي الَّذِي تَعْرِفُونَهُمْ

-
- 1 همع الهوامع 1 238
 - 2 الكتاب 2 392
 - 3 سورة هود 11 78
 - 4 معاني القرآن للأخفش 1 386 وهمع الهوامع 1 238
 - 5 همع الهوامع 1 190
 - 6 همع الهوامع 1 190
 - 7 همع الهوامع 1 285 وانظر ارتشاف الضرب 2 1004
 - 8 البيت من الطويل وعجزه
لُيُوثٌ سَعَوْا يَوْمَ النَّبِيِّ بِفَيْلِقِ
- البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب 2 537 وهمع الهوامع 1 285

-مسألة ورود أي نكرة موصوفة

لقد اختلف النحاة في أي الموصولة

فقال أبو حيان لا تقع أي نكرة موصوفة، ولا يجوز مررت بأي معجبٍ

وأجاز الأخفش وقوعها نكرة موصوفة قياساً على مَنْ و ما في نحو مررت بأي

كريم، ومررت بأي معجبٍ لك ، كمن يُقال بمن معجب لك

10-مسألة أية تمنع من الصرف للتأنيث والعلمية

لأي الموصولة أحوال، أي أنها إذا أنثت بالتاء عند حذف ما تُضاف إليه لم تمنع

الصرف، إذا ليس فيها إلا التأنيث

أما أبو عمرو فيمنعها الصرف للتأنيث والعلمية؛ لأنَّ التعريف بالإضافة المنويّة شبيهه

بالتعريف بالعلمية

ولذلك مُنِعَ من الصرف جُمع المؤكّد به

وفرق ابن مالك بأنَّ شبه جُمع بالعلم أشدُّ من شبه أيّة، لأنَّ جُمع لا يُستعمل مع ما

يُضاف إليه بخلاف أيّة

وقيل الخلاف إنّما هو إذا سميت امرأة بأيّة في الدار، فالأخفش يصرف أيّة وأبو عمرو

يمنعها للتأنيث والعلمية، وما بعدها من الصلّة كالصفة وحجّة الأخفش أنّ التسمية لمّا كانت

بالمجموع صار التتوين بعض الاسم، لأنّه وقع في الوسط

11-مسألة محل إعراب العائد من صلة أل

اختلف النحويون في حذف العائد من صلة أل ، نحو الضاربها زيدٌ هنْدٌ

1 ارتشاف الضرب 2 1039

2 همع الهوامع 1 320

3 همع الهوامع 1 313

4 همع الهوامع 1 313

5 همع الهوامع 1 313

6 انظر همع الهوامع 1 313

7 همع الهوامع 1 314

8 همع الهوامع 1 314

فذهب الجمهور إلى المنع مطلقاً ، واختلف في محلّه حيث نصب والجر
فذهب الأخفش إلى أنّه منصوب ، والمازني إلى أنّه مجرور ، والفراء إلى جواز
الاثنين

12-مسألة جواز مجيء الحال من العائد المنصوب بشرطه إذا كانت مقدّمة في التقدير

إذا حُذِفَ العائد المنصوب بشرطه، فقد اختلف النحاة في مجيء الحال منه وذهبوا إلى
مجيء الحال منه إذا كانت مؤخّرة في التقدير، في نحو هذه التي عانقت مجردةً ، أي عانقتها
مجردةً
فإن كانت مقدّمة في التقدير، نحو هذه التي مجردةً عانقتُ ، فأجازها ثعلب ،
ومنعها الأخفش

13-مسألة تقع أل زائدة غير لازمة

تقع أل زائدة غير لازمة، وهي نادرة كالدخلة على بعض الأعلام والأحوال والتمييز
والمضاف إلى تمييز
واختلف النحاة في زيادتها في النعت في نحو مررتُ بالرجلِ مثلك وخيرٌ منك ، وممّا
أُتبع فيه المقرون بأل بهما
فقال الأخفش إنّه نكرة و أل فيه زائدة ليصحّ اتباعه بهما، إذ ليسا بمعرفتين
وذهب الخليل إلى أنّ النعت والمنعوت معرفتان على نيّة أل في النعت، وإن كان
موضعاً لا تدخله، كما نصبَ الجماءَ الغفيرَ على نيّة إغناء أل

- 1 همع الهوامع 1 307
- 2 همع الهوامع 1 307
- 3 انظر همع الهوامع 1 307
- 4 انظر همع الهوامع 1 308
- 5 همع الهوامع 1 314
- 6 همع الهوامع 1 314
- 7 همع الهوامع 1 314
- 8 همع الهوامع 1 278
- 9 همع الهوامع 1 278 وانظر شرح التسهيل 1 261 وارتشاف الضرب 2 990
- 10 ارتشاف الضرب 2 990

14-مسألة الضمير العائد على المبتدأ في الجملة الواقعة خبراً

لأبَدَ للجملة إذا وقعت خبراً من ضمير يعود على المبتدأ، والأصل في الربط الضمير، ولهذا يُربط به مذكوراً ومحذوفاً ، ويُغني عنه أشياء منها وجود عائد على المبتدأ بدلاً من بعض الجملة المُخبر بها، فقد أجازهُ الأَخفش نحو حسنُ الجاريةِ أعجبتني هو ، فأعجبتني خبر حُسْنُ ولا رابط فيها، فربط بالبدل الذي هو هو إذ هو بدل من الضمير المؤنث المستتر في أعجبتني العائد على الجارية، وهو عائد على الحُسْن

1-مسألة دخول النواسخ على المبتدأ في حال كونه موصولاً تضمن معنى الشرط

اختلف النحويون في دخول بعض النواسخ على المبتدأ إذا كان موصولاً تضمن معنى الشرط، فذهب الجمهور إلى جوازه ومنعه الأَخفش، لأنَّ ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله

1-مسألة جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ

اختلف النحويون في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز زيادة الفاء في الخبر، فلا يستقيم عنده نحو زيدٌ فمنطلق وأجاز الأَخفش زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً واستدلَّ له بقول الشاعر

-
- 1 همع الهوامع 2 20
 - 2 همع الهوامع 2 20 وانظر ارتشاف الضرب 3 1118
 - 3 همع الهوامع 2 60 وانظر ارتشاف الضرب 3 1144
 - 4 معاني القرآن للأخفش 1 83 وهمع الهوامع 2 60
 - 5 الكتاب 1 138
 - 6 معاني القرآن للأخفش 1 306 وهمع الهوامع 2 55 وانظر شرح المفصل 8 95 ارتشاف الضرب 1143 3

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَانْكَحَ فَتَاتَهُمْ

والجمهور أولوا ذلك على أن خولان خبر هو محذوفة، وأنت فاعل بمقدّر فسره الظاهر

1-مسألة الحال يغني عن خبر المبتدأ

ذهب الأخفش إلى أن الحال تُغني عن خبر المبتدأ، في نحو زيدٌ قائماً ، والأصل زيدٌ
ثبت قائماً ، وقرئ قوله تعالى [وَنَحْنُ عُصْبَةٌ] بالنصب

1-مسألة لا يجوز تقديم الخبر إذا كان فعلاً

إذا كان الخبر فعلاً لا يجوز تقديمه، فلا يجوز تقديم معموله، بخلاف اسم الفاعل،
وعُرض بأنّ تقديم معمول الفعل أولى لقوته

وأجاز الكسائي أيضاً تقديم الخبر في نحو ضربتهُ زيدٌ

ومنع الأخفش التقديم في نحو في داره زيدٌ ، أي أنّ زيدٌ مرفوع بالمجرور، لأنّ
الضمير في قولهم في داره زيدٌ غير معتمد عليه، والمقصود من ذلك في الدار زيدٌ

1 البيت من الطويل ، وعجزه

وَأَكْرَمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْا كَمَا هِيَ

وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للزجاج 1 337 والكتاب 1 139 وشرح أبيات سيبويه للسيرافي 1 413
ومعاني القرآن للأخفش 1 247، 251 والرد على النحاة 104 وشرح المفصل 1 100، 8 95 وشرح
المقرب 2 749 شرح الرضي 1 270، 3 372، 4 394، 475 والبحر المحيط 3 477 والجني الداني 71
والبسيط 1 533، 571، 574 وإيضاح شواهد الإيضاح 1 53 ومغني اللبيب 1 165 وأوضح المسالك
163 2 وشرح التصريح 1 299 وشرح شواهد المغني 2 873 وحاشية الصبيان 2 77 وخرانة الأدب
1 157، 218 ، 3 395 ، 4 421 ، 552

2 همع الهوامع 2 59

3 همع الهوامع 2 27 وانظر ارتشاف الضرب 3 1136

4 سورة يوسف 12 14

5 الجمل للزجاجي 37

6 همع الهوامع 2 36

7 همع الهوامع 2 37 وانظر شرح التسهيل 1 300

1-مسألة بناء النكرة مع ما المشبهة بليس

اختلفت آراء النحاة في بناء النكرة مع ما المشبهة بليس
فقال أبو حيان وبناء النكرة مع ما تشبيهاً بلا نحو ما بأس عليك شاذ لا ينقاس
عليه

وجوز الأخفش بناء النكرة مع ما ، واستدل بقول الشاعر
وَمَا بِأَسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةً قَلِيلاً عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ عَابَهَا

20-مسألة نصب خبر ما المتقدم مع إلا

تعمل ما عمل ليس بشروط منها تأخير الخبر، فإن تقدم ارتفع، في نحو ما قائم
زيدٌ ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصبه مطلقاً، في نحو ما قائماً زيدٌ ، وقال الجرمي
هي لغة ، وحكى ما مسيئاً من أعتب
وقال الشاعر

إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

- 1 ارتشاف الضرب 3 1205
- 2 همع الهوامع 2 115 وانظر ارتشاف الضرب 3 1205
- 3 البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر 310 والجني الداني 303 ومغني اللبيب 1 303 وهمع
الهوامع 2 115 وشرح شواهد المغني 2 715
- 4 ارتشاف الضرب 3 1198
- 5 همع الهوامع 2 113 وانظر شرح الأشموني 1 249
- 6 شرح الأشموني 1 249
- 7 جزء من مثل ما مسيء من أعتب ، انظر الكتاب 1 59 والمقتضب 4 190 والجني الداني 323
وارتشاف الضرب 3 1198 ومجمع الأمثال 2 288 أساء وأوضح المسالك 1 279 وشرح شذور الذهب
253 وهمع الهوامع 2 113
- 8 البيت من البسيط ، صدره
فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
- وهو للفرزدق في ديوانه 1 185 والكتاب 1 60 والمقتضب 1 274 وإعراب القرآن للزجاج 1 338 وشرح
أبيات سيبويه للسيرافي 1 162 والمقرب 112 وشرح المقرب 2 1051، 1062 وشرح الرضي 2 188
والجني الداني 198، 324، 446 وشرح التسهيل 1 373 ومغني اللبيب 1 82، 2 363، 517، 609

وقال سيبويه هذا شاذ

والجمهور أولوا ذلك على الحال، نحو فيها قائماً رجلٌ، والخبر محذوف وهو العامل فيها أي ما مثلهم في الوجود وجوزّه الأخفش مع إلا، حيث تقدّم الخبر منصوباً، وأدخلت إلا على الاسم، ف قيل ما قائماً إلا زيداً ومنعه البصريون ، وخرّج ذلك ابن مالك على أنّ إلا زيداً بدل من اسم ما محذوفاً، والتقدير ما أحدٌ قائماً إلا زيداً، حُذِفَ أحدٌ وأغنى البديل عن اسم ما

21-مسألة إعمال لا المشبهة بليس

تعدُّ لا من الحروف غير المختصة التي تلحق بليس

لذلك اختلف النحويون في إعمالها، فمنهم من ذهب إلى إعمالها كما وإلحاقاً بليس واستدلوا بقول الشاعر

تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيًا

وشرح التصريح 1 198 واللباب في علل البناء والإعراب 1 176 والأشباه والنظائر 1 278 وشرح شواهد المغني 1 237، 2 782 وشرح الأشموني 1 126 وخزانة الأدب 4 133، 137، 138، وبلا نسبة في البداية والنهاية 12 135 والمخصص 4 189 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1 593 وارتشاف الضرب 3 1404 وأوضح المسالك 1 280 والكواكب الدرية 1 113 وهمع الهوامع 2 113 وحاشية الصبان 1 230، 248

1 الكتاب 1 60

2 همع الهوامع 2 113

3 همع الهوامع 2 113 وانظر ارتشاف الضرب 3 1198

4 ارتشاف الضرب 3 1198

5 شرح التسهيل 1 372

6 همع الهوامع 2 119

7 البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المقرب 2 1085 وشرح ابن عقيل 1 313 وشرح التسهيل

1 376 والبهجة المرضية 1 108 والجني الداني 292 وارتشاف الضرب 3 1208 ومغني اللبيب 1 266

وأوضح المسالك 1 286 وشرح شذور الذهب 251 وشرح قطر الندى 144 والكواكب الدرية 1 144،

2 48 وموصل الطلاب 112 وشرح التصريح 1 199 وهمع الهوامع 2 119 وشرح شواهد المغني 2 612

وشرح الأشموني 2 112 وحاشية الصبان 1 253

ومذهب الحجازيين إعمالها عمل ليس بشروط منها أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لا رجلٌ أفضل منك ، ولا يتقدّم خبرها على اسمها، فلا يقال لا قائماً رجلٌ ، والثالث عدم انتقاض النفي بإلا، فلا يقال لا رجلٌ إلا أفضل من زيدٍ ومذهب تميم إهمالها ، وذهب ابن هشام إلى أنها تعمل عمل ليس بقلّة ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولا ينصب أصلاً

22-مسألة زيادة الباء في الخبر الموجب

ذهب سيويوه إلى أنه لا يجوز زيادة الباء في الخبر الموجب نحو زيدٌ بقائمٌ ، أي زيدٌ قائمٌ

وجوز الأخفش ذلك في نحو زيدٌ بقائمٌ ، واستدل بقوله تعالى [وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا] وفي قراءة من قرأ بمثلها ، أي مثلها

23-مسألة لات تعمل عمل إن

وعملها إجماع من العرب، وفيه خلاف ذهب سيويوه إلى أنها تعمل عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، غير أنها لا تعمل إلا في الحين مع إضمار مرفوعها، وقد يرفع ما بعدها مع إضمار خبرها، ولكن إضمار الأول هو الذائع

كما في قوله تعالى [وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ] ، في قراءة الجمهور بنصب حينٍ وذهب الفارسي وغيره إلى أنها تعمل في الحين، وفيما رادفه معرفةً كان أو نكرةً

- 1 شرح ابن عقيل 1 316
- 2 شرح ابن عقيل 1 316
- 3 أوضح المسالك 1 203
- 4 همع الهوامع 2 119
- 5 الكتاب 2 316
- 6 ارتشاف الضرب 3 1219
- 7 سورة يونس 10 27
- 8 الكتاب 1 29
- 9 سورة ص 38 3
- 10 ارتشاف الضرب 3 1211

وذهب الأخفش إلى أنها تعمل عمل إنَّ ، فتتصبب الاسم وترفع الخبر

24-مسألة تصرف أفعال المقاربة

أفعال المقاربة جامدة لا تتصرف فهي ملازمة للفعل الماضي

وذهب الأخفش إلى تصرفها، فحكى مصدر طفق طفوقاً كقعوداً، عمَّن قال طَفَقَ بالفتح، فإنَّ قياسه الفعول ، واستدل بقوله تعالى [وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ] بفتحتين كَفَرَحًا، عمَّن قال طَفِقَ بالكسر، فإنَّ قياسه الفعل بفتحتين

2-مسألة زيادة كاد

زعم الأخفش أنَّ كَادَ قد تُزَادُ ، واستدل بقوله تعالى [إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا] .

فقال ابن مالك والصحيح أنَّها لا تُزَادُ، أمَّا قوله أكادُ أخفيها فقبل معناه أكادُ أخفيها عن نفسي

2-مسألة تقع أنَّ المفتوحة ومعمولاها اسماً لإنَّ وأخواتها

تقع أنَّ المفتوحة ومعمولاها اسماً لهذه الأحرف، بشرط الفصل بالخبر إلا ليت بلا شرط نحو إنَّ عندي أنكَ فاضلٌ ، وكانَّ في نفسي أنكَ فاضلٌ ، ولا يجوز إنَّكَ فاضلٌ ونحوه، ويجوز في ليت نحو ليت أنكَ ، فيكون أنَّ ومعمولاها سادَّةً مسدَّةً جزأي ليت

1 همع الهوامع 2 124 وانظر مغني اللبيب 1 254 وشرح التصريح 1 269

2 همع الهوامع 2 134

3 معاني القرآن للأخفش 2 514 وهمع الهوامع 2 134

4 سورة الأعراف 7 22

5 معاني القرآن للأخفش 2 562 وهمع الهوامع 2 137 وانظر ارتشاف الضرب 3 1235

6 سورة طه 20 15

7 شرح التسهيل 1 400

8 همع الهوامع 2 158

والحق الأخفش بليت في ذلك لعلَّ وكانَّ ولكنَّ، نحو لعلَّ أنك منطلقٌ، ولكنَّ أنك منطلقٌ، وكانَّ أنك منطلقٌ

2-مسألة إنَّ وأخواتها يليها معمول خبرها

اختلف النحاة في إيلاء إنَّ وأخواتها معمول خبرها
لا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها، فلا يُقال إنَّ طعامك زيداً أكله
بالإجماع، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسُّع فيهما
لقول الشاعر

فلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِالْبَلْبَةِ
ومنع الأخفش قياس ذلك، وقصره على السماع

2-مسألة وقوع سوف خبر لیت

منع الأخفش وقوع سوف خبر لیت، فلا يُقال لیت زيداً سوف يقومُ ، لأنَّ لیت لما لم يثبتُ، وسوف لما يثبتُ

2-مسألة تصرف الأفعال الناسخة

اختلف النحاة في تصرف الأفعال الناسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر، وهي ما دلَّ على يقين مثل وَجَدَ

في نحو قوله تعالى [وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ] .

1 همع الهوامع 2 158

2 همع الهوامع 2 160

3 البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الكتاب 1 280 والأصول 1 205 وشرح المقرب 2 1062، 1135،

1138 وشرح ابن عقيل 1 349 وشرح الرضي 4 46 ومغني اللبيب 2 693 وهمع الهوامع 2 160

والأشباه والنظائر 1 287 وشرح شواهد المغني 2 969 وشرح الأشموني 1 141 وحاشية الصبان 1 272

وخزانة الأدب 3 572

4 همع الهوامع 2 160

5 همع الهوامع 2 158 وانظر ارتشاف الضرب 3 1240

6 همع الهوامع 2 213

7 سورة الأعراف 7 102

وقوله تعالى [تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ] .

فذهب الأخفش إلى أن مصدرها وجدان

30-مسألة إعمال المتصرف من الأفعال القلبية في ضميرين

يختص المتصرف من الأفعال القلبية بجواز إعماله في ضميرين متصلين لمسمى واحد، أحدهما فاعل، والآخر مفعول، نحو ظننتني خارجاً، وأنت ظننتك خارجاً، وزيدٌ ظننته خارجاً ، لقوله تعالى [أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى]

وذهب ابن كيسان إلى جواز وضع نفس مكان الضمير الأول، في نحو ظننت نفسي عالمةً

وذهب الأكثرون إلى أنه لا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال، فلا يُقال ضربتني ولا ضربتك، ولا زيدٌ ضربته بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس ' نحو قوله تعالى [قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي]

وقال المبرد لئلا يكون الفاعل مفعولاً

وقال غيره لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد، أحدهما رفع والآخر نصب، وهما لشيء واحد

ويُمنع الاتحاد مطلقاً في باب ظنّ وغيره، إن أضر الفاعل متصلاً مفسراً بالمفعول، نحو ظنّ زيداً قائماً، وزيداً ضرباً ، يريد ظنّ نفسه، وضرب نفسه

1 سورة المزمل 20 73

2 همع الهوامع 2 213 وانظر شرح التسهيل 2 79

3 همع الهوامع 2 239

4 سورة العلق 7 96

5 همع الهوامع 2 239

6 همع الهوامع 2 239

7 همع الهوامع 2 239

8 سورة القصص 16 28

9 انظر همع الهوامع 2 239

10 همع الهوامع 2 239

11 همع الهوامع 2 239

ويجوز بالمضاف إليه خلافاً للأخفش الذي منعه ، وجوّزه الكسائي إن أبرز

31-مسألة توكيد الجملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً

وتؤكّد الجملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً، نحو زيدٌ منطلقٌ ظنُّكَ ، أي ظنُّكَ زيدٌ منطلقٌ، نابَ ظنُّكَ منابَ ظننتُ

ونُصبَ نصبَ المصدر المؤكّد للجمل لذلك لا يجوز تقديمه عند الجمهور ، كما لا يُقدّم حقاً من قولهم زيدٌ قائمٌ حقاً ؛ لأنّ شأن المؤكّد التأخير

وجوّز الأخفش تقديمه ، فعلى الأول لا يجوز إعماله وفاقاً؛ لأنه لو عمل لاستحقّ التقديم لكونه عاملاً، والتأخير لكونه مؤكّداً، واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد مُحال واختلف مجيزو التقديم في إعماله، فأكثرهم على المنع لو عمل؛ لأنه لو لم يعمل، لم يكن على الفعل المحذوف دليل ، ومنهم من أجاز فيقال ظنُّكَ زيداً قائماً

32-مسألة وجوب تقديم المفعول به على الفاعل إذا كان معمول كم الخبرية

اختلف النحاة في وجوب تقديم المفعول به على الفاعل

فذهب سيبويه إلى أنّه يجب تقديم المفعول به على الفاعل، إذا كان معمول كم الخبرية، في نحو كم غلام ملكت ، أي كثيراً من الغلمان ملكت ، وذهب الأخفش إلى أنّه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة رديئة، نحو ملكتَ كم غلامٍ ، أي ملكتَ كثيراً من الغلمان

1 همع الهوامع 2 239

2 همع الهوامع 2 239

3 همع الهوامع 2 231

4 همع الهوامع 2 231

5 همع الهوامع 2 231

6 همع الهوامع 2 231

7 همع الهوامع 2 232

8 همع الهوامع 2 232

9 الكتاب 2 157

10 همع الهوامع 3 10 وانظر ارتشاف الضرب 3 1469

33-مسألة الاشتغال برفع الاسم المتقدم على الابتداء

الاشتغال في الرفع بأن يكون في الاسم على الابتدائية، أو على إضمار فعل كالنصب، فيجب الابتداء في نحو زيد قائم ، لعدم تقدّم ما يطلب النصب لزوماً أو اختياراً، خلافاً لابن العريف أبي القاسم حسين بن الوليد حيث جوّز فيه الفاعلية، بإضمار فعل يفسره الظاهر وتجب الفاعلية في نحو إن قام زيد ، لما تقدّم من اختصاص أدوات الشرط بالفعل، خلافاً للأخفش في قوله بجواز الابتداء أيضاً مع رجحان الفاعلية عنده، وترجح الفاعلية في نحو أزيد قام

ويستويان أي الابتداء والفاعلية في نحو أزيد قام وعمرو قعد ، فالجملة لها وجهان الابتداء عطفاً على الصدر، والفاعلية عطفاً على العجز

34-مسألة يُرَجَّحُ النصب في الاشتغال بعد همزة الاستفهام

اختلف النحاة في حركة إعراب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام في الاشتغال، حيث يليه الفعل في الغالب، فإيلاؤه مصدر مضاف إلى المفعول الثاني، والفعل مفعول أول لأنه الفاعل في المعنى

في نحو قوله تعالى [فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ]

فإذا ولي الاسم همزة الاستفهام نحو أزيداً ضربتُهُ، وأزيداً أنتَ ضاربُهُ ، كان الفعل من باب الظن أو من غيره، نحو أعبَدَ اللهُ ظننتُهُ قائماً ، وقال الفراء الرفع في باب ظنَّ وجه الكلام

وسواء أكان الاستفهام عن الفعل أم عن الاسم، نحو أزيداً ضربتُهُ ، وأزيداً ضربتُهُ أم عمراً

1 الجمل للزجاجي 39

2 همع الهوامع 5 160

3 همع الهوامع 5 160

4 شرح الأشموني 2 219

5 سورة القمر 54 24

6 ارتشاف الضرب 4 2167

فذهب ابن الطراوة إلى التفصيل فقال إن كان عن الفعل اختير النصب، وإن كان عن الاسم وجب الرفع

وهذا الحكم مختصٌ بالهمزة على مذهب سيبويه ، والجمهور لأنها الأصل، ولها مزية على سائر أدواته

وذهب الأخفش إلى التسوية بين الهمزة وغيرها من أدوات الاستفهام في اختيار النصب، نحو أيُّهم زيداَ ضربتَهُ ، و مَنْ أمةَ اللهِ ضربتَهَا ومثل إن زيداَ ضربتَهُ

فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع، في نحو أنتَ زيدٌَ ضربتُهُ ، إلا إذا كان الفصل بظرف أو مجرور جاز النصب مع اختياره اتفاقاً لاتساعهم فيها، نحو أكلُ يومٍ زيداََ ضربتُهُ ؟ ، وأفي الدار زيداََ ضربتُهُ؟ ، خلافاً للأخفش في المفعول من همزة الاستفهام بغير ظرف، حيث جَوَزَ نصبه، نحو أنتََ زيداَََ ضربتُهُ؟

3-مسألة وقوع أن والفعل موقع المصدر

المصدر يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل، وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً؛ لأنه لا يصحُّ تقديره بأن والفعل، إذ ليس معنى ضربتُ ضرباً، أو ضربتُهُ، أو ضرباً شديداً ، ضربت أن ضربت

وأما قولهم ضربتُهُ ضربَ الأميرِ اللصِّ ، فالمصدر العامل ليس مفعولاً مطلقاً في الحقيقة، بل المفعول المطلق محذوف، تقديره ضرباً مثل ضربِ الأميرِ اللصِّ

1 ارتشاف الضرب 4 2167

2 الكتاب 1 132

3 همع الهوامع 5 154 وانظر ارتشاف الضرب 4 2167 وشرح الأشموني 2 219

4 همع الهوامع 3 101

5 شرح الأشموني 2 219

6 همع الهوامع 3 101

7 شرح الرضي 4 406

فلا يجوز أن تقع أن والفعل في موقع المصدر، فلا يجوز ضربته أن أضربه ، لأنَّ
أنْ تخلصُ الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم

وعلَّه بعضهم بأنَّ أن والفعل يُعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر

فلذلك لم يسع لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر، وأجاز الأخفش ذلك

3-مسألة إذا يليها مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل

وجهُ إذا أن تكون لغير مفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمَّنة
معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية ، وقد اجتمعا في قوله
تعالى [ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ]، ويكون الفعل بعدها ماضياً
كثيراً ومضارعاً دون ذلك

وجوز الأخفش إيلاء إذا جملة فيها اسمان مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل، في نحو

إذا زيد قائم فقم معه واستدل بقول الشاعر

إِذَا بِأَهْلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ

1 شرح الرضي 4 406

2 همع الهوامع 3 101

3 همع الهوامع 3 101

4 مغني اللبيب 1 93

5 سورة الروم 30 25

6 مغني اللبيب 1 93

7 همع الهوامع 3 181 وانظر ارتشاف الضرب 3 1411

8 البيت من الطويل ، وعجزه

لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَكَ الْمُدْرَعُ

وهو للفرزدق في ديوانه 1 416 والبهجة المرضية 1 267 والجني الداني 62 ومغني اللبيب 1 93 وأوضح

المسالك 2 194 وهمع الهوامع 3 181 وشرح شواهد المغني 1 270 وحاشية الصبان 2 258

3-مسألة المحل الإعرابي للظرفين مذ ومنذ

مذ ومنذ من الظروف المبنيات، وقد يليهما الجملة الاسمية أو الفعلية ، بناءً على ذلك
اختلف النحويون في موقعهما من الإعراب

فذهب جمهور البصريين إلى أنَّ مُذْ ومُنْذُ مبتدأ وما بعدهما خبر، فإذا قيل ما رأيتَه مذ
يومان ، كأنه قيل ما رأيتَه مذ ذلك يومان ، فهما جملتان على ما تقدّم ، وإنما قيل إنَّ مُذْ في
موضع مرفوع بالابتداء ؛ لأنه مُقَدَّر بالأمد، والأمد لو ظهر لم يكن إلا مرفوعاً بالابتداء، فكذلك
ما كان في معناه

وقال الأخفش إنَّهما حينئذٍ مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون خبراً
عنهما

3-مسألة إذ من الظروف المبنية

اختلفت مذاهب النحاة في إذ بين البناء والإعراب
فذهب الجمهور إلى أنَّ إذ مبنية؛ لأنَّ سبب بنائها شبهها بالحرف في وضعها على
حرفين، وفي الافتقار إلى الجملة، إلا أنَّ الجملة حذفَتْ وعُوِّض عنها التنوين، وكسرة
حينئذٍ عندهم كسرة بناء
وزعم الأخفش أنَّ إذ في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة، وأنَّ الكسرة فيه
إعراب؛ لأنَّ اليوم والحين مضافان إليها

3-مسألة محل إعراب ظرف الزمان المختص كالدار والمسجد

اختلف النحويون في المحل الإعرابي لظرف الزمان المختص، وهو الذي له اسم من
جهة نفسه كالدار والمسجد والسوق

- 1 همع الهوامع 3 222
- 2 شرح المفصل 8 46 وشرح الرضي 4 210
- 3 همع الهوامع 3 223
- 4 شرح المفصل 2 47 وشرح التسهيل 2 207 وشرح التصريح 1 523
- 5 همع الهوامع 3 175 وانظر ارتشاف الضرب 3 1402 وشرح التسهيل 2 207

فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة في إذا أُريد معنى الظرفية كجلستُ في الدار، إلا ما سُمع من ذلك بدونها، فإنه يُحفظ ولا يُقاس عليه ، وكل مكان مختصٌ مع دخلتُ، نحو دخلتُ الدارَ والمسجدَ، فقد اختلف النحاة في محله

فذهب سيبويه أنه منصوب على الظرفية تشبيهاً للمكان المختص، وهو الدار والمسجد بالمكان غير المختص وذهب الأخفش إلى أنه يُنصب انتصاب المفعول به مع دخلتُ، نحو هدمتُ البيت ، وذهب أيضاً إلى أن الفعل هنا ليس لازماً، وإنما هو متعدٌ بنفسه تارةً، وتارةً بحرف الجر، فيقول دخلتُ البيتَ، ودخلتُ في البيتِ

40-مسألة محل إعراب الاسم المعطوف على غدوة المنصوبة بـ لَدُنْ

سُمع نصب غدوة بعد لَدُنْ في قول الشاعر

لَدُنْ غَدَوَةٌ حَتَّى دَنَتْ لَغُرُوبِ

وخرّج ذلك على التمييز

وذهب سيبويه وابن السراج وابن الحاجب إلى أنه لا تنصب لَدُنْ غير غدوة، فلا يقال لَدُنْ بكرة؛ لأنه لم يكثر في كلامهم ، وإذا عطف على غدوة المنصوب بعدها فقليل

1 ارتشاف الضرب 3 1435

2 الكتاب 1 36

3 ارتشاف الضرب 3 1435

4 همع الهوامع 3 153 وانظر شرح الأشموني 2 356

5 شرح التصريح 1 713

6 البيت من الطويل ، وصدرة

وما زال مهري مَرَجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمْ

وهو لأبي سفيان بن حرب في الكامل 1 269 والحيوان 1 96 وشرح ابن عقيل 3 68 وشرح التسهيل

238 وحروف المعاني 26 وحاشية الصبان 2 263

7 الكتاب 1 159

8 الأصول 2 144

9 شرح الرضي 4 222

لدى غدوة وعشية، جاز عند الأخفش في المعطوف الجر على الموضع، والنصب على اللفظ

41- مسألة ترد حيث ظرف زمان

من الظروف المكانية ما يندُر تجرُّده من الظرفية، فمن ذلك حيثُ فكونه ظرفاً هو الشائع ، لقوله تعالى [**وَأَمْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ**] ، وهو مبني على الضم في أكثر الكلام والأصل في حيثُ أنها ترد للمكان اتفاقاً فقال المبرد ترد حيثُ للمكان ، وقال الأخفش قد ترد للزمان، وتستعمل بمعنى الحين واستدل بقول الشاعر

حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ

أي حين تهدي

42- مسألة بناء قط على الضم

من الظروف المبنية قطٌ ، وهي مقابل عَوْضٌ ، فهي للوقت الماضي عموماً، وبُنِيَتْ على الضم تشبيهاً بـ قَبْلُ وبعْدُ ، وقد تُكسر على أصل النقاء الساكنين؛ لأنها ظرف وأصل الظروف أن تكون مضافة، فلما قطعت عن الإضافة بُنِيَتْ

1 همع الهوامع 3 219 وانظر ارتشاف الضرب 3 1456

2 شرح التسهيل 2 233

3 سورة الحجر 15 65

4 شرح التسهيل 2 233

5 شرح الرضي 4 171 ومغني اللبيب 1 131

6 المقتضب 4 334

7 همع الهوامع 3 205 وانظر ارتشاف الضرب 3 1450 ومغني اللبيب 1 131

8 البيت من المديد، وهو لطفة بن العبد في ديوانه 117 ومجالس ثعلب 1 43 والعقد الفريد 2 377 ومفتاح

العلوم 1 227 وشرح المفصل 4 92 وشرح التسهيل 2 233 وشواهد التوضيح والتصحيح 184 وشرح

الرضي 3 183 وشرح ديوان الحماسة 1 275 واللباب في علل البناء والإعراب 2 77 وهمع الهوامع

219 3 وشرح شواهد المغني 1 390 وخزانة الأدب 2 451

9 شرح المفصل 4 108 وشرح الرضي 4 224

وقد تتبع قافه طاءة في الضمّ، وقد تُخفّف طاؤه مع ضمّها وإسكانها فهذه لغات فيها وزعم الأَخفش أنّه إذا أُريد بها الزمان تُضمُّ أبداً، نحو ما رأيتُ مثله قطُّ

43-مسألة لغات سوى

قال الرضي تأتي سوى على أربع لغات كما في حجة القراءة، فتح السين وكسرها مع القصر، وهما المشهورتان، وكسر الأول مع المدّ وضمّه مع القصر

لذلك اختلف النحاة في تلك اللغات

فحكى الأَخفش لغة الضم والقصر

وحكى سيبويه لغتي الفتح والمد

وحكى ابن الخبّاز لغة الكسر والمد

وزعم القيرواني أنّ سواء الممدودة مبنية على الفتح لتضمّنها معنى إلا

44-مسألة إذا أتبع المجرور بمن في الاستثناء تعيّن اعتبار المحل

ذهب أبو حيان إلى أنّه لا يُتبع المجرور بمن نحو ما في الدار من أحدٍ إلا زيدٌ ، ولا بالباء الزائدتين، نحو ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعبأ به ولا اسم لا الجنسية نحو لا إله إلا الله ، وإذا أتبع تعيّن اعتبار المحل، والنكرة والمعرفة في ذلك سواء

وأجاز الأَخفش الاتباع في مجرور من ولو كان المستثنى معرفة بناءً على رأيه في جواز زيادة من في المعرفة والموجب

1 مغني اللبيب 1 175

2 همع الهوامع 3 213 وانظر ارتشاف الضرب 3 1426 ومغني اللبيب 1 176

3 شرح الرضي 2 122

4 همع الهوامع 3 162 وانظر شرح الأشموني 2 224

5 انظر همع الهوامع 3 162

6 همع الهوامع 3 162

7 همع الهوامع 3 162

8 ارتشاف الضرب 3 1510

9 همع الهوامع 3 255

وما بالربيع من أحدٍ

إلا الأورِيَّ

بالخفض

4-مسألة الوصف بإلاً

الأصل في إلا أن تكون للاستثناء، وقد يُوصف بها

وقال النحويون إنه يُوصَفُ بها يَعْنُونَ بذلك أنه عطف بيان، وعلى الأول الوصف بها وبتاليها لا بها وحدها، ولا بالتالي وحده، وحكمه كالوصف بالجار والمجرور ، وشرط الموصوف أن يكون جمعاً منكرأ، نحو جاءني رجال قرشيون إلا زيداً ، ومنه قوله تعالى [لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ] أو مثبته بالجمع نحو ما جاءني أحد إلا زيد

واشترط ابن الحاجب أن يكون جمع منكر غير محصور

ومن شروطه أن يكون ذا أل الجنسية؛ لأنه في معنى النكرة

نحو قول الشاعر

1 البيت من البسيط ، وتتمته

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَانًا أُسَاتِلُهَا

لَأَيًّا مَا أُبَيِّنُهَا

عَيَّتْ جَوَابًا

وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَدِّ

وهو للناخبة الذبياني في ديوانه 19 ومعاني القرآن للفراء 1 288، 2 72 والجمل للزجاجي 235، 236 والمقتضب 4 414 والإنصاف 1 170، 269 وإعراب القرآن للنحاس 5 246 وجمهرة اللغة 2 934 وشرح المفصل 2 80، 8 129، 9 143، 10 45 والأغاني 11 33 وارتشاف الضرب 3 1500، 1510، 2041 5 وشرح التصريح 2 367 وحاشية الصبان 4 280 وبلا نسبة في الكتاب 1 364، 2 446 والأصول 1 292، 3 275 وشرح أبيات سيبويه للسيرافي 2 54 وشرح الرضي 2 186 واللمع 151 ومفتاح العلوم 1 220 والنحو الوافي 4 481 ومشكل إعراب القرآن 1 355 وأوضح المسالك 4 370 ومعاني الحروف 97 ووصف المباني 324 وشرح الأشموني 4 820 وخزانة الأدب 2 125

2 همع الهوامع 3 270

3 شرح الرضي 2 129

4 همع الهوامع 3 271

5 سورة الأنبياء 21 22

6 همع الهوامع 3 271

7 انظر همع الهوامع 3 271

8 همع الهوامع 3 271

قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

بخلاف ذي آل العهدية، هذا ما جزم به ابن مالك تبعاً لابن السراج والمبرد ، وجوز الأخفش أن يُوصَفَ بها المعرَّفُ بأل العهدية

4-مسألة بَلَّةَ حرف جر

ذهب الأَخْفَشُ إلى أَنَّهَا حرف جر بمعنى مِنْ ، وإِذَا نصَبْتَ فالمنصوب مفعول، و بَلَّةَ مصدر موضع الفعل بمعنى تركاً، أو اسم فعل بمعنى دَعُ، وإِذَا رفعت فمبتدأ و بَلَّةَ الخبر

4-مسألة جواز تقديم الحال على عاملها إِذَا كان مصدراً مؤكداً

لقد اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على عاملها على مذاهب

أحدهما المنع مطلقاً، وعليه الجرمي تشبيهاً بالتمييز

الثاني ذهب الجمهور إلى الجواز مطلقاً إلا ما يأتي استثناءً، قياساً على المفعول به والظرف والفرق بينه وبين التمييز أنَّ الحال يقتضيها الفعل بوجه فقدِّمت كما تُقدِّم سائر الفضلات ، وقد ورد به السماع نحو قوله تعالى [خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ]

1 البيت من الطويل، وصدره

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ

وهو لذي الرمة في ديوانه 716 والكتاب 1 370 والمقتضب 4 409 والأصول 1 286 وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 1 138 وأساس البلاغة 1 30 وشرح الرضي 2 129 ومغني اللبيب 1 100 وهمع الهوامع 3 271 وشرح شواهد المغني للسيوطي 1 394 وشرح الأشموني 2 156 وحاشية الصبان 2 156 وخزانة الأدب 2 51

2 همع الهوامع 3 271

3 همع الهوامع 3 271 وانظر شرح الرضي 2 129

4 همع الهوامع 3 297 وانظر شرح الرضي 4 94 وارتشاف الضرب 3 1554

5 شرح التصريح 1 381

6 همع الهوامع 4 27

7 سورة القمر 54 7

وسواء كانت الحال مصدراً أم غيره، مؤكدة أم غير مؤكدة، وفي المؤكدة خلاف،
كالخلاف في المصدر المؤكدة، ومنع الأخفش نحو ركباً زيداً جاء لبعدها عن العامل وهذا
هو المذهب الثالث

4-مسألة جواز تقديم الحال على عاملها من الظرف وشبهه

إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً، ففي جواز تقديم الحال على عاملها وهو الجملة
التي فيها الظرف والمجرور أقوال للنحاة

فذهب البصريون إلى أنه يندُر تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المُخبر بهما نحو
سعيدٌ مستقراً عندك ، فما ورد من ذلك مسموعاً يُحفظ ولا يُقاس عليه وقال ابن الحاجب
يجب ألا يتقدّم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف، وسيبويه لا يجيزه أصلاً نظراً
إلى ضعف الظرف

وأجازه الأخفش مطلقاً بشرط تقدّم المبتدأ على الحال، نحو زيدٌ قائماً في الدار ، وذلك
بناءً على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في
الدار زيدٌ ، كما تقدّم في المبتدأ ، ونحوه في الحال فداءً لك أن يكون فداءً منصوباً على
الحال، والعامل فيه لك

4-مسألة دخول الواو على الجملة الحالية

ذهب الأخفش في الجملة الحالية إلى أنه إن كان خبر المبتدأ فيها مشتقاً متقدماً لم يجز
دخول الواو عليه، فلا يقال جاء زيدٌ وحسنٌ وجهه

1 همع الهوامع 4 28 وانظر شرح التصريح 1 381

2 ارتشاف الضرب 3 1590 وشرح الأشموني 2 551

3 شرح الرضي 2 24

4 الكتاب 2 88

5 همع الهوامع 4 32 وانظر شرح الرضي 2 24 وارتشاف الضرب 3 1590

6 همع الهوامع 4 47

0 -مسألة ورود المصدر المنكرّ حالاً بعد أمّا

إذا كان الاسم الواقع بعد أمّا مصدراً منكرّاً فأكثر العرب يوجبون نصبه ولا يجيزون فيه وجهاً آخر ، وبنو تميم وحدهم يجيزون فيه الرفع مرجوحاً والنصب راجحاً فجميع العرب، وبنو تميم منهم يقولون أمّا علماً فعالم، وأمّا نبلاً فنبيل، وأمّا حلماً فحلِيم، وأمّا كرمًا فكريم دون مَنْ عداهم فهم يقولون مع هذا أمّا علم وأمّا نبل وأمّا حلم

فإن ورد منصوباً يحاكي بذلك لغة جميع العرب ومنهم بنو تميم، فللعلماء في تخريجه حينئذٍ مذهبان

المذهب الأول وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنه منصوب على الحالية بتأويله بمشتق، والعامل فيه فعل الشرط الذي نابت عنه أمّا، ولا يلزم على ذلك تقدير فعل الشرط متعدياً، بل يجوز تقديره لازماً من قِبَل أنّ الحال ينصبه اللازم والمتعدي، وصاحب الحال عنده الاسم المرفوع بفعل الشرط، وعند أصحاب هذا المذهب أنّ نحو قولهم أمّا علماً فعالم ، تقديره مهما يذكر إنسان في حال كونه متصفاً بالعلم فالذي تذكره الآن عالم

المذهب الثاني مذهب الأخفش أنّ المصدر المذكور منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكّد لعامله، وعامله هو المشتق المتأخّر عن المصدر، وكأنّه قيل مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علماً، وإنما وجب تقديم المصدر ليفصل بين أمّا والفاء، كما لزم تقديم المفعول به في نحو قوله تعالى [فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ () وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (10)] .

1 شرح الأشموني 2 504

2 شرح التسهيل 2 329

3 ارتشاف الضرب 3 1573

4 الكتاب 1 385

5 همع الهوامع 4 15 وانظر شرح الأشموني 2 504

6 همع الهوامع 4 16—17 وانظر شرح التسهيل 2 329 وارتشاف الضرب 3 1573

7 سورة الضحى 93 10،9

1 - مسألة محل إعراب المصدر المقترن بأل بعد أمّا

إذا كان الاسم الواقع بعد أمّا مصدراً مقترناً بأل، فأهل الحجاز من العرب يجوزون فيه الرفع والنصب جميعاً ، وبنو تميم يوجبون رفعه، ولا يجيزون فيه النصب

فإن ورد مرفوعاً محاكاةً للغة بني تميم، وأحد الوجهين الجائزين في لغة أهل الحجاز فهو كالمنكر المرفوع، يجوز أن يكون رفعه على أنه نائب فاعل لفعل الشرط المقدّر، وأن يكون رفعه على أنه مبتدأ خبره ما بعد الفاء، ولم يختلف العلماء في تخريج هذا الوجه ، وإن ورد منصوباً يحاكى به الوجه الثاني في لغة أهل الحجاز دون غيرهم فللعلماء في تخريجه مذهبان المذهب الأول وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن انتصابه على أنه مفعول لأجله، وإنما عدل عن جعله حالاً كما جعله حين كان منكرًا لكونه معرفة، والحال لا يكون معرفة، ولم يجعله مفعولاً مطلقاً كما جعله الأخفش؛ لأنه لو كان مفعولاً مطلقاً لكان مؤكداً، والمفعول المطلق المؤكد لا يكون معرفة

المذهب الثاني وهو مذهب الأخفش أنه منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد للعامل فيه الذي هو الوصف الواقع بعد الفاء، وأجاب عن اعتراض سيبويه بأن ال الداخلة على هذا المصدر زائدة لا تفيد التعريف

2 - مسألة يُغني عن اشتقاق الحال دلالاته على مفاعلة

يُغني عن الاشتقاق في المصدر أمور منها، دلالاته على مفاعلة نحو كلمته فاهُ إلى فيّ أي مشافهةً

وبِعْتُهُ يداً بيد أي مناجزةً، ورأساً برأس أي مماثلةً فقد اختلف النحويون في إعراب كلمته فاهُ إلى فيّ فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن كلمته فاهُ إلى فيّ

1 شرح الأشموني 2 505

2 ارتشاف الضرب 3 1571

3 شرح التنهيل 2 329

4 الكتاب 1 390

5 ارتشاف الضرب 3 1571 وشرح الأشموني 2 505

6 همع الهوامع 4 17 وانظر شرح التنهيل 2 329 وارتشاف الضرب 3 1571

7 همع الهوامع 4 9

8 الكتاب 1 391

في قولهم حالهم بمعنى مشافهة؛ لأنه في تأويل اسم مشتق يبين متعلق الجار والمجرور بعده،
والتقدير كلمته مشافهة

وأعربها الأخفش منصوبة على نزع الخافض بتقدير من أي أصله كلمته من فيه إلى
في، وحذف الجار فنصب في نحو قوله تعالى [وَلَا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ] أي على
عقدة النكاح

3- مسألة من معاني اللام الصيرورة

من معاني اللام الصيرورة عند الأخفش ، وتسمى أيضاً لام العاقبة والمأل، وهي التي
ما بعدها يخالف غرض ما قبلها ، وذلك نحو قوله تعالى [فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ
عَدُوًّا وَحَرْنَآ] . ، فهذا عاقبة النقاطهم لا علته، إذ هي التنبئ

4- مسألة ورود على اسماً بمعنى فوق

زعم الأخفش أنها اسم بشرط أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى
واحد

في نحو قوله تعالى [أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ] ؛ لأنه لا يتعدى فعل المضمر
المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظنَّ وفقدَ وعمَدَ

-
- 1 همع الهوامع 10 4 وانظر شرح التسهيل 324 2
 - 2 همع الهوامع 10 4 وانظر شرح الرضي 21 2 وشرح التسهيل 324 2 وارتشاف الضرب 3 1559
 - 3 سورة البقرة 2 235
 - 4 همع الهوامع 202 4 وانظر ارتشاف الضرب 4 1709 وشرح التصريح 645 1
 - 5 شرح التصريح 645 1
 - 6 سورة القصص 8 28
 - 7 همع الهوامع 188 4 وانظر ارتشاف الضرب 4 1733 ومغني اللبيب 1 146
 - 8 سورة الأحزاب 37 33
 - 9 همع الهوامع 188 4

-مسألة حذف على ضرورة

أجاز الأخفش حذفها ونصب تاليها مفعولاً به في نحو قوله تعالى [وَلَكِنْ لَا تُوعِدْهُمْ سِرًّا] ، أي على سر

وقوله تعالى [لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ] أي على صراطك وقد تأتي زائدة كحديث النبي ﷺ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَالْأَصْلُ مِنْ حَلَفَ يَمِينًا

-مسألة إلى تأتي بمعنى الباء

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها تأتي بمعنى الباء في نحو قوله تعالى [وَإِذَا حَلَّوْا إِلَى شِيَاطِينِهِمْ] أي بشياطينهم

-مسألة يُحذفُ الجارُ ويبقى عمله مع هلاً

لا يُحذفُ الجارُ ويبقى عمله، ولكن قد تُحذفُ رُبُّ وهي حرف الجر بعد الواو وثُمَّ والفاء

وقال ابن مالك غير رُبُّ قد يجري محذوفاً في جواب ما يُضمَرُ مثله، كزيد في جواب مَنْ قال بمنْ مررت؟ وبل زيد لمن قال ما مررت بأحدٍ أو لو كقوله متى عدتم بنا ولو فئةً منّا ، وإن كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم آتني بدابةٍ ولو حماراً، أو في مقرون بعده، أي بعد ما تضمنته بالهمزة، نحو أزيد بن عمرو؟ في جواب مررت بزيد

1 همع الهوامع 4 188 وانظر ارتشاف الضرب 4 1735

2 سورة البقرة 2 235

3 سورة الأعراف 7 16

4 أخرجه البخاري في كتاب صحيح البخاري باب الأيمان والنذور برقم 6676 وصحيح مسلم في باب الأيمان والنذور برقم 4167

5 همع الهوامع 4 156 وانظر ارتشاف الضرب 4 1732

6 سورة البقرة 2 14

7 همع الهوامع 4 223

8 همع الهوامع 4 224

وحكى الأخفش هلاً ديناراً؟ في جواب جنئت بدرهم

-مسألة همزة أيمن

اختلف النحاة في همزة أيمن
فذهب الكوفيون إلى أن أيمن المختص بالقسم، وهو جمع يمين همزته همزة قطع
ووافقهم الفراء على ذلك
واستدلوا على أنها جمع يمين أنه ورد على وزن أفعل، وهو وزن يختص به الجمع، ولا
يكون في المفرد

وذهب البصريون والمبرد إلى أنه ليس جمع، وإنما اسم مفرد مشتق من اليمين وهو
البركة، وهمزته همزة وصل، ووافقهم سيبويه وابن خروف واستدلوا على إفراده بأنه لو
كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته قطع، فلماً وجب أن تكون وصل دل على أنه ليس
بجمع

واختار الأخفش رأياً ثالثاً هو أن همزة أيم قطع بخلاف أيمن، فقال همزة أيمن قد
علمت أنها وصل ولا أحمل عليها أيم لأن همزة الوصل ليست مطردة في الأسماء

-مسألة جواز الجمع بين الأيمان في أسلوب القسم

ويُجمع بين أيمانٍ توكيداً سواء اختلف حرف القسم أم لا

- 1 همع الهوامع 4 225
- 2 الإنصاف 1 404 وشرح التسهيل 3 204
- 3 مغني اللبيب 1 101
- 4 الإنصاف 1 407
- 5 الإنصاف 1 404 وشرح الأشموني 3 817
- 6 المقتضب 2 88
- 7 الكتاب 3 305
- 8 مغني اللبيب 1 101
- 9 الإنصاف 1 407
- 10 همع الهوامع 4 239 وانظر ارتشاف الضرب 4 1773 وشرح الأشموني 3 818
- 11 شرح الرضي 2 204

لكن إن اختلفت الحرف لم يُؤتَ بالثاني حتى يُوفَّ الأول جوابه، فيقال تالله لأفعلن بالكعبة لأفعلن ، خلافاً للأخفش في تجويزه الموالاة، فيقال والله، تالله، بالله لا أفعل، كما يُقال والله، والله لا أفعل

0 - مسألة عامل الجر في المضاف إليه

اختلف النحويون في عامل الجر في المضاف إليه

فقال سيبويه يكون الجر في المضاف إليه بالمضاف

وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لا حظ له في عمل الجر لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض، فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله، ويدلُّ له اتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها

وقال الأخفش الجرُّ بالإضافة المعنوية

1 - مسألة الجر بالتبعية

اختلف النحاة في العامل في الجر

فذهب سيبويه إلى أن الجر يكون بالحرف أو بالإضافة

وزاد الأخفش التبعية وهي بالإضافة المعنوية

1 همع الهوامع 4 260

2 همع الهوامع 4 260

3 الكتاب 1 419

4 همع الهوامع 4 265

5 همع الهوامع 4 265

6 الكتاب 1 209

7 همع الهوامع 4 153

2- مسألة إعمال اسم الفاعل إذا كان صلة أل

إذا كان اسم الفاعل صلة أل اختلف النحاة في إعماله

فذهب الجمهور إلى أنه يعمل عمل فعله مطلقاً ماضياً وحالاً ومستقبلاً، نحو هذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً؛ لأن عمله حينئذ بالنيابة، وعلى هذا لا يجوز تقديم معموله عليه

فنابت أل عن الذي وفروعه، وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضي، فقام تأوُّله بالفعل مع تأوُّل أل بالذي مقام ما فاتته من الشبه اللفظي، كما قام لزوم التأنيث بالألف وعدم النظير في الجمع مقام السبب الثاني في منع الصرف

وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنه لا يعمل حالاً ولا مستقبلاً وإنما يعمل ماضياً

ومن وروده حالاً في نحو قوله تعالى [وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ]

ومذهب الأخفش أنه لا يعمل، و أل فيه ليست موصولة بل هي معرفة كهي في الرجل والغلام، وأن ما انتصب بعده ليس مفعولاً، بل هو منتصب على التشبيه بالمفعول به

3- مسألة حذف المتعجب منه مع أفعل به

ذهب الأخفش إلى أنه يجوز حذف المتعجب منه إذا كان ضميراً كما في مثل أفعل به، إن كان أفعل بكسر العين معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ، في نحو قوله تعالى [أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ]

أي أبصر بهم، فحذف بهم لدلالة ما قبله عليه

1 همع الهوامع 82 5 وانظر ارتشاف الضرب 5 2273

2 همع الهوامع 82 5

3 همع الهوامع 82 5 وانظر شرح ابن عقيل 3 110

4 سورة الأحزاب 33 35

5 همع الهوامع 82 5 وانظر شرح المفصل 6 77 وشرح التسهيل 3 77 وارتشاف الضرب 5 2273

6 همع الهوامع 59 5 وانظر ارتشاف الضرب 4 2068 وشرح التصريح 2 63

7 سورة مريم 19 38

8 أوضح المسالك 2 276

4 -مسألة فاعل نعم وبئس ضمير غير مفرد

اختلف النحاة في فاعل نعم وبئس، هل هو مفرد أو غير مفرد
فذكر السيوطي أنه شذَّ كون فاعل نعم وبئس ضميراً غير مفرد، أي مطابقاً للمخصوص
نحو أخواك نعما رجلين
وحكى الأخفش عن بعض بني أسد نعما رجلين الزيدان، ونعموا رجالاً الزيدون ،
وَنِعْمْتُمْ رَجَالاً، وَنِعْمَنْ نِسَاءَ الْهِنْدَاتِ
وبذلك أجاز الأخفش تنثية الضمير المرفوع في نعم وجمعه

-مسألة وصف النكرة بالمعرفة إذا خصّصت بالوصف

جوَّز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خصّصت قبل ذلك بالوصف ، وجعل منه
قوله تعالى [فَأَخْرَانِ يَتُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ] ، فقال الأوليان
صفة لأخران ؛لأنه لما وُصِفَ تَخَصَّصَ
وسوَّغ ذلك عنده كونه موصوفاً بالجار والمجرور

-مسألة توكيد ضمير الرفع المتصل

اختلف النحاة في تأكيد ضمير الرفع المتصل
فذهب ابن هشام وابن الحاجب وابن مالك إلى أنه لا يُؤكِّد غالباً ضمير الرفع متصلاً
أو مستتراً إلا بفاصلٍ ما، نحو قمت أنت نفسك، وقمت أنت نفسك، وقاما هما نفهسا

1 همع الهوامع 5 40

2 همع الهوامع 5 40

3 همع الهوامع 5 40 وانظر خلاف الأخفش 171

4 همع الهوامع 5 172 وانظر ارتشاف الضرب 4 1908 وشرح الأشموني 3 60

5 سورة المائدة 5 107

6 همع الهوامع 5 172

7 أوضح المسالك 3 23

8 شرح الرضي 2 374

وعَلَّته أن تركه يؤدي إلى اللبس في بعض الصور، نحو هذَّ ذهبَت نفسها أو عينها
لاحتمال أن يظن أنها ماتت أو عميت
واحترز بقوله غالباً عما ذكره الأَخفش من أنه يجوز على ضعف قاموا أنفسهم

-مسألة حتَّى حرف عطف-

اختلف النحويون في حتَّى فهي كالواو في العطف ، والعطف بها قليل عند
البصريين ، والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتَّى أبوك، ورأيتُ القوم
حتَّى أباك، ومررتُ بالقوم حتَّى أبيك ، على أن حتَّى فيه ابتدائية، وأنَّ ما بعدها على إضمار
عامل

وحكى سيبويه أنها تستعمل حرف عطف، وتكون حرف عطف متى وقع بعدها اسم
مرفوع أو منصوب

وقال ابن السيد يُعطف بها الجمل لقول الشاعر

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ مَطِيَّهُمْ

وذهب الأَخفش إلى أنها تعطف الفعل إذا كان سبباً كالفاء نحو ما تأتينا حتَّى تحدثنا

1 شرح التسهيل 3 305

2 همع الهوامع 5 197 وانظر شرح التسهيل 3 290 وارتشاف الضرب 4 1947

3 شرح الأشموني 3 561

4 همع الهوامع 5 258

5 ارتشاف الضرب 4 1978

6 الكتاب 1 96

7 همع الهوامع 5 259

8 البيت من الطويل ، وعجزه

وحَتَّى الجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه 90 والكتاب 1 417، 2 203 وجمل الزجاجي 67 ومعاني القرآن للفراء

1 133 والمقتضب 2 40 وأسرار العربية 267 وشرح المفصل 5 79، 8 19 ومغني اللبيب 1 127 وشرح

التصريح 2 309 وهمع الهوامع 5 259 والأشباه والنظائر 2 29 وشرح شواهد المغني 1 374 وشرح

الأشموني 1 213 وحاشية الصبان 3 98

9 معاني القرآن للأخفش 1 111 وهمع الهوامع 5 259

-مسألة ورود أيّ موصولة

ذهب الأخفش إلى أنّ أيّ تقع موصولة، والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة أيّ

واستدل بقوله تعالى [ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا]

-مسألة تضم نون ابن اتباعاً لضم النادى

حكى الأخفش أنّ من العرب من يضم نون الابن اتباعاً لضم النادى ، وهو نظير مَنْ قرأ قوله تعالى [الْحَمْدُ لِلَّهِ] بضم اللام

فمذهبه تبعيّة حركة ابن لضمّة زيد ، فيقال يا زيدُ بنُ عمرو ، كما تبعت حركة زيد لحركة ابن في الفتحة حين قالوا يا زيدَ بنَ عمرو

0 -مسألة ضمير المنادى الواقع في التابع يأتي بلفظ الغيبة

قال السيوطي لا تبدل النكرة المقصودة والإشارة، ولا ذو أل من المنادى ، ومنع المازني عطف الأول العاري من أل ، واعتقد قوم بناء النعت إذا رُفِع ؛ لأنّهم رأوا حركتها كحركة المنادى، وضمير المنادى الواقع في التابع يأتي بلفظ الغيبة وهي الأصل، وكذا بلفظ الخطاب اعتباراً بما عرض له من الحضور بالمواجهة ، وقد اجتمعوا في قول الشاعر

فِي أَيُّهَا الْمُهْدِي الْخَفَا مِنْ كَلَامِهِ كَأَنَّكَ تَضَعُو فِي إِزَارِكِ خَرْنَقُ

ويقال يا تميم كلهم وكلكم، ويا زيد نفسه ونفسك

1 همع الهوامع 3 52 وانظر ارتشاف الضرب 2 1018 وشرح الأشموني 1 218

2 سورة مريم 19 69

3 همع الهوامع 3 54 وانظر ارتشاف الضرب 4 2188

4 سورة الفاتحة 1 1

5 همع الهوامع 3 54 وانظر ارتشاف الضرب 4 2188

6 همع الهوامع 5 286

7 البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في همع الهوامع 5 286

خلافاً للأخفش في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب

1 -مسألة نصب نعت العلم وتوكيده اتباعاً على المحل

أوجب الأخفش نصب نعت العلم وتوكيده اتباعاً على المحل كما يجب في نحو جاءت حذام العاقلة بالرفع حملاً عليه، ولا يجوز الكسر اتباعاً للفظ قال وما ورد من ذلك مضموماً فحركته حركة اتباع لا إعراب، وأوجب أيضاً رفعهما، أي النعت والتوكيد في حالة تبعية النكرة المقصودة لأنّ الضمة عنده في يا رجلُ ليست ضمة بناء بل إعراب، وأصله يا أيها الرجلُ، حذفت أي فبقي على إعرابه كما كان

2 -مسألة عطف النكرة المقصودة أو اسم الإشارة على المنادى

منع الأخفش عطف النكرة المقصودة أو اسم الإشارة على المنادى، فلا يُقال يا زيدُ ورجلُ، ولا وهذا أمّا الأول فلأنّ أَل لا تُحذف إلا إذا وليّ الاسم حرف نداء وأمّا الثاني فلأنّ المُشار لا يكون منادى إلا إذا وليه حرف نداء

3 -مسألة يمتنع النصب في العطف على نكرة مقصودة

ذهب الجمهور إلى أنّه لمّا حذفت أداة النداء يا وحلّ محلّها أيُّ ، وصار هو المنادى حُكِمَ له بحكمه فبُنِيَ كما بُنيت نعم، والبدل والعطف بالحرف عندهم كالمستقل فما كان منهما مضافاً أو شبهه نُصب، وإذا كان مفرداً أو نكرة مقصودة رُفِع كما لو دخلت عليه يا ؛ لأنّ البدل يُقدَّر فيه مثل عامل المُبدل منه، والنسق شبيهه به بصحة تقدير العامل

1 همع الهوامع 5 286

2 همع الهوامع 5 282

3 همع الهوامع 5 283

4 همع الهوامع 5 283

5 همع الهوامع 5 285

قبله، ولاستحسان ظهوره توكيداً كما يظهر مع البدل نحو يا زيدُ رجلاً صالحاً، أو يا زيدُ
بطةً ، إلا للمنسوق ذا أل ، فالوجهان الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء
قبله فأشبهه النعت، وفي ذلك مذاهب

أحدهما الرفع وهو رأي الخليل وسيبويه والمازني ؛ لأنه أكثر ما سُمع وللمشاكله في
الحركة

ثانيهما النصب وهو رأي أبي عمرو وعيسى بن عمرو ويونس والجرمي؛ لأنَّ ما فيه
أل لم يلِ حرف النداء، فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولي الحرف ؛ ولأنَّ أكثر القراء
قرأوا به قوله تعالى وَالطَّيْرُ

ومنع الأخفض النصب في العطف على نكرة مقصودة وأوجب الرفع

4 - مسألة ترخيم مختارٍ ومنقادٍ علمين

الترخيم هو حذف الآخر، ويحذف معه أيضاً ما قبله من حرف لين ساكن زيد قبله
أكثر من حرفين، وحركة تجانسه سواء كان الآخر صحيحاً أصلياً أم زائداً أم حرف علة بشرط
ألا يكون هاء تأنيث، فيقال في منصور ومسكين ومروان أعلاماً، يا منصُ ويامسكُ ويامرؤُ،
فإن اختلَّ شرط لم يحذف ما قبل الآخر

وذلك بخلاف نحو مُختارٍ ومُنقادٍ علمين، فيقال في ترخيمهما يا مُختاُ ويا مُنقاُ بحذف
آخرهما فقط، ولا يحذف ما قبله لأصالة الألفين فيهما فإنهما منقلبان عن أصل، فأصل مُختارٍ

1 همع الهوامع 5 283

2 همع الهوامع 5 283

3 همع الهوامع 5 283

4 سورة سبأ 34 10

5 همع الهوامع 5 284

6 شرح التصريح 2 259

وَمُنْقَادٍ مُخْتِيرٍ وَمُنْقَوِّدٍ، بفتح الياء والواو أو كسرهما، فلماً تحرّكا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين،
والمنقلب عن الأصل أصل

وأجاز الأَخْفَشُ أن يقال في ترخيمهما يا مختَ ويا منقَ ، فيحذف الألف في كل منهما
مع الآخر، وبذلك فهو يجريه مجرى عماد وثمود وسعيد بحذف آخره وحرف المد

-مسألة ورود أيّ منادى

زعم الأَخْفَشُ أنها تقع منادى؛ لأنها في غير الشرط والاستفهام لا تكون إلا على النداء

وقال ولا يُنكَرُ أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى أن عمر قال كلُّ الناسِ أفتةٌ منك يا
عُمرَ ، وقال وهذا أولى من أن تخرج أيُّ عن بابها

-مسألة كذب في الإغراء فعل جامد بمعنى وجب يرفع ما بعده

وكذب في الإغراء، حيث أن الكذب يُطلق ويراد به اختلاف ما لم يُعلم ولم يُسمع وما
يشبه الكذب وإن لم يقصده، ومعناه الخطأ والبطول نحو كذب الرجل ، أي بطل عليه أمّله وما
رجاه وقدّره، وفعله متصرف في هذه المعاني، ويُطلق الفعل كَذَبَ ومراد به الإغراء ومطالبة
المخاطب بلزوم الشيء المذكور، ولا يتصرف بل لم يستعمل منه في الإغراء إلا لفظ
الماضي

وقالت العرب قول عمر كَذَبَكُمْ الْحَجُّ وَالْقُرْآنُ أي عليكم بهما

1 همع الهوامع 3 85

2 همع الهوامع 3 85 وانظر ارتشاف الضرب 5 2234 وشرح التصريح 2 259

3 همع الهوامع 3 30 وانظر ارتشاف الضرب 5 2247

4 همع الهوامع 3 30 وانظر ارتشاف الضرب 5 2247

5 همع الهوامع 3 30

6 ارتشاف الضرب 4 2237

وقال الفراء معنى كذب عليكم وجب عليكم، والذي تقتضيه القواعد في مثل كذب عليكم الحج وشبهه أن ذلك يكون من باب الإعمال ، فإذا ارتفع الاسم كان فاعلاً بكذب ، وحذف مفعول عليك، أي عليك، فحذف لفهم المعنى

وإذا انتصب ما بعد عليك كان منصوباً بـ عليك ، وفاعل كذب مضمّر يفسره ما بعده على رأي سيبويه ، أو محذوف على رأي الكسائي

وقال الأخفش الحج مرفوع به، ومعناه نصب؛ لأنه يريد الأمر به كقولهم أمكنك الصيد، يريد ارمه

-مسألة أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب

ذهب الأخفش أنها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل، فهو يرى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب

- مسألة يُمنع من الصرف ما جاء في الوصف على وزن أفعل

ما يُمنع من الصرف دون علمية، وهو الذي ليس أحد علّتيه العلمية، فإذا سمّي بشيء منها لم ينصرف، وكذا إذا نُكر بعد التسمية، واستثنى من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجرداً من من ظاهرة أو مقدرة فإن سمّي به مع من ثم نُكر مُنع قولاً واحداً

وخالف الأخفش في باب أفعل الوصف كأحمر إذا سمّي به ثم نُكر صرف عنده؛ لأنه ليس فيه إلا الوزن ، ومعنى الوصفية قد ذهب بالتسمية

1 ارتشاف الضرب 4 2037

2 ارتشاف الضرب 4 2037

3 همع الهوامع 5 22

4 همع الهوامع 5 21

5 همع الهوامع 1 51 وانظر ارتشاف الضرب 5 2311

6 همع الهوامع 1 116

7 همع الهوامع 1 116

- مسألة يُمنع من الصرف ما جاء في الوصف على وزن فعلان

اختلف النحويون في صرفه

فذهب سيبويه وابن مالك إلى أن وزن فعلان ذي فعلى الذي جاء وصفاً كسكران إذا سُمِّي به ثم نُكِرَ مُنْع من الصرف ، وخالفهم الأخفش حيث جَوَز صرفه

0 - مسألة تُمنع لفظة آخر من الصرف

لفظة آخر إذا سُمِّي به ثم نُكِرَ صُرْف عند الأخفش، لأنَّ العدل قد زالت لكونه مخصوصاً بمحلِّ الوصف فلا يؤثر في غيره

1 - مسألة يُمنع معدول العدد من الصرف

معدول العدد إذا سُمِّي به ثم نُكِرَ صرف عند الأخفش لما تقدّم في آخر ، وخالفه الجمهور

2 - مسألة يُمنع الجمع المتناهي من الصرف

الجمع المتناهي كسابقه إذا سُمِّي به ثم نُكِرَ صُرْف عند الأخفش وخالفه الجمهور

3 - مسألة يُمنع المركب المزجي من الصرف

المركب المزجي إذا خُتِمَ بمثل مفاعلٍ أو ألف التأنيث كمحاريب ومساجد أو عبد بشري أو عبد حمراء، إذا رُكِّبَ وسُمِّي به ثم نُكِرَ ذهب الأخفش إلى صرفه؛ لأنَّ المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلمية لا الجمع والتأنيث، وقد زالت العلمية بالتنكير

1 الكتاب 3 216

2 شرح ابن عقيل 3 323

3 همع الهوامع 1 117

4 همع الهوامع 1 117

5 همع الهوامع 1 117

6 همع الهوامع 1 117

7 همع الهوامع 1 117

8 همع الهوامع 1 117

9 همع الهوامع 1 117

4 - مسألة يُمنع من الصرف ما جاء على وزن فُعل المعدول عن صيغة فاعل

يُمنع العدل مع العلمية من الصرف ما جاء على وزن فُعل موضوعاً علمياً، وهو معدول عن صيغة فاعل، وطريق العلم به هو سماعه غير مصروف، ولا علّة به مع العلمية، والمسموع من ذلك عُمَرُ وزُفَرٌ ومُضَرٌ وتُعلٌ وهُبَلٌ وزُحَلٌ وعُصَمٌ وقُرَحٌ وجُشَمٌ وقُتَمٌ وجُمَعٌ وجُحَاٌ ودُلفٌ، ولم يُسمع غير ذلك وذكر الأَخفش أنّ طوى من هذا النوع

- مسألة يُمنع من الصرف وزن فُعل المؤكّد به

اختلف النحاة في وزن فُعل المؤكّد به فقال سيبويه إذا سُمِّي بفُعل المؤكّد به يبقى على المنع من الصرف وذهب الأَخفش إلى صرفه ؛ لأنّ العدل إنّما كان حال التأكيد، فإذا نُكِر بعد التسمية صُرِفَ

- مسألة يُمنع من الصرف ما وافق وزن الفعل

يُمنع من الصرف ما وافق وزن الفعل بشروط منها الأول أن يخرج إلى شبه الاسم سكون تخفيف نحو رُدٌّ وقيل إذا سُمِّي به فإنه يُصرف ؛ لأنّ الإسكان أخرجه إلى شبه الاسم فصار نحو مُدٌّ وقيل هذا إذا كان السكون قبل التسمية ، فإن طرأ بعدها كأن يُسمَّى رجل بـضَرَبَ ثم تُسكّن الراء تخفيفاً ففيه قولان الأول هو الصرف وعليه سيبويه ؛ لأنّه صار على وزن الاسم

1 همع الهوامع 1 87

2 همع الهوامع 1 87 وانظر أوضح المسالك 3 151

3 الكتاب 3 203

4 همع الهوامع 1 91 وانظر ارتشاف الضرب 2 869

5 همع الهوامع 1 99

6 الكتاب 3 206

والثاني المنع لعروض التخفيف وعليه المبرد والمازني وابن السراج
والسيرافي ويجري القولان في يَعَصُرُ علماً إذا ضُمَّ ياؤُه اتباعاً، فذهب سيبويه إلى
صرفه؛ لورود السماع به وخروجه إلى شبه الاسم

والثاني منعه وعليه الأخفش؛ لعروض الضمة فلا اعتداد بها
ويجري القولان أيضاً في أَلْبُبُ علماً، فمذهب الأخفش صرفه لمباينته الفعل بالفكّ ،
ومذهب سيبويه منعه من الصرف ولا مبالاة لفكّه

- مسألة يُمنع من الصرف أفعال التفضيل مع مَنْ

يُمنع من الصرف أفعال التفضيل مع مَنْ سواء كان معه علمية أو وصفية بشرط ألا
يقبل تاء التأنيث
فذهب الجمهور ووافقهم أبو حيان إلى أنّ أفعال التفضيل مع مَنْ لحقت بهاتاء
التأنيث نحو أرمل وأرملة ، فإنّها تُصرف
ومنعه الأخفش كأحمر ، واختلف النحاة في سبب منعه
فقال الأخفش إنّه لا توجد الوصفية مع الوزن المختص، ولا مع كل الأوزان الغالبة في
أفعال خاصة

-
- 1 المقتضب 3 314
 - 2 شرح التصريح 2 221
 - 3 الأصول 2 94
 - 4 همع الهوامع 1 99
 - 5 الكتاب 3 195
 - 6 همع الهوامع 1 99 وانظر شرح الأشموني 2 262
 - 7 شرح الكافية الشافية 3 1463
 - 8 همع الهوامع 1 99 وانظر شرح الأشموني 3 261
 - 9 همع الهوامع 1 100
 - 10 همع الهوامع 1 100
 - 11 ارتشاف الضرب 2 860
 - 12 همع الهوامع 1 100
 - 13 همع الهوامع 1 100

وامتنع عند البصريين لوزن الفعل والوصف ، وعند الكوفيين للزوم من

- مسألة يُمنع من الصرف ما جاء على وزن فُعل المختص بالنداء

يُمنع العدل مع العلمية من الصرف ما جاء على وزن فُعل المختص بالنداء، كفسق
وغدر وخبث ولُكع، فإنها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث ولُكع

فإذا سُمِّي بها امتنع صرفها للعلمية ومراعاة اللفظ المعدول، فإن نُكِّرت زال المنع

وذهب الأخفش إلى صرفها حال التسمية أيضاً في المعرفة والنكرة

- مسألة يُنصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً

يُنصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً في مواضع منها أن يُعطف الفعل على اسم
خالص بأحد هذه الحروف الأربعة، وهي الواو وأوُ والفاء وثمَّ ، ومثَّل لـ أوُ في نحو قوله
تعالى [إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ] .

بنصب يُرسلَ عطفاً على وحياً ، وأصله أوُ أن يرسلَ رسولاً ، فيرسلَ منصوب
بأن الجائزة الحذف ؛ لأنَّ قبله وحياً وهو اسم صريح

ولا يُنصب الفعل المضارع بأن مضمرة في غير هذه المواضع إلا نادراً

واختلف النحاة في ذلك

فذهب جماعة إلى أنه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة ، ثم اختلف هؤلاء

فأجاز الأخفش حذف أن قياساً ولكن بشرط رفع الفعل بعدها

1 ارتشاف الضرب 2 859

2 ارتشاف الضرب 2 860

3 همع الهوامع 1 89

4 همع الهوامع 1 90 وانظر ارتشاف الضرب 2 870

5 شرح الأشموني 3 572

6 سورة الشورى 42 51

7 شرح التنزيل 4 48

8 ارتشاف الضرب 4 1690

9 همع الهوامع 4 142 وانظر ارتشاف الضرب 4 1690

وذلك في نحو قوله تعالى [قُلْ أَغْيَرَ اللهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ] أي أن أَعْبُدَ ، ووجهه أن العامل إذا نسخ عاملاً وحذف رجع الأول لأن لفظه هو الناسخ، فتقدير الآية قل أَغْيَرَ اللهُ أَعْبُدُ فيما تأمروني ، فغير منصوب بأَعْبُدُ ، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقاً، فلا يُرفع ولا يُنصب بعد الحذف إلا ما سُمِعَ

0 - مسألة الفصل بين أو والمضارع المنصوب بعدها بالشرط

ذهب الأخفش أنه يجوز الفصل بين أو والفعل بعدها بالشرط، نحو لألزمك أو إن شاء الله - تقضييني حقي

1 - مسألة جواز إعمال أن الزائدة

اختلف النحاة في جواز إعمال أن الزائدة
 فذهب الجمهور وأبو حيان إلى أنها لا تعمل؛ لأنها لا تختصُ بدليل دخولها على الفعل الماضي ، في نحو قوله تعالى [فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ] ، ولا يعمل إلا المختص
 وجوز الأخفش إعمالها حملاً على المصدرية، وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجر، وفرّق بأن الباء الزائدة تختص بالاسم واستدل لإعمالها بالسماع في نحو قوله تعالى [وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ]

2 - مسألة نيابة إذا عن الفاء في جواب الشرط

اختلف النحويون في جواز نيابة إذا عن الفاء في جواب الشرط

-
- 1 سورة الزمر 39 64
 - 2 همع الهوامع 4 142
 - 3 شرح الأشموني 3 573
 - 4 همع الهوامع 4 118
 - 5 همع الهوامع 4 90
 - 6 ارتشاف الضرب 4 1642
 - 7 سورة يوسف 12 96
 - 8 معاني القرآن للأخفش 1 377 وهمع الهوامع 4 90 وانظر شرح الأشموني 3 553
 - 9 سورة البقرة 2 246

فذهب ابن مالك وابن هشام إلى جواز نيابة إذا الفجائية في جملة اسمية غير طلبية ولا منفية

وقال أبوحيان النصوص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الربط بـ إذا ولكن السماع إنما ورد في إن ، في نحو قوله تعالى [وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ]

واحترز بالاسمية من الفعلية، فإن إذا لا تدخل عليها، فلا يجوز إن قام زيد إذا يقوم عمرو، وبغير الطلبية من الطلبية، فلا يجوز إن يعص زيد إذا ويل له ، وبغير المنفية من المنفية، فلا يجوز إن يعم زيد إذا ما عمرو قائم ، وإنما تدخل الفاء في الصور كلها ومذهب الأخفش عدم جواز نيابة إذا عن الفاء في قوله لا أرى إذا بمنزلة الفاء إلا ردًا، فلا يقال إن تأتني إذا أكرمتك ، كما تقول فأنا أكرمك ، ولكن أرى الآية على حذف الفاء في نحو قوله تعالى [إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ]

3 - مسألة وجود الضرائر في النثر

ذهب الأخفش إلى جواز ورود الضرورة في النثر وذلك للتناسب والسجع ، واستدل بقوله تعالى [وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا] وقول تعالى [فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا] حيث زاد

-
- 1 شرح التسهيل 4 85
 - 2 مغني اللبيب 1 165
 - 3 ارتشاف الضرب 3 1413
 - 4 سورة الروم 30 36
 - 5 همع الهوامع 4 328
 - 6 همع الهوامع 4 329 وانظر ارتشاف الضرب 4 1872
 - 7 سورة الروم 30 36
 - 8 معاني القرآن للأخفش 1 61 وهمع الهوامع 5 350 وانظر ارتشاف الضرب 5 2377
 - 9 سورة الأحزاب 33 10
 - 10 سورة الأحزاب 33 67

الألف لتتفق الفواصل كزيادة الألف في الشعر للإطلاق واستدل كذلك بحديث رواه ابن ماجة عن النبي ﷺ قال ارجعن مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ والقياس موزورات بالواو

4- مسألة يُسبِك من الفعلين اسما فاعل وتدخل عليهما أل عند الإخبار

بها في الجملة الفعلية

ذهب الأخفش إلى أنه يُسبِك من الفعلين اسما فاعل وتدخل أل عليهما ويُوفياً عوائدهما، ويجعلهما جميعاً كشيء واحد، ويعطف مفرد على مفرد، فيقال في الإخبار عن التاء من نحو ضربتُ وضربني زيدٌ، الضاربُ زيدا، والضاربُ هو أنا

- مسألة وزن فَعْل جموع تكسير لا أسماء جموع نحو ركبٌ وطيرٌ

ذهب الأخفش إلى أن وزن فَعْل في نحو ركبٌ وطيرٌ وصَحْبٌ، جموع تكسير لراكبٍ وطائرٍ وصاحبٍ، وليست أسماء جموع

- مسألة تصغير اللاتي

اختلف النحويون في تصغير اللاتي وهي من الأسماء الموصولة فذهب سيبويه وابن هشام إلى أن اللاتي لجمع المؤنث لا تُصغَر من لفظها، وإنما يُصغَر مفردها وهو التي ثم يُجمع المصغَر كتصغير الجمع من غير المبهم، فيقال اللتيا ثم جُمعت بالألف والتاء فأصبحت اللتيات، واستغنى بذلك الجمع المصغر مفردة عن تصغير اللاتي واللاتي

وخالف الأخفش سيبويه إذ صغر اللاتي واللاتي على لفظها فقلب الألف واواً؛ لأنَّهما صارا حين حُقرا بمنزلة ضارب إذ أُجري عليهما حكمه، وتحذف الياء التي هي لامها؛ لأنَّ ألف

1 ارتشاف الضرب 5 2377

2 سنن ابن ماجة، كتاب الجنائز باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز 1 502، 503 برقم 1578

3 همع الهوامع 5 305 وانظر شرح الرضى 4 44

4 همع الهوامع 4 127 وانظر شرح الرضى 4 367 وارتشاف الضرب 1 403

5 الكتاب 3 488

6 أوضح المسالك 3 275

التصغير تُزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير، وإنما كانت الياء هي المحذوفة لأنها طرف

- مسألة تصغير ركب ونحوه

اختلف النحاة في تصغيره فقال سيبويه هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر واحده، ولكنه بمنزلة قوم ونفر إلا أن لفظه من لفظ واحده، وذلك نحو ركب وسفر فالركب لم يُكسر عليه ركب؛ لأنه يقال في التحقير ركب وسفير، فلو كسر عليه الواحد رُدَّ إليه ، فمذهب سيبويه أن الركب السفر والطير ونحوهما تُصغر على فُعِيل؛ لأنَّ كلاً منها اسم جمع عنده ، وخالف الأخفش سيبويه، إذ قال السيرافي فإذا صُغِرَ على مذهب الأخفش رُدَّ إلى الواحد، فصغِرَ لفظ الواحد ثم يلحقه الواو والنون إذا كان المذكر ما يعقل، وإن كان للمؤنث أو لما لا يعقل جُمع بالألف والتاء، فيقال في تصغير ركب رويكبون وبناءً على مذهب الأخفش في أن ركب ونحوه جمع تكسير أن يُصغِرَ ركب ونحوه بإعادة لفظ الواحد له فيصغِرَ الواحد ثم يُجمع خلافاً لسيبويه

- مسألة النسب إلى بنت وأخت

بنت وأخت محرکتا العين في الأصل، والأصل فيهما بنو وأخو ، حذف اللام و عوض منها التاء، وليست التاء للتأنيث بل الصيغة جميعها له ، وفي النسب إليهما ثلاثة مذاهب للنحاة المذهب الأول وهو مذهب سيبويه وابن هشام، وهو حذف التاء ورُدُّ الصيغة إلى التذكير ككل منسوب إليه فيقال بنوي وأخوي ، كما يُنسب إلى ابن بحذف الهمزة مشبهة بتاء التأنيث، وفي حكمها حذفها كما حذفوا تاء التأنيث، ولما حذفوها أعادوا اللام المحذوفة؛ لأنَّ التاء كانت بدلاً منها، فلما زال البديل عاد المُبدل منه

1 همع الهوامع 6 150 وانظر شرح المفصل 5 141

2 الكتاب 3 624

3 الكتاب 3 624

4 همع الهوامع 6 145 وانظر خلاف الأخفش 216

5 همع الهوامع 6 145 وانظر ارتشاف الضرب 1 382

6 ارتشاف الضرب 2 627

7 الكتاب 3 361

8 أوضح المسالك 3 281

والمذهب الثاني ليونس وهو إبقاء التاء وجوباً، وإبقاء ما قبلها على هيئته؛ لأنها لمّا كانت عوضاً من المحذوف صارت كأنّها أصل، والدليل على أنّها كالأصل سكون ما قبلها والوقوف عليها بالتاء، فيقال أختي وبنتي، فراراً من اللبس

والمذهب الثالث للأخفش وهو حذف التاء ورَدُّ اللام المحذوفة وإقرار ما قبلها على السكون، وما قبل الساكن على حركته، فيقال أُخوي بضم الهمزة وسكون الخاء، وبِنوي بكسر فسكون، فكأنّه يراعي الأصل المُقدَّر والصورة العارضة استعمالاً فيجمع بينهما

- مسألة النسب إلى ما كان محذوف اللام معتل العين نحو شاة

اختلف النحويون في النسب إلى لفظة شاة، فهي معتلة العين ساكنتها محذوفة اللام، والأصل فيها شوّهة على فعلة بسكون العين، فحذفت اللام الهاء، فوليت تاء التأنيث الواو، ففتحت الواو إذ لا يكون ما قبل تاء التأنيث إلا مفتوحاً، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي النسب إليه لا بُدّ من ردّ لامه لما تقرّر من أنّ عدم الردّ يُسلم إلى ما لا نظير له في العربية، إذ بعد حذف التاء يبقى اسم متمكن من حرفين ثانيهما لين وهو مُنعدم، وبعد ردّ اللام فيه مذهبان

فسيبويه يبقى على الألف، ولا يعاود الأصل لما عرفت من قاعدته أنّ الاسم إذا دخله حذف ولزم الحرف المجاور الحركة ثم ردّ المحذوف لعلّة أو ضرورة فإنّ الحركة لا تزول، واكتفاءً من الضرورة بقدرها فيقول شاهي والأخفش يردّ الألف إلى الواو إذ هي أصلها، فيقول شوّهي بدليل شياه، فلمّا حذفت الهاء فتحت الواو، وتاء التأنيث قلبت ألفاً

1 شرح المفصل 6 6

2 همع الهوامع 6 170 وانظر ارتشاف الضرب 2 627 وشرح التصريح 2 334

3 همع الهوامع 6 167

4 الكتاب 3 367

5 همع الهوامع 6 167 وانظر شرح المفصل 6 4 وارتشاف الضرب 2 623

100- مسألة النسب إلى ابن واسم

إذا ثبت أنّ هذه الكلمات أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والأخفش من الرّد إلى السكون الأصلي وعدمه، فيقال في ابن واسم ممّا حذف لامه وعوض منه همزة الوصل

ابني واسمي بإبقاء الهمزة بعد ردّ اللام، فإن رُدَّت اللام حذفت الهمزة، فقبل بنويّ وسُمويّ بإسقاط الهمزة، ولا يقال البنويّ واسمويّ بالهمزة وردّ اللام لئلا يجمع بين العوض وهو الهمزة، والمعوّض منه وهو الواو فسيبويه يقول سُمويّ بكسر السين وضمّها وفتح الميم، والأخفش يُسكّن الميم، ويقولان بنويّ بالفتح لا غير

101- مسألة قلب الهمزة واو أو ياء

إن تحركت الهمزة فإمّا أن يكون ما قبلها متحركاً أو ساكناً، فإن كان متحركاً واختلفا في الحركة نحو جُونٌ وسُنلٌ وسُنمٌ ولَوُمٌ ومِئِرٌ ويستهنون، أو اتفقا نحو سألٌ ومُونٌ جمع مئةٌ ومئينٌ جاز تخفيفها، فإن كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياءً كمِيرٌ في مِئِرٍ جمع مِئِرة، وبعد الضمّ واواً كجُونٍ في جُونٍ جمع جُونَة، ورجلٌ سُولَة في سُولَة

وخالف الأخفش في صورتين الأولى إذا كانت الهمزة مكسورة بعد ضم نحو دُنلٌ وسُنلٌ، فصورتها الواو على مذهب الأخفش، والثانية إذا كانت الهمزة مضمومة بعد كسر في نحو مِئونٌ جمع مائة، كتبت بياء على مذهب الأخفش

1 همع الهوامع 5 167 وانظر شرح التصريح 2 605

2 الكتاب 3 361

3 همع الهوامع 6 167 وانظر ارتشاف الضرب 2 624 وشرح التصريح 2 605

4 ارتشاف الضرب 1 271

5 معاني القرآن للأخفش 1 47 وهمع الهوامع 6 264

6 همع الهوامع 6 264 وانظر ارتشاف الضرب 6 264

102- مسألة إبدال الهمزة حرفاً يجانس الحركة

خالف الأَخْفَش النحاة في مسألتين

إحدهما أَلِمْ مِثْل أُصْبِع فمذهب الجمهور أنه تبدل الهمزة ياءً لمناسبة حركتها ،
ومذهب الأَخْفَش إبدالها واواً لمناسبة حركة ما قبلها فيقال أَوِمْ
والثانية أَلِمْ مِثْل إصْبِع فمذهب الجمهور إبدالها واواً لمناسبة حركتها ، ومذهب
الأَخْفَش إبدالها ياءً لمناسبة حركة ما قبلها، فيقال إِيْمٌ ، والحاصل أن الأَخْفَش يبديل المكسورة
بعد الضمِّ واواً ، والمضمومة بعد الكسر ياءً

103- مسألة المحذوف من اسم المفعول معتل العين

اختلف النحاة في المحذوف من اسم المفعول معتل العين

فذهب سيبويه إلى أن المحذوف هو واو مفعول الزائدة ، فالواو في مَزُورٍ وَمَصُوعٍ
ونحوهما هي الأصلية

وقد خالف الأَخْفَش في ذلك فقال الواو الأولى هي المحذوفة، وإن كانت عين الفعل
؛لأنَّ الساكنين إذا اجتمعا فالأول أولى بالتغيير والحذف ، فمبيح مثلاً المحذوف فيه عند
الأَخْفَش عين الفعل، والباقية واو مفعول

104- مسألة الحروف المصمتة تختص ببناء الكلمة في لغة العرب

سميت الحروف المصمتة بذلك ؛لأنَّها أصممت فلم تدخل في الأبنية كلها

- 1 شرح الأشموني 3 839
- 2 معاني القرآن للأخفش 1 45 و همع الهوامع 6 260
- 3 شرح الأشموني 3 839
- 4 همع الهوامع 6 260 وانظر ارتشاف الضرب 1 268
- 5 شرح الأشموني 3 839
- 6 الكتاب 4 348
- 7 همع الهوامع 6 275 وانظر شرح المفصل 2 435 وشرح الرضي 3 143 وشرح التصريح 2 748
- 8 همع الهوامع 6 297

قال الأخفش أصممت أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت خماسية فما فوق، فلا تجد كلمة خماسية فما فوق في كلام العرب إلا وفيها من الحروف المذققة أو الألف، ولا تنفرد المصممة بكلمة خماسية

10- مسألة حركة النون عند التقاء الساكنين

والغالب في نون عن عند التقاء الساكنين أنها تُكسر مطلقاً مع لام التعريف ومع غيره نحو رضي الله عن المؤمنين وعن ابنك وقد تُضم مع اللام، حكى الأخفش عن القوم

10- مسألة زيادة الألف بعد واو الجمع المتطرفة

تزداد ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماضٍ وأمر نحو ضربوا، واضربوا ولا تزداد بعد غير واو الجمع نحو يغزوا ويدعووا واختلف البصريون في لحاقها بالمضارع إذا اتصلت الواو به متطرفة نحو لن يضربوا ، فالأخفش يجعله كالماضي والأمر في لحاق الألف

10- مسألة تحذف همزة الوصل خطأ من أول البسمة

زعم الأخفش أن سبب حذفها كون الباء لا يُوقف عليها، فكأنها والاسم شيء واحد

في نحو قوله تعالى [بِسْمِ اللَّهِ جَرَّاهَا وَمُرْسَاهَا]

-
- 1 همع الهوامع 298 6 وانظر ارتشاف الضرب 1 21
 - 2 همع الهوامع 182 6
 - 3 همع الهوامع 182 6 وانظر المفصل للزمخشري 355 وارتشاف الضرب 2 723
 - 4 الجمل للخليل 245
 - 5 همع الهوامع 325 6
 - 6 معاني القرآن للأخفش 1 147 وهمع الهوامع 6 318
 - 7 سورة هود 41 11

الفصل الرابع

مذهب الأخفش النحوي

ويشتمل على

- شواهد النحوية
- أصوله النحوية
- مصطلحاته النحوية
- إعرابه في المسائل المختلفة
- ميوله النحوية

مذهب الأخفش النحوي

الأخفش هو أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، وهو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعدّ لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة، ثم المدارس المتأخرة فإنه كان عالماً بلغات العرب وكان ثاقب الذهن حادّ الذكاء، فخالف البصريين في كثير من المسائل، وله خلاف في بعض الفروع في المسائل المختلفة

1- الشواهد النحوية وموقفه من الاستشهاد بها

أولاً القرآن الكريم

لم يختلف أحد من النحاة على أنّ القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو، لأنّه كتاب الله تعالى المنزّل بلغة عربية لقوله تعالى [إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ] ، فهو أصل من أصول الاستشهاد في وضع القواعد النحوية

فقد اعتمد الأخفش عليه في وضعه لقواعد النحو وبناء الأحكام عليها، فعني به عناية فائقة، وقد بلغ عدد الآيات التي استشهد بها خمساً وخمسين آية، واستشهد كذلك بالقراءات الشاذة

ثانياً الحديث الشريف

وهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد القرآن الكريم، وعني به الأخفش، لكن عناية بالقرآن الكريم وقراءاته كانت أكثر؛ حيث بلغ عدد الأحاديث عنده ثلاثة أحاديث استدل بها على مسائله النحوية

ثالثاً الحكم والأمثال وأقوال العرب

نظراً لاعتماد الأخفش على السماع من كلام العرب مستدلاً به على مسائله النحوية، فهي مهمة كسابقتها ومنها

استدلاله على جواز ورود **إِنَّ** بمعنى نعم، حيث أثبت قول الزبير لمن قال له **لَعَنَّ** الله ناقةً حملتني إليك **إِنَّ** وراكبها

1 المدارس النحوية 95

2 المدارس النحوية 96

3 سورة الزخرف 43 3

4 همع الهوامع 2 180

واستدلَّ على جواز نصب خبر ما المتقدِّم فحكي مَا مُسِيئاً مَنْ أَعْتَبَ

رابعاً الشواهد الشعرية

احتلَّ الشعر مكانةً هامةً عند الأخفش، وعده أساساً قوياً في الاستدلال والاحتجاج نظراً لكثرة سماعه عن العرب

فقد اعتمد عليه اعتماداً كبيراً، واستشهد بمجموعة كبيرة من الأبيات منها الأبيات الكاملة وأنصاف الأبيات والأرجاز

مما يدلُّ على سعة اطلاعه، وغزارة مادته وكثرة حفظه عن العرب وقد بلغ عدد الأبيات الشعرية التي استشهد بها تسعةً وعشرون بيتاً

2- أصوله النحوية

أولاً السماع

السماع هو المصدر الأساس للاستشهاد للقواعد النحوية والأحكام اللغوية؛ لأنَّ الأصل في اللغة الوقوف على السماع

يقول السيوطي هو ما ثبت في كلام العرب من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله وهو القرآن الكريم وكلام نبيه قبل بعثته وفي زمنه وبعد أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً

القرآن الكريم وقراءاته

فالقرآن الكريم هو أول مورد للسماع عند الأخفش، فهو يستدل به على مسائله النحوية وأحكامها اللغوية بالآيات القرآنية نقلاً عن العرب

واستدلّاه بالقرآن الكريم وقراءاته يتلخص في النص الآتي

يجب أن تكون القراءات مطابقة للغات العرب ورسم المصحف، ومستقيمة المعنى، فإذا جاءت قراءة ما غير مطابقة للغة من لغات العرب فهي لاغية

1 همع الهوامع 2 113 وانظر ارتشاف الضرب 3 1198

2 معاني القرآن للأخفش 1 26

3 الاقتراح 48

4 القياس في النحو 84

على أنه كان يفضل قراءة على أخرى؛ لأنها أقيس وأكثر مجارة للقواعد النحوية لقوله تعالى [وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ] وهو أجود المعنيين

وقد عرف باحترامه رسم القرآن ، ومع ذلك ما كان ليتورع عن رفض كثير من القراءات المشهورة ووصفها باللحن والرداءة ، بل اعتمد في كثير من الأحيان على القراءات النادرة التي انفرد برواية كثير منها، وفضلها على المشهورة إذ يرى مثلاً نصب كلمة طائفة الثانية في قوله تعالى [يَعِشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ] وهي القراءة التي انفرد بها ومع أنه ليس ذا موقف واحد من القراءات النادرة والشاذة ، إذ كان يخضعها لمقاييسه يقبل بعضها ويرفض بعضها الآخر

وما كان ليرفض قراءة الجمهور فهو يفضل في قوله تعالى [ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ] فتح النون على قراءة بعضهم بالرفع، مكتفياً بالقول وفتحهُ على الفعل أحسن

كلام العرب نظماً ونثراً

فالأخفش وإن انفرد ببعض آرائه النحوية لا يخرج هذا عن أصول المذهب البصري، فعنايته بكلام العرب كثيرة

-
- 1 سورة الكوثر 108 6
 - 2 معاني القرآن للأخفش 2 515
 - 3 معاني القرآن للأخفش 1 62
 - 4 معاني القرآن للأخفش 1 247
 - 5 معاني القرآن للأخفش 1 329
 - 6 سورة آل عمران 3 154
 - 7 معاني القرآن للأخفش 1 329
 - 8 معاني القرآن للأخفش 1 330
 - 9 معاني القرآن للأخفش 1 330
 - 10 سورة الأنعام 6 154
 - 11 معاني القرآن للأخفش 1 131
 - 12 الخصائص 1 126

فلم يلتزم بالتحديد في السماع، وأعطى له مجالاً أوسع فاستشهد بقبائل غير التي كانت
معتبرة في مجال الاستشهاد، وكذلك فعل الكوفيون

فقد اعتمد على السماع في إرساء قواعده النحوية، واعتدّ بالمسموع عن العرب ولو كان
غريباً، وكلام العرب يمثل أساساً من أسس السماع عنده، حيث أورد عدداً غير قليل من
النصوص المشيرة إشارة واضحة إلى مذهبه النحوي

ومن الآراء النحوية التي استدل بالسماع عليها كما في النصوص الآتية

فحكى الأخفش أن ناساً من العرب يرفعون بنعم وبئس النكرة مفردة أو مضافة
وتارة يستدل بأنه روى عن عرب فصحاء أن الضمائر المتصلة بأسماء الأفعال في
محل جر بالإضافة في نحو عليّ عبد الله زيداً بجرّ عبد الله، فتبيّن أن الضمير
مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه
كما يستدل بمسائل أخرى أنه جرى على السنة العرب صرف ما لا ينصرف مطلقاً أي
في الاختيار، وبناءً على ذلك قال إنّ صرف ما لا ينصرف مطلقاً أي في الشعر
وغيره لغة الشعراء، وذلك يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا
ينصرف

وكان يحتج لآرائه بأنه ورد بالسماع عن العرب ومنها

جوز حذف الموصول الاسمي وشرط في ذلك كونه معطوفاً على موصول آخر ،
مستدلاً بالسماع في قوله تعالى [أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ] .

وذهب إلى أنه لا يجوز إيلاء إنّ وأخواتها معمول خبرها فلا يقال إنّ طعامك زيداً
آكله حتى وإن كان ظرفاً أو مجروراً، فمنع قياس ذلك وقصره على السماع

1 الخصائص 1 101

2 معاني القرآن للأخفش 1 25

3 همع الهوامع 5 36

4 همع الهوامع 5 126

5 همع الهوامع 1 120 وانظر شرح الرضي 1 107

6 همع الهوامع 1 305 وانظر ارتشاف الضرب 2 1045 وشرح الأشموني 1 40

7 سورة العنكبوت 29 46

8 همع الهوامع 2 160

وجوّز ورود الحال فعلاً وذلك للسمع في قول الراجز

وَرَأَيْ عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ

يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

ويجوز عنده أن يكون فاعل نعم وبئس اسماً موصولاً، فيجيز نحو نعم الذي يفعل زيداً، ولا يجيز نحو نعم من يفعل مستندلاً بالسمع في قوله تعالى [إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّ هِيَ] .

وذهب إلى أن العامل في البذل محذوف مماثل للعامل في المبدل منه ، مستندلاً بالسمع في قوله تعالى [لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقُفًا] .

وجوّز إعمال أن الزائدة حملاً على المصدرية، وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجر مستندلاً بالسمع لقوله تعالى [وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ]

وكذلك أجاز منع المصروف من الصرف للضرورة في الشعر وكذلك في الاختيار واستدل بورود السماع بذلك في كلام العرب لقول الشاعر

بِشَبِيبَ غَائِلَةَ الثُّغُورِ غَدُورُ

واستدل على أن الكاف الاسمية الجارة تأتي في النثر كثيراً مرادفة لكلمة مثل نظراً لكثرة السماع

1 همع الهوامع 2 48

2 همع الهوامع 5 37

3 سورة البقرة 2 271

4 همع الهوامع 5 167 وانظر شرح الرضي 2 280

5 سورة الزخرف 43 33

6 همع الهوامع 4 90 وانظر شرح الأشموني 3 553

7 سورة البقرة 2 246

8 همع الهوامع 1 121 وانظر شرح التصريح 2 228

9 همع الهوامع 4 197

واستدلَّ على أنه جاء كثيراً في كلام العرب زيادة واو العطف لقوله تعالى:

[حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا]

فالواو زائدة ؛ لأنَّ التقدير فيه فتحت أبوابها، لأنَّه جواب لقوله تعالى [حَتَّى إِذَا

جَاءُوهَا]

وذهب إلى أنَّ أو تأتي بمعنى الواو أي لمطلق الجمع وذلك عند أمن اللبس واحتجَّ بأنَّه جاء كثيراً في كتاب الله وكلام العرب، وذلك قوله تعالى [وَلَا تُطْعَمْنَهُمْ أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا]

كما أجاز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض لقول الشاعر

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

واستدلَّ على ضم نون الابن اتباعاً لضم المنادى، حيث حكى أنَّ من العرب من يضم نون الابن اتباعاً لضم المنادى وهو نظير من قرأ [الْحَمْدُ لِلَّهِ] بضم اللام في لفظ الجلالة

إلى جانب سماعه عن العرب استدلالاً بالنقل، حيث جوِّز ورود الفعل الماضي حالاً بدون تقدُّم قد والواو عليه مستدلاً بالنقل في قوله تعالى : [هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدتْ

إَيْنَا] .

- 1 همع الهوامع 5 230 وانظر شرح التسهيل 3 356 ومغني اللبيب 2 362
- 2 سورة الزمر 39 71
- 3 سورة الزمر 39 71
- 4 همع الهوامع 5 248 وانظر ارتشاف الضرب 4 2188
- 5 سورة الإنسان 76 24
- 6 همع الهوامع 5 268 وانظر شرح التسهيل 3 376 وأوضح المسالك 3 67
- 7 همع الهوامع 3 54 وانظر ارتشاف الضرب 4 2188
- 8 سورة الفاتحة 1 1
- 9 همع الهوامع 4 49 وانظر الإنصاف 1 252
- 10 سورة يوسف 12 65

وأجاز توكيد النكرة إذا كانت محدودة أي معلومة المقدار، وأن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول وذلك بالنقل عن العرب كقول الشاعر

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عَدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٌ

ويبدو أنّ السماع من العرب كان من السعة بحيث استطاع الأخفش الحكم في بعض الأحيان بالنفي لعدم السماع وجاء ذلك بصيغة المبني للمجهول بقوله إنه لم يُسَمَّ قطّ ليتما يقوم زيدٌ ، حيث منع إيلاء ليتما الجملة الفعلية

إضافة إلى ذلك كان الأخفش يستدل ببعض لغات القبائل من العرب مثل لغة عقيل حيث أجاز الجر بلعلّ وحكاها عن بني عقيل لقول الشاعر

لَعَلَّ اللهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيمٌ

وحكى عن بعض بني أسد جواز أن يكون فاعل نعم وبئس ضمير غير مفرد في نحو قوله نعماً رجلين الزيدان، ونعموا رجالاً الزيدون، ونعمتم رجالاً، ونعمن نساءً الهندات ، وهذا يبيّن إحاطته بلهجات القبائل

ثانياً القياس

اتفق النحاة على وجود القياس في النحو، فهو الأكثر وروداً عند النحاة، وقد جعلوه أصلاً ومحوراً يخضعون له كلام العرب، ومعياراً متداولاً عند نشأة النحو قال ابن الأنباري عن القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه

- 1 همع الهوامع 5 204
- 2 همع الهوامع 2 190 وانظر ارتشاف الضرب 3 1284
- 3 همع الهوامع 4 207 وانظر أوضح المسالك 2 118
- 4 همع الهوامع 5 40
- 5 معاني القرآن للأخفش 1 123
- 6 القياس في النحو 437
- 7 الإغراب في جدل الإعراب 45

والأخفش يمثل تطوراً جديداً في القياس وطريقة استخدامه، حيث تميّز بمنهجه الخاص المخالف لمنهج شيوخه ، فإذا كان الخليل لم يقيس على الشاذ والناذر فإنّ الأخفش كان يقيس عليه، وإذا كان شيوخ البصريين قاسوا على ما سمعوه عن العرب، وما نقلوه عنهم من لغات، فإنّ الأخفش لم يكن يقيس في كل قياسه على السماع، وإنّما كان يقيس أحياناً دون سماع، وإذا كان شيوخ البصريين لم يفسحوا للقراءات الشاذة فإنّه أفسح لها، من أجل هذا كله كان يُعدّ خارجاً على ما اتفقت عليه مقاييس البصريين

كما أفسح المجال أيضاً للقياس على الأشعار الشاذة التي لا تطرد مع القواعد

ولهذا كله كان الأخفش كثير الخلاف مع أساتذته لما أفسح من قياس على الأشعار الشاذة، وبما أفسح للقراءات والاحتجاج بها مهما خالفت القواعد

وهكذا تطور القياس على يدي الأخفش، إذ وسّع دائرته وبسطه بما وصل في أحيان كثيرة إلى عدم الاعتماد على أصول من السماع، وأصبح قياسه مرادفاً للرأي، إذ كان أحياناً لا يدعم قياسه بالعلة، وأحياناً أخرى يدعمه بالعلة سواء أكانت ضعيفة أم قوية

فقد كان يمثل مرحلة من القياس النظري فليست الكثرة عنده شرطاً في القياس فقد كان يقيس على القليل، ويكون غيره أكثر منه، فلا يقاس عليه في النسب إلى شذوئية شئني، وركوبة ركبتي قياساً على شئني وكذلك أجاز أن تكون لابتداء الغاية في الزمان على قلة المسموع

وكان يقيس على غير المسموع من كلام العرب وغير الصحيح في المعنى، حيث أجاز دخول ما على قولهم سرتُ حتى أدخلها بعد وجوب الرفع، فينفي جملة الكلام، فلذلك رآه صحيحاً في القياس وإن كانت العرب لا تتكلم به

1 القياس في النحو العربي 114

2 القياس في النحو العربي 114

3 المدارس النحوية 106

4 القياس في النحو العربي 117

5 القياس في النحو العربي 23

6 معاني القرآن للأخفش 2 337

7 خلاف الأخفش 375

إلى جانب إسرافه في القياس على كلام العرب، حيث كان يقيس على وجه يخالف السماع والقياس فقد قاس هداوى جمعاً لهدية وهو ضعيف إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة وكذلك أجاز إعمال لكن المخففة قياساً على إن وأن وكان، وهذا ليس بمسموع ولا يقتضيه قياس، وغير ذلك مما كان شاذاً عنده وخلاصة القول في مذهبه أنه غير مقيد بمنهج موحد، ومذاهبه كثيرة، فطوراً يغلب السماع على القياس وطوراً يعكس الأمر من خلال ما تقدم من منهج الأخص يظهر أن عقله كان خصباً أمده بما لا يكاد يُحصى من الآراء الجديدة التي خالف فيها ما سجله سيبويه في كتابه وخلافه لسبويه وغيره من النحاة بناء على خصب ملكاته، وسعة معرفته بلغات العرب وقراءات الذكر الحكيم، وقدرته على النفوذ في حقائق اللغة التفصيلية في كثير من الآراء الطريفة، حتى ليصبح إمام الخلاف في النحو والصرف ومسائلهما، ومن بعده ظهرت جميع المدارس النحوية

ومن آرائه النحوية التي استدل فيها بالقياس

ذهب إلى أن الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل هي أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد قياساً على أعلم وأرى ومذهبه أن الأفعال التي تتعدى بالهمزة سواء كانت لازمة أو متعدية فهو قياس فيهما ويجب حذف الفعل وجوباً عنده في نحو لبيك وحنانك وسعدك فهي مفعولات مطلقة لفعل محذوف، وقد صيغت على التثنية قصداً للتكثير، وأجاز القياس عليها

1 خلاف الأخص 387

2 أوضح المسالك 1 274 وشرح شذور الذهب 351

3 القياس في النحو 70

4 المدارس النحوية 19 20

5 همع الهوامع 2 252 وانظر شرح المفصل 7 66

6 همع الهوامع 2 250 وانظر ارتشاف الضرب 4 2093

7 همع الهوامع 3 107

وذهب إلى أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه، واستدل بالقياس لكونه مستقلاً ومقصوداً بالذكر، ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفاً وتكثيراً

وجوز تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مصدراً مؤولاً قياساً على المسند إلى أن المخففة في نحو قوله تعالى [وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ] .

واستدل بالقياس لورود الفعل الماضي حالاً بدون تقدّم قد والواو عليه؛ لأنّ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو مررتُ برجلٍ قاعدٍ وغلّامٍ قائمٍ، جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو مررتُ بالرجلِ قاعداً وبالغلامِ قائماً

واستدل به على جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة أي معلومة المقدار، وأن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول، فالقياس فيه أنّ اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه، واللييلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها، وذلك في مثل قعدتُ يوماً كله، وقمتُ ليلةً كلها صحّ معنى التوكيد فدلّ على صحة المذهب، وتحصل الفائدة بأن يكون المنكر المؤكّد زمناً محدوداً وهو ما كان موضوعاً لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر

وجوز إعمال أن الزائدة حملاً على المصدرية وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجر، وفرّق بأن الباء الزائدة تختص بالاسم، واستدل لإعمالها بقوله تعالى [وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ]

ثالثاً التعليل

ارتبط التعليل بالنحو منذ نشأته، فلا يكاد يوجد حكماً يخلو من التعليل، فالعلل النحوية هي الأسباب الداعية إلى الأحكام، والوسيلة لاستقرارها في الأذهان وتمكينها في الأفهام قال ابن الأنباري وهو ضربان أحدهما أن يبيّن علة الحكم، ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوّجدها بها الحكم، والثاني أن يبيّن العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم

1 همع الهوامع 5 167 وانظر شرح الرضي 2 280

2 همع الهوامع 2 35

3 سورة البقرة 2 184

4 همع الهوامع 4 49 وانظر الإنصاف 1 252

5 همع الهوامع 5 204 وانظر ارتشاف الضرب 4 1953

6 همع الهوامع 4 90 وانظر شرح الأشموني 3 553

7 سورة البقرة 2 246

8 لمع الأدلة 132

فقد عُني الأَخْفَشُ بالتعليل عناية كبرى ، وعللَّ للعديد من المسائل النحوية فيما يأتي

فعللَّ لإضافة اسم الزمان إلى الفعل بقوله إنّما أضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال لأنَّ الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر، والظروف أضعف الأسماء فقوَّوها بالإضافة إلى الأفعال

وعللَّ لإعمال الوصف في نحو قائم الزيدان حيث جوَّز إعماله من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام بانياً مذهبه على الشبه بين الوصف والفعل

ولا تعمل لات في القياس عنده؛ لأنَّها ليست بفعل، ولا تعمل في شيء رفعت أو نصبت، يعني أنّ لات حرف غير عامل، فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فبالابتداء، وإن كان منصوباً فبإضمار فعل

وذهب إلى عدم جواز إضافة العدد لاسم الجنس واسم الجمع معللاً لذلك بأنَّه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد، فكذا ما أشبهه وهو اسم الجمع بالنسبة إلى الصيغة فإن صيغته كصيغة الواحد، وإن كان لا ينطبق على الواحد، والدليل على أنَّه يعامل لفظاً معاملة الواحد أنَّه قد يعود عليه ضمير الواحد ويُفرد الخبر عنه نحو الركبُ سائرٌ

وذهب الأَخْفَشُ إلى أنّ المفعول معه وهو ما بعد الواو ينتصب على الظرفية بانتصاب مع في نحو جئتُ معه، قياساً على النصب بعد إلا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد إلا

وعللَّ الأَخْفَشُ لعدم جواز توكيد المحذوف بأنَّ المحذوف إيجاز والتوكيد إسهاب فهما متناقضان

وعللَّ لجواز صرف ما لا ينصرف في الاختيار أنّ الأصل في الأسماء الصرف ودخول التنوين عليها، فإن أعرض الشاعر عن علل المنع وصرفها فإنَّه يحاول ردّها للأصل

1 همع الهوامع 3 231 وانظر الإيضاح للزجاجي 114

2 همع الهوامع 5 81 وانظر شرح ابن عقيل 1 189 وشرح الأشموني 1 281

3 همع الهوامع 1 270 وانظر الإيتقان في علوم القرآن 1 231

4 همع الهوامع 5 315 وانظر شرح التصريح 3 449

5 همع الهوامع 3 238 وانظر شرح المفصل 2 49

6 همع الهوامع 5 204

7 همع الهوامع 1 120 وانظر ارتشاف الضرب 2 891

والضمير المتصل بلولا عند الأخفش في موضع رفع بالابتداء، وذلك من باب نيابة الضمائر بعضها مناب بعض، فناب هنا ضمير الجر المتصل مناب ضمير الرفع المنفصل في مثل لولاك عن لولا أنت، كما ناب ضمير الرفع المنفصل عن ضمير الجر في نحو ما أنا كَأنتَ ولا أنتَ كأنا

ومنع الأخفش التعجب من الألوان ؛ لأنه يهتم بمبنى الكلمة

فيقول التعجب من الحمرة والألوان ممتنع ؛ لأنَّ الأصل في فعله أن يكون على وزن افعلَّ وافعالً، فلا يتعجب مما جاوز الثلاثة إلا بزيادة

وأجاز الأخفش صرف آخرَ علماً، وتعليقه الصرف بزوال العدل عن آخرَ بنقله إلى العلمية ؛ لأنَّ الأصل فيه أن يكون وصفاً

وذهب إلى أنَّ عامل الرفع في الفعل المضارع هو تجرده من النواصب والجوازم، وعلَّـل لذلك بأنَّ الفعل تدخل عليه عوامل النصب والجزم وبسقوطها يرتفع المضارع

كما علَّـل لزيادة الألف بعد واو الجماعة في الفعل الماضي بأنها للتفريق بين واو الجماعة وواو النسق

رابعاً العامل

فكرة العامل في النحو هي العمود الفقري الذي تدور حوله كثير من مسأله النحوية، واعتبر النحاة العامل من الأصول التي لها اعتباراتها الملزمة، ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي فلسفة العامل والعمل

1 همع الهوامع 4 210 وانظر شرح التسهيل 3 185 ومغني اللبيب 1 274

2 همع الهوامع 6 43 وانظر ارتشاف الضرب 4 2082

3 همع الهوامع 1 117

4 همع الهوامع 2 274 وانظر الإنصاف 2 551

5 همع الهوامع 6 324

6 أصول النحو العربي 235

فقد كان للأخفش مواقف محددة من قضية العامل فهي على النحو الآتي

عامل الرفع في المبتدأ والخبر

حيث أنّ العامل في الخبر هو الابتداء عند الأخفش ، وأنّه طالب لهما فعمل فيه

وقد يلغى العامل ويبطل عمله عنده إذا لحقته ما الكافة في نحو إنّ وأنّ وكانّ

وجوّز إلغاء عمل ظننت إذا تقدمت على معموليها أو توسطت بينهما

العامل قد يكون زائداً وقد لا يكون

كما هو في زيادة أنّ حيث جوّز إعمالها

وأجاز زيادة كاد

العامل يتأخر عن معموله، حيث أجاز تقديم الحال على عاملها من الظرف والمجرور بشرط

تقدّم المبتدأ على الحال نحو زيد قائماً في الدار، بناءً على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز

أن يعمل بلا اعتماد في الظاهر نحو في الدار زيداً، كما تقدم في المبتدأ

إنّ تغير بنية العامل يؤثر في إعماله

حيث جوّز الأخفش إعمال لكنّ المخففة قياساً على إنّ وأنّ وكانّ

عامل النصب في المفعول معه، حيث ذهب إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب على الظرفية

انتصاب مع نحو جئت معاً، والواو مهيأة للظرفية

وقد يحذف العامل

فحرف الجر يعمل محذوفاً معوضاً عنه عند الأخفش

1 همع الهوامع 2 8

2 همع الهوامع 2 191 وانظر ارتشاف الضرب 3 1285

3 معاني القرآن للأخفش 2 685 وهمع الهوامع 2 229

4 همع الهوامع 4 90 وانظر شرح الأشموني 3 553

5 همع الهوامع 2 137 وانظر شرح الرضي 4 225

6 همع الهوامع 4 32 وانظر شرح الرضي 2 24 وشرح الأشموني 2 551

7 همع الهوامع 2 188 وانظر مغني اللبيب 1 292 وأوضح المسالك 1 274

8 همع الهوامع 3 239 وانظر الإنصاف 1 249

9 همع الهوامع 4 233 وانظر الإنصاف 1 193

وقد جَوَزَ حذف على ونصب تاليها مفعولاً به في نحو قوله تعالى [وَلَكِنْ لَا تُوعِدُوهُمْ سِرًّا] أي على سر

وقد يحذف عامل المصدر إذا كان بدلاً من اللفظ نحو مرحباً وأهلاً، بدل من رحبت بلادك وأهلت

وقد يحذف عامل البديل فهو مماثل للعامل في المبدل منه

عامل النعت والبيان والتوكيد

ذهب الأخفش إلى أن العامل فيها هو تبعيته لما قبله وهي أمر معنوي

وعامل الرفع للفعل المضارع هو تجرده من النواصب والجوازم

وعامل الجر في المضاف إليه بالإضافة المعنوية

وعامل الرفع بعد إذا الشرطية في نحو [إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ]

فالمرفوع بعدها مبتدأ والفعل الذي بعده خبر

عامل الجزم في جواب الشرط

ذهب الأخفش إلى أن جازمه فعل الشرط؛ لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من معنى

الاستلزام

وذهب أيضاً إلى أن الجزم يكون بالأداة وفعل الشرط معاً

-
- 1 همع الهوامع 4 188 وانظر ارتشاف الضرب 1735
 - 2 سورة البقرة 2 235
 - 3 همع الهوامع 3 107
 - 4 همع الهوامع 5 167 وانظر شرح الرضي 2 280
 - 5 همع الهوامع 5 166 وانظر شرح الرضي 2 279
 - 6 همع الهوامع 2 274 وانظر شرح المفصل 7 12 وأوضح المسالك 3 162
 - 7 همع الهوامع 4 265
 - 8 سورة الانشقاق 84 1
 - 9 همع الهوامع 3 181 وانظر شرح التسهيل 2 213
 - 10 همع الهوامع 4 331 وانظر شرح التسهيل 4 79
 - 11 همع الهوامع 4 331 وانظر ارتشاف الضرب 4 1877

3- مصطلحاته النحوية

اختلفت المصطلحات النحوية بين البصريين والكوفيين نظراً لظواهر الخلاف الواردة في فروع المسائل النحوية بينهما

ونلاحظ أنّ الأخص كان يستعمل المصطلحات البصرية

واو المعية فهو يرى أن المفعول معه اسم منصوب بعد واو الكائنة بمعنى الجمع، وسمّاها البصريون واو المعية في حين سماها الكوفيون واو الصرف

لام الابتداء هي مصطلح بصري لا يعرفه الكوفيون

ويسمّيها الكوفيون لام القسم وهي عندهم مثل لزيد أفضل من عمرو، جواب قسم مقدّر، والتقدير والله لزيد أفضل من عمرو، فأضمر اليمين اكتفاءً باللام منها ، والأخص يرى أنّها لام الابتداء

اسم الفعل فهو عند البصريين يصدق على تلك الكلمات البدائية التي يُظنُّ أنّها كانت من الأبنية الأولى التي تطورت حتى استقرت في الصيغ الفعلية ، واختار الأخص هذا المصطلح والكوفيون يسمونه الفعل الحقيقي، فقد احتفظ بالمعنى الفعلي وهو الدلالة على الحدث مقروناً بالزمان

المفعول معه وقد عرفه بقوله هو المنصوب بعد واو الكائنة بمعنى مع ، وهذا يوافق البصريين الذي سموه بالمفعول معه في حين عدّه الكوفيون شبيهاً بالمفعول وقالوا إنّهُ منصوب على الخلاف

-
- 1 همع الهوامع 3 239 وانظر مغني اللبيب 1 399
 - 2 مدرسة الكوفة 309
 - 3 مدرسة الكوفة 307
 - 4 مدرسة الكوفة 307
 - 5 همع الهوامع 2 177 وانظر الإنصاف 1 251
 - 6 مدرسة الكوفة 308
 - 7 همع الهوامع 5 126
 - 8 مدرسة الكوفة 308
 - 9 همع الهوامع 3 239 وانظر شرح التصريح 1 323
 - 10 مدرسة الكوفة 309
 - 11 مدرسة الكوفة 309

الصفة وهو بذلك يوافق البصريين ويعني به الكوفيون الظرف

الضمير أو المضمّر

يستعمل ذلك في اصطلاح البصريين واختاره الأخفش ، ويسميه الكوفيون الكناية أو

المكنى

ضمير الفصل

وهو صيغة ضمير منفصل مرفوع، وهو الضمير اللاغي الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها، واسم إنَّ وخبرها، ومفعولي ظنَّ

وهذا ما ذهب إليه الأخفش ، ويسمى العماد في عبارات الكوفيين

ضمير الشأن والقصة فأما ضمير الشأن فمذكر، وضمير القصة مؤنث هذا اصطلاح البصريين ووافقهم الأخفش ، ويسميه الكوفيون مجهولاً على موضعه بالإعراب على حسب العامل

حروف الزيادة هكذا أسماها الأخفش موافقاً للبصريين ، وعند الكوفيين هي حروف الصلة أو الحشو

لا النافية للجنس الأخفش يوافق البصريين في هذا المصطلح ويخالف الكوفيين الذين يسمونها لا التبرئة

1 همع الهوامع 3 275 وانظر الإنصاف 1 195

2 مدرسة الكوفة 310

3 شرح المفصل 3 82

4 ارتشاف الضرب 3 1118

5 مدرسة الكوفة 314

6 معاني القرآن للأخفش 1 386 وهمع الهوامع 1 238

7 مدرسة الكوفة 313

8 همع الهوامع 1 234 وانظر ارتشاف الضرب 2 1947

9 مدرسة الكوفة 311

10 همع الهوامع 4 90 وانظر شرح الأشموني 3 553

11 مدرسة الكوفة 314

12 همع الهوامع 2 202 وانظر معاني القرآن للفراء 1 120

13 المدارس النحوية 167

حروف النفي هذا عند الأخفش والبصريين فهو يخالف الكوفيين الذين يسمونها حروف الجحد

اسم الفاعل هذا مصطلح البصريين وسماه الكوفيون الفعل الدائم العطف مصطلح العطف بالحرف كالواو والفاء وثم عند البصريين واختاره الأخفش ، ويقابله النسق عند الكوفيين

الفعل المتعدي الأخفش يوافق البصريين في هذه التسمية ويخالف الكوفيين الذين يسمونه الواقع

حروف الجر هذه التسمية للبصريين واختارها الأخفش ، ويخالف الكوفيين الذين يسمونها حروف الخفض أو الإضافة لأنها تضيف معاني الأسماء إلى الأفعال وتوصلها إليها المنصرف وغير المنصرف هذا ما اصطلح عليه الأخفش موافقاً للبصريين ، في حين سماه الكوفيون ما يجري وما لا يجري

التمييز وهذا ما سماه الأخفش موافقاً للبصريين ، ويسميه الكوفيون التفسير

وإننا من خلال ما سبق نلاحظ أنّ الأخفش يتمسك بالمصطلحات البصرية باحثاً عنها ومقلداً لها

-
- 1 مدرسة الكوفة 309
 - 2 مدرسة الكوفة 309
 - 3 همع الهوامع 81 5 وانظر ارتشاف الضرب 5 1488
 - 4 مدرسة الكوفة 310
 - 5 همع الهوامع 270 5 وانظر شرح الرضى 2 345
 - 6 مدرسة الكوفة 315
 - 7 همع الهوامع 252 2 وانظر شرح المفصل 7 66
 - 8 المفصل للزمخشري 257
 - 9 معاني القرآن للأخفش 2 488 وهمع الهوامع 4 213
 - 10 مدرسة الكوفة 314
 - 11 همع الهوامع 121 2 وانظر شرح التصريح 2 228
 - 12 مدرسة الكوفة 316
 - 13 همع الهوامع 79 4 وانظر شرح الرضى 4 155
 - 14 المفصل للزمخشري 65

4- إعراباته في المسائل المختلفة

لقد تعددت آراء الأخفش في المسائل النحوية المختلفة بين موافقته للبصريين والكوفيين، وآراؤه التي تفرد بها مما أدى إلى اختلاف إعراباته في تلك المسائل، ومن إعراباته ما يأتي إعراب الأسماء الستة

حيث ذهب إلى أنها معربة بحركات مقدره، وذلك بقوله إنها ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب كالألف والواو والياء إعراب المثني وجمع المذكر السالم

يرى أن الألف في المثني والواو والياء في جمع المذكر السالم ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، أي هي دلائل الإعراب؛ لأنه يرى أن إعرابهما بحركات مقدره قبل الألف والواو والياء، أي الدال على الزيدان والزيدين والزيدون

حركة جمع المؤنث السالم حالة النصب والممنوع من الصرف حالة الجر حركة بناء عند الأخفش فقوله مررتُ بعمرَ وذهبتُ إلى مساجدَ؛ لأنَّ الفتحة للنصب والجر دالٌّ عليه فيها، كما كانت الكسرة في التاء للجر ودخل النصب عليها إعراب الأفعال الخمسة

ذهب الأخفش إلى أنها تعرب بحركات مقدره على ما قبل الحروف الثلاثة في نحو يقومان ويقومون وتقومين، والنون دليل عليها؛ لأنها تحذف في حالتي النصب والجرم، لذلك فهي ليست علامة إعراب محل الضمير في إياك

ذهب الأخفش إلى أن محل الضمير في إياك وأخواتها لواحق يُراد بها متكلم ومخاطب وغائب

1 همع الهوامع 1 124

2 همع الهوامع 1 161 وانظر الإنصاف 1 34

3 همع الهوامع 1 57

4 همع الهوامع 1 175 وانظر ارتشاف الضرب 2 844

5 همع الهوامع 1 213 وانظر ارتشاف الضرب 2 390

حذف الموصول الاسمي

ذهب الأخفش إلى جواز حذفه، وشرط في ذلك كونه معطوفاً على موصول آخر ،
واستدل بقوله تعالى [أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ] فإنَّ التقدير بالذي أنزل إلينا
والذي أنزل إليكم، ولا تكون جملة وأنزل إليكم عطفاً على جملة أنزل إلينا لأنَّ المنزل
إلينا غير المنزل إليهم

يغني الفاعل عن الخبر إذا كان المبتدأ وصفاً

جوز الأخفش وقوع الوصف مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام مستدلاً بقول الشاعر

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَاً

فخبيرٌ مبتدأ، وبنو لهبٍ فاعل أغنى عن الخبر

يجوز حذف الخبر وجوباً في ضربي زيداً قائماً إذا وقع قبل حال لا تصلح خبراً عن المبتدأ
الذي خبره قد أضمر، وذلك إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسرٍ لضمير ذي حال بعده
لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ، ومذهب الأخفش في ذلك أنَّ الخبر يُقدَّر قبل قائماً،
وتقديره ضربي زيداً ضرباً قائماً، لما فيه من قلة الحذف

يحذف الخبر وجوباً إذا كان اسم تفضيل مضافاً للمصدر أو مؤول به ما كان، حيث جوز
الأخفش رفع الفعل بعد أفعال مضافاً إلى ما الموصولة بكان أو يكون نحو أخطب ما كان أو ما
يكون الأمير قائم، برفعه خبراً عن أخطب، وجعل الأخفش أخطب مضافاً إلى أحوال محذوفة
وتقديره أخطب أحوال كون الأمير قائم

1 همع الهوامع 1 305 وانظر الأصول 2 177

2 سورة العنكبوت 29 46

3 همع الهوامع 1 305 وانظر الأصول 2 177

4 همع الهوامع 2 7 وانظر شرح ابن عقيل 2 189 وشرح الأشموني 2 281

5 همع الهوامع 2 45 وانظر أوضح المسالك 1 160

6 همع الهوامع 2 46 وانظر مغني اللبيب 1 94

- إعمال لات

ذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل شيئاً في القياس ، واستدل بأنها ليست بفعل، وإن كان ما بعدها مرفوعاً فبالإبتداء، وإن كان منصوباً فبإضمار فعل

موضع الضمير المتصل بعسى

فهو عند الأخفش في موضع رفع، واستُعير لفظ المنصب للرفع، وذهب إلى أن عسى على ما كانت عليه إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع

تسُدُّ أنَّ ومعوَلاها عن المفعولين في ظنِّ وأخواتها، نحو ظننتُ أنَّ زيدا قائمٌ حيث ذهب إلى أنَّ الخبر محذوف والتقدير أظنُّ أنَّ زيدا قائمٌ، أي ثابتٌ أو مستقرٌ

إلغاء عمل ظن إذا تقدمت على معموليها حيث جَوَزَ الأخفش الإلغاء في نحو قول الشاعر

أني رأيتُ ملاكُ الشَّيْمَةِ الأدبُ

برفع ملاكُ على الابتداء، والأدبُ على الخبرية مع تقدُّم رأيتُ عليها

نيابة غير المفعول به مع وجوده أجاز الأخفش ذلك بشرط تقديم النائب على المفعول به ، واستدل بقوله تعالى [لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ]

فقد أقام الجار والجمهور مقام الفاعل، وترك قوماً منصوباً وهو مفعول به

محل إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور

حيث أجاز فيه الوجهين الفاعلية والابتداء ؛ لأنَّ الاعتماد عنده كالوصف على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال ليس بشرط في نحو في الدار أو عندك زيدٌ، ولهذا أجاز في قائمٌ زيدٌ، أن يكون قائمٌ مبتدأً، وزيدٌ فاعل

1 همع الهوامع 2 123 وانظر شرح ابن عقيل 1 321 ومغني اللبيب 1 254

2 همع الهوامع 2 146 وانظر شرح الرضى 2 447

3 همع الهوامع 2 223

4 معاني القرآن للأخفش 2 685 وهمع الهوامع 2 232

5 همع الهوامع 2 265 وانظر شرح الأشموني 2 197

6 سورة الجاثية 45 14

7 همع الهوامع 5 132 وانظر مغني اللبيب 2 444

اشتغال العامل عن المعمول

ذهب الأخفش إلى أن ناصب الاسم السابق للفعل في نحو الكتاب قرأته، فعل مضمّر وجوباً؛ لأنه لا يُجمع بين المفسّر والمفسّر، ويكون الفعل المضمّر موافقاً في المعنى لذلك المظهر

فكلمة الكتاب في جملة الكتاب قرأته مفعول به لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده

حذف عامل المصدر

ذهب الأخفش إلى أن مثل حنانيك ولبيك وسعديك مفعولات مطلقاً لفعل محذوف وقد صيغت على التثنية قصداً للتكثير

حكم المرفوع بعد إذا

أجاز الأخفش دخول إذا على الجملة الاسمية في نحو قوله تعالى [إِذَا السَّمَاءُ
انْشَقَّتْ] ، ومذهبه أن المرفوع بعدها يعرب مبتدأ، والفعل الذي بعدها خبر

الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ

حيث ذهب إلى أن الاسم المرفوع بعدهما مبتدأ، ومذ ومنذ ظرفان خبر له كما إذا أضيفا إلى جملة، ومعناها بين وبين مضافين، فمعنى ما لقيته مذ يومان، بيني وبين لقاءه يومان

تتصرف إذ فتخرج عن الظرفية

حيث جوّز الأخفش وقوعها مفعولاً به في نحو قوله تعالى [وَأذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ]

1 همع الهوامع 5 153

2 همع الهوامع 3 107

3 همع الهوامع 3 181 وانظر شرح التصريح 1 701

4 سورة الانشقاق 84 1

5 همع الهوامع 3 181 وانظر مغني اللبيب 1 93 وشرح التصريح 1 701

6 همع الهوامع 3 323

7 همع الهوامع 3 173

8 سورة الأنفال 8 26

تتصرف دون بقلة

فجوزَ الأخفش تصرفها لكن بقلة لقوله تعالى [وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ]

فقال دون مبتدأ، ولكنه بُني لإضافته إلى مبني

ضمة غيرُ إعراب أم بناء

ذهب إلى أن ضمة غير في نحو قبضتُ عشرةً ليس غيرُ، ليست ضمة بناء وإنما هي

ضمة إعراب، وكان يعربها اسم ليس والخبر محذوف

وكان يجوزُ في غير في نحو أخذتُ عشرةً كتبٍ ليس غيرُ، الرفع والنصب مع حذف

التنوين لانتظار المضاف إليه، أي أنه كان يرى أنها معربة وليست مبنية؛ لأنه ليس

باسم زمان ولا مكان، وإنما هو بمنزلة كل وبعض

عامل النصب في المفعول معه

فما بعد الواو عنده ينتصب على الظرفية بانتصاب مَع في نحو جئتُ معه، والواو

مهيأة للظرفية أي أن المفعول معه ينتصب بالفعل مباشرةً كانتصاب الظرف

ورود الفعل الماضي حالاً

الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً عنده بدون تقدُّم قد والواو عليه

لقوله تعالى [أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ]

فحصرت فعل ماض وهو في موضع حال، وتقديره حصرةٌ صدورهم ، والدليل على

صحة هذا التقدير قراءة مَنْ قرأ قوله تعالى [أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ].

1 همع الهوامع 3 209 وانظر شرح التسهيل 2 234

2 سورة الجن 72 11

3 همع الهوامع 3 209

4 همع الهوامع 3 197 وانظر مغني اللبيب 1 157

5 همع الهوامع 3 237 وانظر الإنصاف 1 249

6 همع الهوامع 4 47 وانظر الإنصاف 1 252

7 سورة النساء 4 90

8 همع الهوامع 4 47 وانظر الإنصاف 1 252

9 سورة النساء 4 90

ذهب الأخفش إلى أنّ الاسم المنصوب في نحو أتية ركضاً ، مفعول مطلق لفعل مقدّر من لفظه وذلك الفعل هو الحال، أي أتيتُ أركضُ ركضاً، وجاء زيدٌ ركضاً، تقديرها جاء زيدٌ يركضُ ركضاً

الاشتغال عنده برفع الاسم المتقدم على الابتداء في نحو زيدٌ قائمٌ ، مع رجحان الفاعلية وترجح الفاعلية في نحو أزيدٌ قام ، ويستويان أي الابتداء والفاعلية في نحو أزيدٌ قام وعمرو قعداً، فالجملة لها وجهان الابتداء عطفاً على الصدر، والفاعلية عطفاً على العجز

محل إعراب العائد من صلة أل في نحو الضارِبُها زيدٌ هنْدُ

حيث ذهب إلى أنه منصوب المحل في نحو جاء الضارِبُبا زيداً

المحل الإعرابي للظرفين مذ ومنذ

فمذهبه أنّهما مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون خبراً عنهما

زعم الأخفش أنّ إذ معربة لزوال افتقارها إلى الجملة وأنّ الكسرة فيها إعراب ؛ لأنّ اليوم والحين مضافان إليه في نحو قوله تعالى [وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ]

محل إعراب ظرف الزمان المختص كالدار والمسجد

حيث ذهب إلى أنه ينتصب انتصاب المفعول به مع دخلتُ في نحو هدمتُ البيتَ

وذهب أيضاً إلى أنّ الفعل هنا لازمٌ، وإنّما هو متعدّد بنفسه تارةً، وتارةً بحرف الجر فيقول دخلتُ البيتَ ، ودخلتُ في البيتِ .

محل إعراب الاسم المعطوف على غدوة المنصوب بعد لدن

إذا عَطَفَ على غدوة المنصوب بعدها فقبل لدن غدوةً وعشيةً

1 همع الهوامع 4 23 وانظر شرح الأشموني 2 175

2 همع الهوامع 5 160

3 همع الهوامع 1 307

4 همع الهوامع 3 223

5 همع الهوامع 3 223 وانظر ارتشاف الضرب 3 1402

6 سورة الواقعة 56 84

7 همع الهوامع 3 153 وانظر شرح الأشموني 2 356

أجاز الأخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ

ورود أي موصولة

ذهب الأخفش إلى أن أي موصولة والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة

أي واستدل بقوله تعالى [ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا]

ورود المصدر المنكر حالاً بعد أمّا في نحو أمّا علماً فعالم، وأمّا نبلاً فنبيل، وأمّا حلماً فحلِيم

فذهب إلى أن المصدر المذكور منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكّد لعامله، وعامله

هو المشتق المتأخّر عن المصدر، وكأنّه قال مهما يكن من شيء فالمذكور عالمٌ علماً

محل إعراب المصدر المقترن بآل بعد أمّا، فهو منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكّد للعامل

فيه الذي هو الوصف الواقع بعد الفاء

يغني عن اشتقاق الحال دلالاته على مفاعلة في نحو كلمته فاهُ إلى فيّ، أي حالهم بمعنى

مشافهةً، وأعرّبها الأخفش منصوبة على نزع الخافض بتقدير من أي أصله كلمته من فيهِ

إلى فيّ وحذف الجار فنصب

نصب نعت العلم وتوكيده اتباعاً على المحل

أوجب الأخفش نصب نعت العلم وتوكيده اتباعاً على المحل، كما يجب في نحو جاءت

حذامُ العاقلةُ بالرفع حملاً عليه، ولا يجوز الكسر اتباعاً للفظ قال وما ورد من ذلك مضموماً

فحركته حركة اتباع لا إعراب، وأوجب أيضاً رفعهما أي النعت والتوكيد في حال تبعية النكرة

المقصودة؛ لأنّ الضمة عنده في يا رجل، ليست ضمة بناء بل إعراب، وأصله يا أيها الرجل،

حذفت أي فبقي على إعرابه كما كان

كذب في الإغراء فعل جامد بمعنى وجب يرفع ما بعده

1 همع الهوامع 3 205 وانظر ارتشاف الضرب 3 1456

2 همع الهوامع 3 52 وانظر شرح الأشموني 1 218

3 سورة مريم 19 69

4 همع الهوامع 4 17 وانظر شرح التسهيل 2 329

5 همع الهوامع 4 16 وانظر ارتشاف الضرب 3 1573

6 همع الهوامع 4 10 وانظر شرح التسهيل 2 324 وشرح الرضى 2 21

7 همع الهوامع 5 283

قالت العرب قول عمر كَذَبَكُمُ الْحَجُّ وَالْقُرْآنُ أَيِ عَلَيْكُمْ بِهِمَا قَالَ الْحَجُّ مَرْفُوعٌ بِهِ وَمَعْنَاهُ نَصَبٌ ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ الْأَمْرَ بِهِ، كَقَوْلِهِمْ أَمَكُنْكَ الصَّيْدَ، يُرِيدُ أَرْمِهِ

إِذَا أَتَبَعَ الْمَجْرُورُ بِمَنْ تَعَيَّنَ اعْتِبَارَ الْمَحَلِّ، وَالْمَعْرِفَةَ وَالنَّكْرَةَ فِي ذَلِكَ سِوَاهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ الْإِتْبَاعُ عَلَى اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعْرِفَةِ سِوَى الْبَاءِ وَلَا فِي الْمَوْجِبِ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ الْإِتْبَاعَ فِي مَجْرُورٍ مَنِ وَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً بِنَاءً عَلَى رَأْيِهِ فِي جَوَازِ زِيَادَةِ مَنْ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْمَوْجِبِ

واستدل بقول الشاعر

إِلَّا الْأَوَارِيَّ

إِذَا أُضِيفَتِ الصِّفَةُ إِلَى الضَّمِيرِ هِيَ فِي مَرْجِعِهِ فِي نَحْوِ الضَّارِبِ الرَّجُلَ وَالشَّائِمَةَ وَمَنْعَ الْأَخْفَشِ ذَلِكَ وَقَالَ وَجُعِلَ مَوْضِعُ الضَّمِيرِ نَصَبًا كَمَا لَوْ كَانَ مَوْضِعُهُ ظَاهِرًا ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ نَصْبَهُ

محل الضمير بعد لولا

ذهب الأخفش إلى أن لولا حرف ابتداء والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء

أسماء الأفعال عنده تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل، فهو يرى أنها لا محل لها من الإعراب

محل الضمائر المتصلة بأسماء الأفعال حيث أعربها في محل جر بالاضافة

إضافة المصدر للظرف

وبذلك يتعين النصب فيه على المفعولية عند الأخفش أو الرفع على الفاعلية كالمصدر المنون في نحو عرفت أنتظار يوم الجمعة زيداً عمراً

1 همع الهوامع 5 21

2 همع الهوامع 3 256 وانظر ارتشاف الضرب 3 1510

3 همع الهوامع 4 275

4 همع الهوامع 4 209 وانظر شرح التسهيل 3 185 ومغني اللبيب 1 274

5 همع الهوامع 1 51 وانظر ارتشاف الضرب 5 2311

6 همع الهوامع 5 126

7 همع الهوامع 5 75

وجوّز إضافة اسم الفاعل لمفعوله ومحلّه نصبٌ أولى من الجر؛ لأنّ موجب النصب المفعولية
فهي محققة، وموجب الجر الإضافة وليست محققة

واستدلّ عليه بقوله تعالى [هَدِيًّا بِالْبَالِغِ الْكَعْبَةِ]

الاسم المنصوب بعد مخصوص حبذا، حيث أعربه الأخفش حالاً مطلقاً، واستدلّ بأنّ حبذا
ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا كان نكرة خاصة، لقوله حبذا عبداً لله رجلاً، وحبذا أخوك قائماً،
ومذهبه حبذا فعل والمخصوص هو الفاعل

وأجاز حذف المبدل منه وإبقاء البديل في نحو أحسن إلى الذي وصفت زيدا أي وصفته

واستدلّ بقول تعالى [وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ]

فالكذب بدل من مفعول تصف المحذوف أي لما تصفه

الجر بلعلّ حكاها الأخفش مستدلاً بقول الشاعر

بِشَيْءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيحٌ

لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا

بجرّ لفظ الجلالة بلعلّ

1 همع الهوامع 5 83

2 سورة المائدة 5 95

3 همع الهوامع 5 49 وانظر ارتشاف الضرب 4 2061

4 همع الهوامع 5 222 وانظر مغني اللبيب 2 629

5 سورة النحل 16 116

6 همع الهوامع 4 207 وانظر أوضح المسالك 2 118

ميوله النحوية

أولا مخالفة الأصل

كان الأخفش يميل إلى مخالفة الأصل في المسائل الخلافية، ويظهر ذلك جلياً في مسأله فضمير الغائب عارٍ عن المشاهدة يحتاج إلى ما يفسره، وضمير المتكلم والمخاطب تفسرهما المشاهدة، والأصل في مفسر ضمير الغائب أن يكون متقدماً عليه ليُعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره في نحو لقيتُ زيداً وعمراً يضحك وضمير يضحك عائد على عمرو، وكان الأخفش يميل إلى مخالفة الأصل السابق من تقديم المفسر فيؤخر عن الضمير وذلك عندما يُبدل منه المفسر في نحو اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم وذهب إلى أن حركة النون عند التقاء الساكنين الضم نحو عن القوم والغالب الكسر مطلقاً

وذهب إلى أن أصل كأن مركبة من أن وكاف التشبيه، وقال أبو حيان إنها حرف بسيط وضع للتشبيه كالكاف لأن التركيب على خلاف الأصل وأجاز حذف المستثنى بعد لم يكن غير، والأصل في باب كان ألا يجوز فيها حذف الاسم ولا الخبر، ومجيء ليس إلا وليس غير على خلاف الأصل

ثانياً البناء على القليل أو ما لا نظير له

وكان الأخفش في بعض الأحيان يبني على القليل، أو يحكي ما لا نظير له ويقيس عليه، وذلك مثل حكايته في بعض شواهد العطف على معمولي عاملين وحمله عليها في تفسير بعض الآيات القرآنية، مع أن العطف على معمولي عاملين غير مسموع في رأي نحاة عصره

1 همع الهوامع 1 277 وانظر ارتشاف الضرب 2 943

2 همع الهوامع 6 182

3 همع الهوامع 2 251

4 همع الهوامع 2 251 وانظر مغني اللبيب 1 191

5 همع الهوامع 3 281

6 خلاف الأخفش 481

7 خلاف الأخفش 482

ومثل مراعاته المسموع القليل في تصغير اللاتي واللائي على لفظهما والمسموع من العرب غير ذلك

ومثل عدّه جُحَدَبَ على وزن فُعَلَل من الرباعي المجرّد بناءً على القليل في اللغة وكذلك تنصرف عنده دون بقلة

وكان يقيس على الشاذ في الاستعمال إذ وقف على المنصوب المنون بلا ألف وأقام غير المفعول به مع وجوده، فهذا شاذ أو مؤول لأنّ غير المفعول به إنّما ينوب بعد أن يُقدَّر مفعول به مجازاً، فإذا وُجد المفعول به حقيقة لم يُقدَّم عليه غيره؛ لأنّ تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب

وأجاز الجر بلعلّ، وهذا يروى على شذوذه ولا يقاس عليه وجوازه صوغ التعجب من العاهات ومن الشاذ أيضاً توكيد النكرة إذا كانت محدودة، والعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، ووقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها والذي يشبه من الموصولية حيث تكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد وبناء النكرة مع ما المشبهة بليس، وحذف المتعجب منه مع أفعل به

-
- 1 شرح المفصل 5 141
 - 2 همع الهوامع 6 12 وانظر أوضح المسالك 3 304
 - 3 همع الهوامع 3 209 وانظر شرح التسهيل 2 234
 - 4 معاني القرآن للأخفش 1 360
 - 5 همع الهوامع 4 207 وانظر ارتشاف الضرب 3 1339
 - 6 همع الهوامع 4 207 وانظر مغني اللبيب 1 155
 - 7 همع الهوامع 6 43 وانظر ارتشاف الضرب 4 2082
 - 8 همع الهوامع 5 204
 - 9 همع الهوامع 5 269 وانظر أوضح المسالك 3 67
 - 10 معاني القرآن للأخفش 1 386 وهمع الهوامع 1 238
 - 11 ارتشاف الضرب 4 1004
 - 12 همع الهوامع 2 114
 - 13 شرح التصريح 2 63

أمّا بناء الأُخفش على ما لا نظير له فقد يكون له دليل مثل عدّه دُئل من أبنية الاسم
الثلاثية ومثل جَعَلِه أَلْبُبُ ملحَقاً بـ فَعَلَل

وإجازته إعمال لكن المخففة قياساً على إنْ وأنْ وكأنْ وهذا ليس بمسموع ولا يقتضيه
قياس

وجوازه ترخيم الثلاثي محرّك الوسط

وورود أي نكرة موصوفة قياساً على مَنْ وَمَا، وهذا غير مسموع

ثالثاً التسامح في قبول اللغات

نجد الأُخفش يعتمد على السماع متجاوزاً الحد، فكثيراً ما اعتمد على المسموع من الشعر
أو الكلام الذي يخالف القياس، ولم يكتفِ بما قالته العرب بل جعله أحياناً قاعدةً يقاس عليها
ويظهر ذلك من خلال اعتماده على الضعيف في المسائل النحوية، ومن ذلك أنه أجاز
نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل ، قال ابن مالك ومذهبه في هذه المسألة ضعيف
وجوازه تسهيل همزة الفعل المضارع المهموز الآخر حالة الجزم

وتوكيد ضمير الرفع المتصل بدون فاصل ، وعامل النصب في المفعول معه عنده،
حيث ينتصب على الظرفية وهذا ضعيف لأنّ مع ظرف، والمفعول معه ليس بظرف فلا
يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف

-
- 1 خلاف الأُخفش 482
 - 2 همع الهوامع 2 188 وانظر مغني اللبيب 1 292 وشرح شذور الذهب 351
 - 3 همع الهوامع 3 81 وانظر ارتشاف الضرب 5 2232
 - 4 همع الهوامع 1 230
 - 5 خلاف الأُخفش 485
 - 6 همع الهوامع 3 185 وانظر ارتشاف الضرب 3 1334
 - 7 شرح التسهيل 2 128
 - 8 همع الهوامع 1 180
 - 9 همع الهوامع 5 197 وانظر شرح التسهيل 3 290
 - 10 همع الهوامع 3 239 وانظر شرح المفصل 2 49

ويبدو أنّ الأَخْفَشَ كان إذا سمع شيئاً من العرب قَبْلَهُ وبنى عليه، لا يمنعه من ذلك قلة ولا شذوذ، وقد كان يميل إلى النادر المسموع عن العرب في بعض الأحيان

حيث جَوَزَ إيلاءَ إنْ المخففة فعل غير ناسخ

وينصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة إذا عطف الفعل على اسم صريح بأحد الحروف الأربعة وهي الواو وأوْ وثم والفاء، ولا ينصب بأنْ مضمرة في غير هذه الحروف إلا نادراً، وأجازه الأَخْفَشَ بشرط رفع الفعل بعدها

وأوضح مثال لإسراف الأَخْفَشَ في تسامحه في قبول اللغات أنه أجاز أن يُبنى على

الرديء

فأجاز تأخير المفعول به عن الفاعل إذا كان معمول كم الخبرية في لغة رديئة نحو

ملكْتُ كم غلامٍ، أي ملكْتُ كثيراً من الغلمان

وتقع أنّ المفتوحة ومعمولاها اسماً لأنْ وأخواتها بشرط الفصل بالخبر إلا لیت بلا

شرط نحو إنّ عندي أنّك فاضل، وألحق الأَخْفَشَ بليت في ذلك لعلّ وكأنّ ولكنّ، وهذا رديء

في القياس عند النحاة لأنّ هذه الأحرف تعمل في المبتدأ، وأنّ لا يُبتدأ بها

رابعاً تعدد المذاهب في المسألة الواحدة

يبدو من خلال ذلك في بعض المسائل النحوية أنّ الأَخْفَشَ في بعض الأحيان يذهب في

المسألة أكثر من مذهب

وربّما كانت هذه الظاهرة من خصائص الأَخْفَشَ المعروفة عند النحاة، إذ قال ابن جني

مذاهب أبي الحسن كثيرة

1 خلاف الأَخْفَشَ 486

2 همع الهوامع 2 183 وانظر شرح التسهيل 2 32

3 همع الهوامع 4 114 وانظر ارتشاف الضرب 4 1690

4 خلاف الأَخْفَشَ 487

5 همع الهوامع 3 10 وانظر ارتشاف الضرب 3 1469

6 همع الهوامع 2 159

7 الخصائص 1 205

فكان له في مسألة إعمال لات مذهبان

الأول إنَّها لا تعمل شيئاً في القياس

الثاني إنَّها تعمل عمل إنَّ فتتصب الاسم وترفع الخبر

وله مذهبان أيضاً في عامل الجزم في جواب الشرط

الأول ذهب إلى أن جازمه فعل الشرط؛ لأنَّه مستدعٍ له بما أحدثت فيه الأداة من معنى الاستلزام

الثاني وذهب أيضاً إلى أن الجزم يكون بالأداة وفعل الشرط معاً

خامساً مراعاة المعنى

كان يُعني بالمعنى بصورة عامة أكثر من عنايته باللفظ والبناء، ومما يدل على أهمية المعنى عنده أنه منع توكيد المحذوف، إذ إنَّ معنى التوكيد الإسهاب ومعنى الحذف التخفيف والإيجاز، فلم يسمح الأخفش بهذا التناقص في المعنى

ومما يدل على أنه كان يهتم بالمعنى أكثر من اللفظ أنه يرى أن الضمير بعد عسى في موضع رفع كالظاهر بعدها، وهذا يدل على عناية الأخفش بمواضع الألفاظ في التركيب وعلاقة بعضها ببعض، فإذا كان الظاهر بعد عسى مرفوعاً كان الضمير وإن اختلف شكله مرفوعاً، ومن ذلك تعليقه لصرف أحر المسمَّى به بأنَّ العدل عن أل قد زال لصيرورته علماً، فقد راعى المعنى ولم يراع بناء فعل

1 همع الهوامع 2 122

2 همع الهوامع 2 123 وانظر مغني اللبيب 1 254 وشرح التصريح 1 269

3 همع الهوامع 4 331 وانظر شرح التسهيل 4 79

4 همع الهوامع 4 331 وانظر ارتشاف الضرب 4 1877

5 خلاف الأخفش 491

6 خلاف الأخفش 492

7 خلاف الأخفش 494

ومن ذلك صرفه صيغة منتهى الجموع المسمّى بها، إذ إنّ معنى الجمع قد زال عنها
فصرفها مراعاةً للمعنى، مع أنّ من عادة العرب مراعاة اللفظ والبناء أكثر من المعنى،
فالمستعمل في هذه المسألة هو عدم الصرف

ولعلّ أبرز دليل على اهتمام الأَخفش بالمعنى أنّه يرى أنّ المحذوف في اسم المفعول
معتل العين هو الواو الأولى الأصلية، فالواو الزائدة في مفعول جاءت لتؤدي معنى المفعولية،
لذلك كان بقاؤها وعدم حذفها أقرب إلى المنطق

سادساً الميل إلى مذهب الكوفيين

من خلال عرض المسائل النحوية التي وافق فيه الأَخفش البصريين والكوفيين، ومن
عادة الأَخفش في ذلك أن يقف موقفاً مستقلاً بين الطرفين ويخالف الجميع فهي الآراء التي تفرد
بها ونجده يميل إلى مذهب الكوفيين في قياسه على النادر والشاذ، والتي خالف بها نحاة مدرسة
البصرة، فمن هذه المسائل

جواز حذف نون المثني وجمع المذكر السالم وحذف الموصول الاسمي ، وتأكيد
عائد الصلة المحذوف والنسق عليه ، ويغني الفاعل عن الخبر إذا كان المبتدأ وصفاً دون أن
يتقدمه نفي أو استفهام

ويسدّ معمول اسم الفاعل مسدّ الخبر ، وإلغاء عمل ظن إذا تقدمت على معموليها ،
ونياحة الطرف غير المتصرف عن الفاعل ، ونيابة غير المفعول به مع وجوده ، وجواز

-
- 1 همع الهوامع 1 117
 - 2 همع الهوامع 6 275 وانظر شرح المفصل 2 435
 - 3 همع الهوامع 1 169 وانظر أوضح المسالك 2 167
 - 4 همع الهوامع 1 305 وانظر شرح الأشموني 1 240
 - 5 همع الهوامع 1 314
 - 6 همع الهوامع 2 5 وانظر شرح التسهيل 1 273
 - 7 همع الهوامع 2 164 وانظر شرح ابن عقيل 1 192
 - 8 همع الهوامع 2 229 وانظر شرح الأشموني 2 45
 - 9 همع الهوامع 2 267
 - 10 همع الهوامع 2 265 وانظر ارتشاف الضرب 3 1339

دخول إذا الشرطية على الجملة الاسمية وصرفه دون بقلة ، وترد إلا حرف عطف بمعنى
الواو ، ولا سيما من أدوات الاستثناء

وأجاز ورود الفعل الماضي حالاً ، ومميز كم الاستفهامية جميعاً

ومن الجارة تأتي لابتداء الغاية الزمانية ، وزيادة من ، والكاف تفيد الاستعلاء ،
وإعمال اسم الفاعل دون اعتماده على نفي أو استفهام ، وجوازه توكيد النكرة المحدودة ،
وواو العطف ترد زائدة ، وأو بمعنى الواو والعطف على الضمير المجرور من غير إعادة
الخافض

-
- 1 همع الهوامع 3 183 وانظر شرح التصريح 1 701
 - 2 همع الهوامع 3 209
 - 3 همع الهوامع 3 274،
 - 4 همع الهوامع 3 291
 - 5 همع الهوامع 4 47 وانظر الإنصاف 1 252
 - 6 همع الهوامع 4 78 وانظر ارتشاف الضرب 2 779
 - 7 همع الهوامع 4 213 وانظر شرح المفصل 8 11
 - 8 همع الهوامع 4 215 وانظر شرح التسهيل 3 138
 - 9 همع الهوامع 4 195 وانظر ارتشاف الضرب 4 1712
 - 10 همع الهوامع 5 81
 - 11 همع الهوامع 5 204 وانظر شرح الرضي 2 373 وشرح ابن عقيل 1 211
 - 12 همع الهوامع 5 231 وانظر الإنصاف 2 456
 - 13 همع الهوامع 5 248 وانظر ارتشاف الضرب 4 1991
 - 14 همع الهوامع 5 268 وانظر شرح الرضي 2 336 وشرح التسهيل 3 376

الفصل الخامس

موقف السيوطي من الأخفش

يشتمل موقف السيوطي من الأخفش على الآراء النحوية والصرفية ما بين موافقة الأخفش السيوطي للأخفش ومخالفته له

أولاً آراء الأخفش التي وافقه فيها السيوطي

تنثية الاسم المقصور

عند تنثية الاسم المقصور تُقلب ألفه ياء إن كانت زائدة على ثلاثة كملهي ومُعطى أو ثلاثة بدلاً عن ياء كرحى أو أصلية أو مجهولة وأميلت فيهما كبلى ومتى علمين

وذهب الأخفش إلى أن تنثية الأصلية والمجهولة إن أميلتا أو انقلبنا إلى الياء في حال نحو لدى وإلى قلبت ياء وإلا قلبت واوًا

واختار السيوطي ذلك بقوله والأصح إن أميلتا ياءً وإلا واوًا

حذف نون المثني وجمع المذكر السالم

فذهب كل من الأخفش والسيوطي إلى أن حذف النون في المثني وجمع المذكر السالم دليل الإضافة في نحو قوله تعالى [تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ] وقوله تعالى والمقيمي

الصلاة

محل الضمير في إِيَّاكَ

ذهب الأخفش إلى أن الضمائر المتصلة في إِيَّا وما يماثلها لواحق، فهي دليل على ما يراد به من متكلم أو مخاطب أو غائب، إفراداً وتنثية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيناً

- 1 همع الهوامع 1 146
- 2 همع الهوامع 1 148 وانظر ارتشاف الضرب 2 565
- 3 همع الهوامع 1 146
- 4 معاني القرآن للأخفش 1 162 وهمع الهوامع 1 162
- 5 همع الهوامع 1 162
- 6 سورة المسد 1 111
- 7 سورة الحج 22 37
- 8 همع الهوامع 1 211 وانظر ارتشاف الضرب 2 390

واختار ذلك السيوطي فقال إِيًّا للنصب وهو لفظ واحد يليه دليل مُراد به من متكلم وغيره
محلُّ إعراب العائد من صلة أَل

اختلف النحاة في حذف العائد من صلة أَل نحو الضاربُها زيدٌ هُنْدٌ على أقوال فقال
السيوطي لا يُحذف عائد أَل ومحلّه نصبٌ

واختار الأَخفش رأيَ السيوطي وقال إنّه منصوب المحل

أَيَّةُ تُمنع من الصرف للتأنيث والعلمية

قال السيوطي إذا أنثت أي بالتاء عند حذف ما تضاف إليه لم تُمنع الصرف إذ ليس
فيها إلا التأنيث

وهو في هذا تابع الأَخفش حيث ذهب إلى أنّها تُصرف عند التسمية، وذلك إذا سميت
امرأةً بأَيَّةٍ في الدار وحبته أن التسمية لمّا صارت بالمجموع صار التثوين بعض الاسم؛ لأنّه
وقع في الوسط

تأكيد عائد الصلة المحذوف والنسق عليه

ذهب الأَخفش إلى أنّه يجوز تأكيد عائد الصلة المحذوف والنسق عليه في نحو
جاء الذي ضربت نفسه أي ضربته نفسه، وفي نحو جاءني الذي كلمت وعمراً ،
أي كلمته وعمراً ، واختار السيوطي هذا المذهب

يُسبِك من الفعلين اسما فاعل وتدخل عليهما أَل عند الإخبار بها في الجملة الفعلية
إذا كان الإخبار بأل والمخبر عنه غيره أي غير المتنازع فيه، فذهب الأَخفش إلى أنّه
يُسبِك من الفعلين اسما فاعل وتدخل أَل عليهما ويؤفياً عواندهما، ويجعلها جميعا كشيء واحد،

1 همع الهوامع 1 211

2 همع الهوامع 1 307

3 همع الهوامع 1 307

4 همع الهوامع 1 312

5 همع الهوامع 1 312

6 همع الهوامع 1 314

7 همع الهوامع 1 314

ويعطف مفرد على مفرد، فيقال في الإخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد الضاربُ
زيداً والضاربةُ هو أنا

ووافق السيوطي الأخفش فقال وقياس قول الأخفش الظَّائِنَةُ إِيَّاهُ وَالظَّانُّ عَالِمًا زَيْدًا
أنا

أصل المرفوعات المبتدأ أم الفاعل

ذهب الأخفش والسيوطي إلى أن كلاهما أصلان وليس أحدهما بمحمولٍ على الآخر،
ولا فرغ عنه

يحذف الخبر وجوباً في ضربي زيداً قائماً

يُحذف الخبر وجوباً عند السيوطي والأخفش، فذهب الأخفش إلى أنَّ الخبر في نحو ضربي
زيداً قائماً يُقَدَّرُ قبل قائماً وتقديره ضربي زيداً ضربُهُ قائماً لما فيه من قِلَّةِ الحذف

وقال السيوطي جاز نصب قائماً ونحوه على الحال

رفع الاسم بعد أفعال مضافاً إلى ما الموصولة بكان أو يكون

جوز الأخفش الرفع بعد أفعال مضافاً إلى ما الموصولة بكان أو يكون نحو أخطبُ ما
كان أو ما يكون الأميرُ قائمٌ برفعه خيراً عن أخطبُ

واختار السيوطي الرفع عند الإضافة

الحال يغني عن خبر المبتدأ

ذهب السيوطي والأخفش إلى أنَّ الحال يُغني عن خبر المبتدأ في نحو زيدٌ قائماً

1 همع الهوامع 5 304 وانظر شرح الرضى 4 44

2 همع الهوامع 5 305

3 همع الهوامع 2 3 وانظر شرح الرضى 1 67

4 همع الهوامع 2 3

5 همع الهوامع 2 45 وانظر مغني اللبيب 2 615

6 همع الهوامع 2 45

7 همع الهوامع 2 41

8 همع الهوامع 2 41

9 همع الهوامع 2 27

أي ثبت قائماً، وقرئ قوله تعالى [وَنَحْنُ عُصْبَةٌ] بالنصب

لغات لات

ذهب السيوطي والأخفش إلى أنها لا زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة كما زيدت على تُمَّ
ورُبَّ فقيل تُمَّتَ ورُبَّتَ

الاختلاف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها

ذهب الأخفش إلى أن الضمير المتصل بعسى في موضع رفع، واستعير لفظ النصب

لرفع

ووافقه السيوطي فقال حق عسى إذا اتصل بها ضميران لا يكون إلا بصورة المرفوع هذا هو
المشهور في كلام العرب، وبه نزل القرآن

جواز حذف اسم إنَّ

ذهب السيوطي والأخفش إلى جواز حذف الاسم في باب إنَّ وأخواتها للعلم به، فقال

الأخفش إنَّ بك زيداً مأخوذاً أي إنه

وحكى إنَّ بك مأخوذاً أخواك

واستدل بقول الشاعر

ولكن زنجياً عظيماً المشافر

فلو كنت ضيباً عرفت قرابتي

أي ولكنة

1 همع الهوامع 27 2 وانظر ارتشاف الضرب 3 1136

2 سورة يوسف 12 14

3 همع الهوامع 2 120

4 مغني اللبيب 1 253 وأوضح المسالك 1 205

5 همع الهوامع 2 145 وانظر شرح الرضى 2 447

6 همع الهوامع 2 145

7 همع الهوامع 2 162

8 همع الهوامع 2 162

9 همع الهوامع 2 162

10 همع الهوامع 2 162

وقياساً على ذلك يجوز حذف اسم إنَّ ما دلَّ عليه دليل في الجملة، وهو الاسم الظاهر بعده

أصل كأنَّ هل هي بسيطة أم مركبة

ذهب الأخفش ووافق السيوطي إلى أنها مركبة من أنَّ وكاف التشبيه، وأصل كأنَّ زيداً أسدٌ، إنَّ زيداً كأسدٍ فالكاف للتشبيه، وإنَّ مؤكدة له ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما دخلت الكاف على إنَّ وجب فتحها؛ لأنَّ إنَّ المكسورة لا تقع بعد حرف الجر

ليتما تليها الجملة الفعلية

ذهب السيوطي ووافق الأخفش إلى أنَّ ليتما لا تليها الجملة الفعلية،

فقال الأخفش إنه لم يُسمع قط ليتما يقوم زيدٌ

إنَّ هل تأتي حرف جواب بمعنى نعم

ذهب السيوطي والأخفش إلى أنها ترد حرف جواب بمعنى نعم، فلا تعمل شيئاً،

وتتصل بها هاء السكت، لقوله إنه، أي نعم

اللام الداخلة على خبر إنَّ لام الابتداء أو لام جواب القسم

ذهب الأخفش إلى أنَّ اللام للابتداء في نحو لزيدٌ أخوك، أُخِرَتْ لأنها للتأكيد، وإنَّ

للتأكيد فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد، والعرب لا تجمع على حرفين لمعنى واحد إلا في

ضرورة وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما

1 همع الهوامع 2 162

2 همع الهوامع 2 148 وانظر مغني اللبيب 1 191

3 همع الهوامع 2 148

4 همع الهوامع 2 189

5 همع الهوامع 2 190

6 همع الهوامع 2 190

7 همع الهوامع 2 180

8 همع الهوامع 2 180

واستدل على أنها لام الابتداء أنها إذا دخلت على المنصوب بظننتُ أوجب له الرفع،
وأزالت عنه عمل ظننتُ، فيقال ظننتُ زيداً قائماً ، فإذا أدخلت اللام على زيد قيل ظننتُ
لزيد قائمٌ فأوجب له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوباً فدلَّ على أنها لام الابتداء ، واختار
السيوطي هذا المذهب فقال هي لام الابتداء أُخرت كراهة توالي توكيدين

اللام المتصلة في خبر إن المكسورة المخففة

قال السيوطي تخفَّف إن فتهمل غالباً وتلزم اللام إن خيفَ لبسٌ بالنافية وهي الابتدائية
فاللام عنده للابتداء ، وذهب الأخفش إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزممت
للفرق

إلغاء عمل ظنَّ إذا توسطت بين معموليها

ذهب السيوطي ووافقه الأخفش إلى أنَّ إلغاء عمل ظنَّ واجبٌ عند توسط العامل بين
المعمولين أو تأخره عنهما ، فتتصب ظننتُ وأخواتها المفعولين إذا تقدمت عليهما، فإن وقعت
متوسطة في نحو زيدٌ ظننتُ منطلقٌ جاز نصب الاسمين ورفعهما
هل شرط الاشتغال أن ينتصب الضمير والسابق من جهة واحدة
ذهب السيوطي إلى أنَّ الاسم المنصوب على الاشتغال في نحو الكتابَ قرأتهُ مفعول
به لفعل محذوف يفسره المذكور واختار ذلك الأخفش
وجوب حذف عامل المصدر

قال السيوطي يجب حذف عامل المصدر إذا كان بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعله
مستعملاً كسقياً ورعياً أو مهملاً أي غير موضوع في لسان العرب كدفرا بمعنى ننتاً وغيرها،
وأفةٌ ونفَّةٌ فيُقَدَّرُ للثلاثة فعلٌ في معناه

1 همع الهوامع 2 177

2 همع الهوامع 2 171

3 همع الهوامع 2 180

4 همع الهوامع 2 180

5 همع الهوامع 2 227

6 همع الهوامع 2 228

7 همع الهوامع 5 153

8 همع الهوامع 5 153

9 همع الهوامع 3 105

وذهب الأخفش إلى أنه يُقاس عليه وليس مقتصرًا على السماع

عمل الفعل في مصدر بين مؤكّد ومبيّن

منع الأخفش والسيوطي عمل الفعل في مصدرين مؤكّد ومبيّن

تتصرف دون بقلة

ذهب السيوطي إلى أنها تتصرف لكن بقلة وخرَج الأخفش عليه قوله تعالى [وَمِمَّا

دُونَ ذَلِكَ] . فقال دون مبتدأ، وبُني لإضافته إلى مبنيّ

ضمة غيرُ هل هي إعراب أم بناء

ذهب الأخفش وتابعه السيوطي إلى أنّ ضمة غيرُ في نحو ليسَ غيرُ ليست ضمة

بناء وإنما هي ضمة إعراب، وكان يعربها اسم ليس والخبر محذوف

هل تأتي كيف ظرفاً

قال السيوطي والغالبُ في كيف أن تكون استفهاماً إمّا حقيقةً نحو كيف زيدٌ أو

غيره نحو قوله تعالى [كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ]

فقد وافق الأخفش الذي ذهب إلى أنّها ليست ظرف ، وإنما اسم كبقية الأسماء المبنية

فهي في موضع رفع في نحو كيف زيدٌ وفي موضع نصب في نحو كيف كنت

1 همع الهوامع 3 107

2 همع الهوامع 3 103

3 همع الهوامع 3 101

4 همع الهوامع 3 209

5 سورة الجن 72 11

6 همع الهوامع 3 209 وانظر شرح التسهيل 2 234 وارتشاف الضرب 3 1450

7 همع الهوامع 3 194 وانظر مغني اللبيب 1 158

8 همع الهوامع 3 194

9 همع الهوامع 3 214

10 سورة البقرة 2 28

11 همع الهوامع 3 214 وانظر مغني اللبيب 1 206

تقديم المستثنى على المستثنى منه وصفته

ذهب الأخفش إلى أنه يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وصفته إذا كان المستثنى منه ظرفاً أو مجروراً أو حالاً

مثال ما جلس إلا زيدٌ عندك، وما مرَّ إلا عمروٌ بك، وما جاء إلا زيدٌ راكباً ، واختاره

السيوطي

العطف على غير الاستثنائية بـ لا

إذا جاءت غير للاستثناء فذهب الأخفش إلى جواز العطف بعدها بـ لا فيقال جاءوا غيرَ زيدٍ ولا عمروٍ إمّا على تقدير زيادة لا ، وإمّا على الحمل على المعنى؛ لأنَّ الاستثناء في معنى النفي

فقولهم جاء القومُ إلا زيداً في معنى جاء القوم لا زيداً و غير في الأصل تعطي النفي ، ووافق السيوطي الأخفش على مذهبه في جواز العطف بعدها بـ لا

الفصل بين الموصوف وصفته بإلا

ذهب السيوطي موافقاً للأخفش إلى أنه لا يُفصل بين الموصوف وصفته بإلا فلا يقال جاءني رجلٌ إلا راكبٌ، لأنَّهما كشيء واحد فلا يُفصل بينهما بها

أصل لا سيما الاستثنائية

ذهب السيوطي موافقاً للأخفش إلى أن أصل سيّ سويّ فعينه واو ساكنة، قلبت ياء لسكونها وأدغمت في الياء، وقد حكى كل منهما بتخفيف الياء فيها وتسكينها

1 همع الهوامع 3 277 وانظر شرح الأشموني 2 419

2 همع الهوامع 3 276

3 همع الهوامع 3 280

4 همع الهوامع 3 280

5 همع الهوامع 3 275

6 همع الهوامع 3 275

7 همع الهوامع 3 291

8 همع الهوامع 3 294

ورود الفعل الماضي حالاً

ذهب السيوطي موافقاً للأخفش إلى أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً بدون تقدم قدّ والواو عليه واحتج الأخفش على ذلك بالنقل والقياس

فالنقل في نحو قوله تعالى [هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا] وقوله تعالى [حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ] وأمّا القياس فلأنّ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو

مررتُ برجلٍ قاعدٍ وغلّامٍ قائمٍ، جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو مررتُ بالرجلِ قاعداً وبالغلّامِ قائماً

دخول الواو على الجملة الحالية

ذهب الأخفش في الجملة الحالية إلى أنه إن كان خبر المبتدأ فيها مشتقاً متقدماً لم يجز دخول الواو عليه، فلا يقال جاء زيدٌ وحسنٌ وجهه واختار السيوطي هذا المذهب

جواز مجيء الحال من المضاف إليه

ذهب الأخفش وتابعه السيوطي إلى أنه يجوز مجيء الحال من المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه أو مثل جزئه بصحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه

1 همع الهوامع 4 94

2 همع الهوامع 4 94 وانظر الإنصاف 1 252 وشرح الرضي 4 54 ومغني اللبيب 1 173

3 سورة يوسف 12 65

4 سورة النساء 4 90

5 الإنصاف 1 252

6 همع الهوامع 4 47

7 همع الهوامع 4 42

8 همع الهوامع 4 24

9 همع الهوامع 4 21

فمثال ما هو جزؤه قوله تعالى [وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ] ، ومثال ما هو مثل جزئه قوله تعالى [وَاتَّبَعَ مَلَّةً إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا]

الكاف الاسمية الجارة مرادفة لكلمة مثل

ذهب السيوطي موافقاً للأخفش إلى أن الكاف تأتي كثيراً مرادفة لكلمة مثل في النشر نظراً لكثرة السماع وعلى هذا يجوز في زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع والأسد مخفوضاً بالإضافة

هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض

قال السيوطي إذا كان المُقْسَمُ به الله وُعُوضٌ عن حذف الباء هاء محذوفة الألف لالتقاء الساكنين، أو ثابتة لأنَّ الثاني مُشَدَّدٌ فنزل منزلة دابة، مع وصل ألفه وقطعها نحو هالله، هالله هالله، هالله، أو عُوْضٌ همزه ممدودة مفتوحة نحو اللهُ لأفعلنَّ، والجرُّ يكون حال التعويض بالعوض أي بالعوض من الهمزة أو ها أو بالحرف المحذوف منه

وتابعه الأخفش في هذا المذهب؛ لأنَّه شبيهه بتعويض الواو من الباء والتاء من الواو ولا

خلاف في كون الجر بهما، فكذا ينبغي في ها والهمزة

إضافة المصدر للظرف

قال السيوطي ويُضاف المصدر لظرف فيعمل فيما بعده رفعاً ونصباً كالمنون نحو عرفتُ انتظارَ يومِ الجمعةِ زيداَ عمراً ووافقه الأخفش حيث ذهب إلى أنه يتعين نصب على المفعولية أو الرفع على الفاعلية كالمصدر المنون

1 سورة الحجر 15 47

2 سورة النساء 4 125

3 همع الهوامع 4 197

4 همع الهوامع 4 197 وانظر الجني الداني 79 197

5 همع الهوامع 4 233

6 همع الهوامع 4 234

7 همع الهوامع 5 75

8 همع الهوامع 5 75

إضافة اسم الفاعل لمفعوله

ذهب الأخفش إلى أن اسم الفاعل يضاف لمفعوله جوازاً في نحو قوله تعالى [هَدْيًا

بَالِغِ الْكَعْبَةِ] وقوله تعالى [إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ]

ومحله نصبٌ وزال التتوين أو النون في مكرماك ومكرموك ليس للإضافة؛ لأنَّ موجب
النصب المفعولية وهي محققة، وموجب الجر الإضافة وليست محققة، إذ لا دليل عليها إلا
الحذف المذكور ولم يتعين سبباً

واختار السيوطي مذهب الأخفش في جواز ذلك

فاعل نعم وبئس اسماً موصولاً

ذهب الأخفش إلى أنه يجوز أن يكون فاعل نعم وبئس اسماً موصولاً في الذي الجنسية،
أي إذا قُصدَ بها الجنس حيث يجيز نعم الذي يفعل زيداً، ولا يجيز نعم مَنْ يفعل

واختاره السيوطي فقال ومقتضى النظر الصحيح ألا يجوز مطلقاً ولا يمنع مطلقاً بل
إذا قُصدَ به الجنس جاز أو العهد مُنَع

دخول لام الابتداء على نعم وبئس في نحو إنَّ محمداً لنعم الرجل

ذهب السيوطي إلى جواز دخول لام الابتداء على الفعل الجامد في نحو إنَّ زيدا لنعم
الرجل؛ لأنه لكونه للإنشاء يستلزم الحضور فأشبه المضارع، ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم
وأجازه الأخفش؛ لأنَّ نعم وبئس عنده اسمان

1 همع الهوامع 5 83

2 سورة المائدة 5 95

3 سورة آل عمران 3 9

4 همع الهوامع 5 83

5 همع الهوامع 5 83

6 همع الهوامع 5 37

7 همع الهوامع 5 37

8 همع الهوامع 2 174

9 همع الهوامع 2 174

ورود أيًا متعجباً منه

منع السيوطي موافقاً للأخفش ورود أيًا الموصول بالماضي متعجباً منه في نحو ما أحسن أيهم

توكيد المحذوف

ذهب الأخفش إلى أن توكيد المحذوف غير جائز وحجة ذلك أن المحذوف إيجاز والتوكيد إطناب، فهما متناقضان حيث لم يجز توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي في نحو الذي ضربت زيداً، فأفسد أن يقال الذي ضربت نفسه زيداً

واختار السيوطي هذا المذهب ؛ لأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض

أجاز الأخفش العطف على الضمير المتصل المخفوض بدون إعادة الخافض ، وعلل لذلك بوروده في التنزيل وكلام العرب

في نحو قوله تعالى [وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ]

ووافقه السيوطي واحتج بوروده في الفصيح بغير عود لقول الشاعر

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

القطع في البذل على إضمار مبتدأ

ذكر السيوطي أنه يجوز القطع في البذل على إضمار مبتدأ كالاتباع فيما فصل به جمع أو عدد نحو مررتُ برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ وربعةٍ، بجرٍ قصيرٍ وطويلٍ وربعةٍ على البدلية أو

1 همع الهوامع 5 59

2 همع الهوامع 5 60 وانظر ارتشاف الضرب 4 2069

3 همع الهوامع 2 206 وانظر مغني اللبيب 2 629

4 همع الهوامع 2 205

5 همع الهوامع 5 268 وانظر شرح التسهيل 3 376 وارتشاف الضرب 4 2013 وأوضح المسالك 3 67

6 سورة النساء 4 1

7 همع الهوامع 5 268

رفعهما على القطع بتقدير أحدهم قصير، والثاني طويل، والثالث ربعة أي غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضاً ، نحو مررتُ بزَيْدٍ أَخوك وهو رأي الأَخفش

جواز حذف المبدل منه وإبقاء البدل

ذهب السيوطي موافقاً للأخفش إلى جواز حذف المبدل منه وإبقاء البدل في نحو أحسن إلى الذي وصفت زيدا، أي وصفته ، واستدلَّ بقوله تعالى [وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتِكُمُ الْكَذِبَ]

عطف النكرة المقصودة أو اسم الإشارة على المنادى

منع السيوطي موافقاً للأخفش عطف نكرة مقصودة أو اسم إشارة على المنادى فلا يُقال يا زيدُ ورجلٌ ولا وهذا

أما الأول فلأنَّ أَل لا تحذف إلا إذا ولي الاسم حرف النداء، وأما الثاني فلأنَّ المُشار لا يكون منادى إلا إذا وليه حرف نداء

أسماء الأفعال لا محلَّ لها من الإعراب

ذهب السيوطي إلى أنَّ أسماء الأفعال نائبة عن الفعل، أي عاملة عمله وتكون مع ذلك غير متأثرة بالعوامل لا لفظاً ولا محلاً، وتلزم النيابة عن أفعالها ، فتعمل عملها ولا تتأثر هي بالعوامل فأنشبت الحروف العاملة عمل الفعل وهي إنَّ وأخواتها، فإنَّها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل، فأسماء الأفعال لا محلَّ لها من الإعراب وهو اختيار الأخفش

1 همع الهوامع 222 5

2 همع الهوامع 222 5

3 همع الهوامع 222 5

4 همع الهوامع 222 5

5 سورة النحل 16 116

6 همع الهوامع 285 5

7 همع الهوامع 286 5

8 همع الهوامع 51 1

9 همع الهوامع 51 1 وانظر ارتشاف الضرب 5 2311

محلُّ الضمائر المتصلة بأسماء الأفعال

ذهب الأخفش إلى أن محل الضمير جرُّ بالإضافة ؛ لأنه رُوي عن عرب فصحاء عليّ
عبدُ الله زيدا، جرُّ عبدِ الله، فتبيّن أنّ الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه

واختاره السيوطي

يُمنع من الصرف وزن فُعَلِ المؤكَّد به

إذا سُمِّي بفُعَلِ المؤكَّد به فذهب الأخفش والسيوطي إلى صرفه ؛ لأنَّ العدل إنما كان
حال التأكيد فإن نكَّر بعد التسمية صُرِفَ

منع المصروف من الصرف

ذهب السيوطي موافقاً للأخفش إلى جواز منع المصروف من الصرف للضرورة في
الشعر، ومُنِع ذلك في الاختيار، واستدلوا لرأيهم بورود السماع بذلك كثيراً لقول الشاعر

بشَبِيبَ غَائِلَةَ الشُّغُورِ غَدُورُ

فقد منع صرف بشبیب مع أنه ليس فيه إلا العلمية، وهي وحدها لا تقتضي المنع

تقع أل زائدة غير لازمة

قال السيوطي تقع أل زائدة غير لازمة وهي الداخلة على بعض الأعلام والأحوال
والتمييز والمضاف إلى تمييزه وكذلك في نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك، ومما أتبع

1 همع الهوامع 5 125

2 همع الهوامع 5 126

3 همع الهوامع 1 91 وانظر شرح التصريح 2 222

4 همع الهوامع 1 91

5 همع الهوامع 1 121

6 همع الهوامع 1 121 وانظر شرح التصريح 2 228

7 همع الهوامع 1 277

فيه المقرون بأل بهما فذهب الأخفش وتابعه السيوطي إلى أنه نكرة، و أل فيه زائدة ليصحّ اتباعه بهما إذ ليسا بمعرفتين

رافع الفعل المضارع

ذهب السيوطي موافقاً للأخفش إلى أنّ عامل الرفع في الفعل المضارع هو تجرده من النواصب الجوارم

تقديم جواب الشرط على الأداة

قال الأخفش يجوز تقديم جواب الشرط على الأداة سواء كان ماضياً أو مضارعاً نحو قمت إن قمت، وأقوم إن قمت ، ووافقه السيوطي على ذلك

وجود الضرائر في النثر

ذهب السيوطي موافقاً للأخفش إلى جواز ورود الضرورة في النثر وذلك للتناسب والسجع واستدلّ الأخفش لذلك بحديث رواه ابن ماجة عن النبي ﷺ قال ارْجِعْنَ مَا زُورَاتٍ غَيْرَ مَا زُورَاتٍ والقياس موزورات بالواو

النسب إلى فعولة

ذهب الأخفش وتابعه السيوطي إلى أنه يُنسب إليه على لفظه حيث يُقال في شنوءة

شنوئي

-
- 1 همع الهوامع 1 277 وانظر شرح التسهيل 1 261 وارتشاف الضرب 2 990
 - 2 همع الهوامع 1 277
 - 3 همع الهوامع 1 273
 - 4 همع الهوامع 2 273 وانظر شرح المفصل 7 12 وأوضح المسالك 3 162
 - 5 همع الهوامع 4 234 وانظر شرح التسهيل 4 85
 - 6 همع الهوامع 4 232
 - 7 همع الهوامع 5 350
 - 8 همع الهوامع 5 350 وانظر ارتشاف الضرب 5 2377
 - 9 جزء من حديث في الجامع الصغير للسيوطي 1 64 برقم 939 وفي سنن ابن ماجة كتاب الجنائز باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز 1 502، 503 برقم 1578
 - 10 همع الهوامع 6 164 وانظر شرح التصريح 2 97
 - 11 همع الهوامع 6 164

فُعَلَّ من أوزان المجرّد الرُّباعي

ذهب السيوطي موافقاً للأخفش إلى أنّ فُعَلَّ من أبنية الرباعي المجرّد بالضم والسكون وفتح اللام الأولى نحو جُحَدَبُ بالجيم والحاء المهملة والموحدة

الحروف المصمتة تختص ببناء الكلمة في لغة العرب

قال الأخفش أُصممت الحروف أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت خماسية فما فوق، فلا يوجد كلمة خماسية فما فوق في كلام العرب إلا وفيها من الحروف المذالقة أو الألف ولا تتفرد المصمتة بكلمة خماسية

ووافقه السيوطي في سبب تسميتها بالمصمتة فقال سميت الحروف المصمتة بذلك؛ لأنها أُصممت فلم تدخل في الأبنية كلها

زيادة الألف بعد واو الجماعة في الفعل الماضي

ذهب الأخفش والسيوطي إلى أنها فُصل بها بين واو الجمع وواو النسق في نحو كفروا وردّوا وجاءوا، ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها واستدلوا لذلك في نحو قوله تعالى [الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ]

ثانياً آراء الأخفش التي خالفه فيها السيوطي –

الخلاف في أقسام الكلام

خالف السيوطي الأخفش في أقسام الكلام فجعلها الأخفش ستة خبر واستخبار وأمر ونهي ونداء وتمنّ

1 همع الهوامع 6 12

2 همع الهوامع 6 13 وانظر أوضح المسالك 3 304

3 همع الهوامع 6 298 وانظر ارتشاف الضرب 1 21

4 همع الهوامع 6 297

5 همع الهوامع 6 225

6 همع الهوامع 6 224

7 سورة محمد 47 1

8 همع الهوامع 1 34 وانظر الإتيان في علوم القرآن 3 192

بينما جعلها السيوطي قسمين فقال وهو خبر إن احتمل الصدق والكذب وإلا فإنشاء والأصح انحصاره في القسمين الأولين ورجوع بقية المذكورات إليها

من حالات المضارع أن يتعين فيه الاستقبال

قال السيوطي إنَّ من حالات المضارع التي يتعيَّن فيها الاستقبال هي سبقه بلام القسم أو لا النافية

وذهب الأخفش إلى بقاءه على الاحتمال معهما أي الحال والاستقبال، فقد دخلت لا النافية على الحال في قوله تعالى [قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ]

إعراب الأسماء الستة

ذهب السيوطي إلى أنَّ الأسماء الستة ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء وذهب الأخفش إلى أنَّها معربة بحركات مقدَّرة في حروف الألف والواو والياء رفعاً ونصباً وجرأً، وأنه أُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر

واستدلَّ لذلك بأنَّ أصل الإعراب حركات ظاهرة أو مقدرة، فإنَّ أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل له

تنثية أسماء العدد وجمعها

ذهب السيوطي إلى أنَّ أسماء العدد لا تنثي ولا تجمع خلافاً للأخفش غير مائة وألف للاستغناء عنها حيث يغني عن تنثية ثلاثة ستة، وعن تنثية خمس عشرة، وعن تنثية عشرة عشرون وعن جمعها تسعة وخمسة عشرة، وثلاثون، ولما لم يكن لفظ يُغني عن تنثية مائة وألف وجمعها تنثياً وجمعاً

1 همع الهوامع 1 35

2 همع الهوامع 1 23

3 همع الهوامع 1 26

4 سورة الأنعام 5 60

5 همع الهوامع 1 122

6 همع الهوامع 1 122

7 همع الهوامع 1 138

8 همع الهوامع 1 144 وانظر ارتشاف الضرب 2 551

إعراب المثني وجمع المذكر السالم

ذهب الأخفش إلى أن الحروف في المثني وجمع المذكر السالم ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدلُّ على الإعراب أي هي دلائل الإعراب ؛ لأنه يرى أن إعرابهما بحركات مقدرة فيما قبل الألف والواو والياء أي على الدال في الزيدان والزيدين والزيدين

فمذهبه أن الحروف دلائل إعراب بمعنى أنها إذا وجدت الحروف وُجد الإعراب ، وقال السيوطي ليس الإعراب في المثني والجمع بمقدرة قبلها أو فيها أو دلائل أو بالبقاء والانقلاب

حركة جمع المؤنث السالم حالة النصب بالكسرة والجر بالفتحة في الممنوع من الصرف هل هي إعراب أم بناء

ذهب الأخفش إلى بنائهما في الحال المذكورة وقال إنهما يعربان في حالين وبينان في حالٍ ، واحتجَّ بأنَّ أمسٍ كذلك

وذهب السيوطي إلى أنها واسطة لا مبنية ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما، ولسكون آخرها وصلًا بعد ساكن نحو قاف، سين، وليس في المبنيات ما يكون كذلك وحركتهما في ذلك حركة حكاية لا حركة إعراب ولا بناء

إعراب الأفعال الخمسة

ذهب السيوطي إلى أن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون وتتصب وتجزم بحذفها وذهب الأخفش إلى أن الإعراب فيها بحركات مقدرة على ما قبل الحروف الثلاثة في نحو يقومان ويقومون وتقومين، والنون دليل عليها، لأنها تحذف في حالتي النصب والجزم لذلك فهي ليست علامة إعراب، فالإعراب عند الأخفش مقدَّر

1 همع الهوامع 1 161 وانظر ارتشاف الضرب 2 569

2 همع الهوامع 1 161

3 همع الهوامع 1 57

4 همع الهوامع 1 57

5 همع الهوامع 1 175

6 همع الهوامع 1 175

حذف نون الوقاية من الأفعال الخمسة

ذهب الأخفش إلى أن المحذوف نون الوقاية ؛ لأنها لا تدلُّ على إعراب فهي أولى بالحذف خالفه السيوطي حيث ذهب إلى أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية

تسهيل همزة الفعل المضارع المهموز الآخر حالة الجزم

ذهب السيوطي إلى أن المهموز الآخر من الأفعال المضارعة نحو يقرأ ويُقريء ويوضوُ يجوز تسهيل همزه حالة الجزم

وأجاز الأخفش التسهيل في الأفعال الماضية نحو قرئت وتوضيتُ وهي لغة ضعيفة

الضمائر المتصلة المرفوعة حروف كتاء التانيث

ذهب السيوطي إلى أن النون في جمع الإناث والألف في المثني والواو لجمع الذكور وياء المخاطبة ضمائر متصلة للرفع والنصب والجر وليست حروف علامات كتاء التانيث

وذهب المازني إلى أنها حروف علامات كتاء التانيث في قامتُ لا ضمائر والفاعل مستكنٌ في الفعل ، ووافقه الأخفش في الياء

والدليل الذي استند إليه المازني هو أن الضمير لمَّا استكنَّ في فَعَلتُ وفَعَلتُ استكنَّ في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للقرب كما جيء بالتاء في فَعَلتُ للفرق

واستند الأخفش في قوله إلى أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة، ولمَّا كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج للفرق بينهما فجعلت الياء علامة للمؤنث

1 معاني القرآن للأخفش 1 162 وجمع الهوامع 1 177

2 همع الهوامع 1 177

3 همع الهوامع 1 180

4 همع الهوامع 1 180

5 همع الهوامع 1 194

6 همع الهوامع 1 195

7 همع الهوامع 1 195

8 همع الهوامع 1 195

9 همع الهوامع 1 196

ضمير الغائب عارٍ عن المشاهدة فيحتاج إلى ما يفسره

ذكر السيوطي أنّ ضمير الغائب عارٍ عن المشاهدة فيحتاج إلى ما يفسره، وأصل المفسّر الذي يعود عليه أن يكون مقدّماً، ليُعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسّره مثل لقيتُ زيداً وعمراً يضحك، فضمير يضحك عائداً على عمرو

وكان الأخفش يذهب إلى مخالفة الأصل السابق في تقديم المفسّر فيؤخر عن الضمير وذلك عندما يُبدل منه المفسّر نحو اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم يعود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبةً

إذا كان الضمير متصلاً بفاعل مُقدّم ومفسّره مفعول مؤخر، كضربَ غلامه زيداً، فقد أجاز الأخفش أن يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبةً خلافاً للسيوطي الذي منع ذلك موقع ضمير الشأن أو القصة من الإعراب

قال السيوطي ويبرز ضمير الشأن أو القصة مبتدأً واستدلّ له في نحو قوله تعالى [قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ]

ومنع الأخفش وقوعه مبتدأً فقال لا يقع إلا معمولاً

وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها

سمي ضمير الفصل بذلك ؛ لأنّه فصلٌ به بين المبتدأ والخبر وبين الخبر والنعته وبين الخبر والتابع ؛ لأنّ الفصل به يوضح كون الثاني خبراً لا تابعاً، واشترط السيوطي لضمير الفصل أن يكون واقعاً بين متلازمين مثل كان زيدٌ هو أخاك

1 همع الهوامع 1 227

2 همع الهوامع 1 227 وانظر ارتشاف الضرب 2 943

3 همع الهوامع 1 226 وانظر شرح ابن عقيل 2 105 ومغني اللبيب 2 492

4 همع الهوامع 1 226

5 همع الهوامع 1 227

6 سورة الإخلاص 1 112

7 همع الهوامع 1 234 وانظر ارتشاف الضرب 2 948

8 همع الهوامع 1 235

ولكن قُرِيء في الشواذ قوله تعالى [هُوَ لَأَبْنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ] . بنصب أظهر

حيث جَوَزَ الأَخْفَش وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها

أل هل هي حرف تعريف أو اسم موصول

زعم السيوطي أَنَّ أل اسم موصول بمعنى الذي وفروعه خلافاً للأخفش الذي رأى أَنَّها حرف تعريف وهمزته وصل وليست موصولة

واستدلَّ بتخطي العامل بها ورُدُّ بعود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقي رَبَّهُ

ما المصدرية بين الاسمية والحرفية

زعم السيوطي أَنَّ ما موصول حرفي ؛ لأنه يؤول مع صلته بمصدر

وذهب الأخفش إلى أَنَّها اسم مفتقرة إلى ضمير ؛ لأنه لو قيل يعجبني ما قمت، فتقديره القيام الذي قمته

ما فيه أل من الموصولات فهو معرفة

ذهب الأخفش إلى أَنَّ ما فيه أل من الموصولات تعرّف بها وما ليست فيه نحو مَنْ وما فتعرّف لأنه في معنى ما هي فيه

وزعم السيوطي أَنَّ تعريف الموصول بعهد الصلة لا بأل ونيتّها وأنَّ مَنْ وَمَا

الاستفهاميتين نكرتان

الذي بمنزلة مَنْ الموصولية

ذهب الأخفش إلى أَنَّ الاسم الموصول الذي يشبه مَنْ الموصولية، حيث يكون للواحد

والمتنى والجمع بلفظ واحد

1 سورة هود 11 78

2 معاني القرآن للأخفش 1 386 وهمع الهوامع 1 235

3 همع الهوامع 1 288

4 همع الهوامع 1 291 وانظر الجني الداني 22 وشرح الأشموني 1 156

5 همع الهوامع 1 279

6 همع الهوامع 1 281 وانظر شرح التسهيل 1 223 ومغني اللبيب 1 305

7 همع الهوامع 1 289

8 همع الهوامع 1 290

9 همع الهوامع 1 285 وانظر ارتشاف الضرب 2 1004

واستدلَّ بقول الشاعر

أُولَئِكَ أَشْيَاخِي الَّذِي تَعْرِفُونَهُمْ

قال السيوطي ولم يُسمع ذلك في المثنى

جواز مجيء الحال من العائد المنصوب بشرطه إذا كانت مقدمة في التقدير

ذهب السيوطي إلى جواز مجيء الحال من العائد المحذوف المنصوب بشرطه إذا كانت مقدمة في التقدير نحو هذه التي مجردة عانقتُ ومنع الأخفش ذلك

عامل الرفع في المبتدأ والخبر

ذهب الأخفش إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً، لأنه طالب لهما فعمل فيهما،

وخالفه السيوطي فذهب إلى أن المبتدأ والخبر مترافعان كل منهما يرفع صاحبه

الضمير العائد في جملة الخبر على المبتدأ

ذهب السيوطي إلى أن الأصل في الربط بين المبتدأ والخبر إذا كان جملة هو الضمير العائد على المبتدأ ولهذا يربط به مذكوراً أو محذوفاً

خلافاً للأخفش الذي ذهب إلى أن تكرار المبتدأ بمعناه بدلاً عن الضمير المتصل في

الخبر نحو زيدٌ جاءني أبو عبد الله، إذا كان كنيته

الضمير العائد على المبتدأ بدلاً من بعض الجملة المُخبر بها

أجاز الأخفش في الربط بين المبتدأ والخبر وجود ضمير عائد على المبتدأ بدلاً من

بعض الجملة المُخبر بها نحو حُسْنُ الجاريةِ أعجبتني هو فأعجبتني خبر حُسْنُ

1 همع الهوامع 1 285

2 همع الهوامع 1 314

3 همع الهوامع 1 314

4 همع الهوامع 2 8

5 همع الهوامع 2 8

6 همع الهوامع 2 18

7 همع الهوامع 2 20 وانظر أوضح المسالك 1 140

ولا رابط فيها فربط البديل الذي هو هو إذ هو بدل من الضمير المؤنث المستتر في
أعجبتني العائد على الجارية، وهو عائد على الحُسن

خلافاً للسيوطي الذي رأى أنّ أصل الربط بينهما هو الضمير العائد على المبتدأ سواء
كان مذكوراً أو محذوفاً

دخول بعض النواسخ على المبتدأ إذا كان موصولاً تضمن معنى الشرط
فذهب السيوطي إلى جوازه ومنعه الأَخْفَش ؛ لأنّ ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه
ما قبله

جواز تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مصدر مؤول
ذهب السيوطي إلى أنه يُمنع تأخير الخبر ويجب تقديمه على المبتدأ عندما يكون مسنداً
دون أمّا إلى أنّ المفتوحة المشددة وصلتها في نحو [وَأَيَّةٌ هُمْ أَنَا حَمَلْنَا] إذ لو أُخِّر
لالتبس بالمكسورة

وجوّز الأَخْفَش تأخيره قياساً على المُسند إلى أنّ المخففة في نحو قوله تعالى [وَأَنْ
تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ]

جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ
اشتراط السيوطي لجواز دخول الفاء على خبر المبتدأ شروطاً عدة خلافاً للأَخْفَش
الذي أجاز زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً

-
- 1 همع الهوامع 2 18 وانظر ارتشاف الضرب 2 118
 - 2 همع الهوامع 2 20
 - 3 همع الهوامع 2 59
 - 4 معاني القرآن للأَخْفَش 1 83 وهمع الهوامع 2 60
 - 5 همع الهوامع 2 36
 - 6 سورة يس 26 41
 - 7 همع الهوامع 2 36
 - 8 همع الهوامع 2 36
 - 9 سورة البقرة 2 184
 - 10 همع الهوامع 2 58
 - 11 همع الهوامع 2 59 وانظر شرح المفصل 8 95 وارتشاف الضرب 3 1143

واستدلَّ بقول الشاعر

وَقَائِلَةٌ حَوْلَانُ فَانْكَحِ فَتَاتَهُمْ

يُغْنِي الْفَاعِلُ عَنِ الْخَبْرِ إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ وَصَفًا

ذهب السيوطي إلى أنَّ الفاعل أو نائبه يغني عن الخبر بشرط أن يتقدم المبتدأ نفي أو استفهام، وإذا لم يتقدمه نفي أو استفهام لا يكون مبتدأ ، فهو بذلك يخالف الأخفش في إجازته وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام نحو قائم الزيدان

واستدلَّ الأخفش بقول الشاعر

خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكُ مُغِيًّا

ورود الحال فعلاً

ذهب الأخفش إلى جواز وقوع الحال فعلاً وذلك للسمع كقول الشاعر

وَرَأَيْ عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ

يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

ومنع السيوطي

بناء النكرة مع ما المشبهة بليس

يقول السيوطي شدَّ بناء النكرة مع ما تشبيهاً بـ لا

وسمَّع ما بأَسَ عليك كما قالوا لا بأَسَ عليك

فأجازَه الأخفش

وأنشد قول الشاعر

قَلِيلٌ عَلَيَّ مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ عَابُهَا

وَمَا بِأَسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةً

1 همع الهوامع 2 6

2 همع الهوامع 2 6 وانظر ارتشاف الضرب 4 1977 ومغني اللبيب 1 73

3 همع الهوامع 2 48

4 همع الهوامع 2 41

5 همع الهوامع 2 115

6 همع الهوامع 2 115 وانظر ارتشاف الضرب 3 1205

نصب خبر ما المتقدم مع إلا

ذهب السيوطي إلى أن ما تعمل عمل ليس بشروط منها تأخير الخبر فإن تقدّم ارتفع

وجوّزه الأخفش مع إلا نحو ما قائماً إلا زيداً

وحكى الجرمي إن ذلك لغية سُمع ما مُسيئاً من أعتب

زيادة الباء في الخبر الموجب

ذهب السيوطي إلى أن الباء تزداد في الخبر المنفي بليس وما خلافاً للأخفش الذي

جوّز زيادتها في كل خبر موجب وذلك في نحو زيدٌ بقائمٍ واستدل بقوله تعالى [جَزَاءُ سَيِّئَةٍ

بِمِثْلِهَا]

إعمال لا المشبهة بليس

ذهب السيوطي إلى أن لا المشبهة بليس من الحروف غير المختصة فهي عاملة عمل

ليس مثل ما

واستدلّ بقول الشاعر

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٍ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَرَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيًا

وذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل أصلاً ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا ينصب

أصلاً

لات تعمل عمل ليس

1 همع الهوامع 2 113

2 همع الهوامع 2 113 وانظر ارتشاف الضرب 3 1198

3 همع الهوامع 2 114

4 همع الهوامع 2 126

5 همع الهوامع 2 126 وانظر ارتشاف الضرب 3 1219

6 سورة يونس 10 27

7 همع الهوامع 2 119

8 همع الهوامع 2 119

ذهب السيوطي إلى أن لات تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين وما يرادفه كأوان وساعة واستدل لذلك في نحو قوله تعالى [وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ] على تقدير ولات الحين حين مناصٍ وذهب الأخفش في ذلك مذهبين الأول إنها لا تعمل شيئاً في القياس، وعلل لذلك بأنها ليست بفعل فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فبالابتداء، وإن كان منصوباً فبإضمار فعل واستدل بقول جرير

وَلَا جَدُّ إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ وَلَا لَتِيمٌ

يعني فلا ذكرت حسباً

الثاني إنها تعمل عمل إن فتتصب الاسم وترفع الخبر

تصرف أفعال المقاربة

ذهب السيوطي إلى أن أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ملازمة للفظ الماضي خلافاً للأخفش الذي جوز صرفها، فحكى مصدر طفق طفوقاً كقعوداً عمّن قال طفق بالفتح فإن قياسه الفعول، وطفقاً بفتحتين كفرحاً عمّن قال طفق بالكسر فإن قياسه الفعل بفتحتين

زيادة كاد

قال السيوطي ولا تزداد كاد خلافاً للأخفش حيث زعم الأخفش أنها تُتراد واستدل في نحو قوله تعالى [إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا] .

1 همع الهوامع 2 121

2 سورة ص 38 3

3 همع الهوامع 2 123 وانظر شرح ابن عقيل 1 321 ومغني اللبيب 1 254

4 همع الهوامع 2 123 وانظر مغني اللبيب 1 254 وشرح التصريح 1 269

5 همع الهوامع 2 135

6 معاني القرآن للأخفش 2 514 وهمع الهوامع 2 136

7 همع الهوامع 2 137

8 همع الهوامع 2 137 وانظر شرح الرضي 4 225 وارتشاف الضرب 3 1235

9 سورة طه 20 15

من معاني لعلّ التعليل

ذهب السيوطي إلى أنها تكون للترجي والإشفاق

وزاد الأخفش من معانيها التعليل واستدلّ بقوله تعالى [فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَعَلَّهُ

يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى]

إنّ وأخواتها يليها معمول خبرها

ذهب السيوطي إلى أنه لا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها فلا يقال

إنّ طعامك زيدا أكله بالإجماع، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما

واستدلّ بقوله تعالى [إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيماً] . وقوله تعالى [إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى]

خلافاً للأخفش الذي منع قياس ذلك وقصره على السماع

يسدّ معمول اسم الفاعل مسدّ الخبر

قال السيوطي لا يجوز هنا إنّ قائماً الزيدان كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون استفهام

أو نفي

وأجازه الأخفش بناءً على إجازته في المبتدأ فجعل قائماً اسم إنّ والزيدان فاعل سدّ

مسدّ خبرها

1 همع الهوامع 2 148

2 معاني القرآن للأخفش 2 445 وهمع الهوامع 2 152

3 سورة طه 20 44

4 همع الهوامع 2 160

5 سورة المزمل 73 12

6 سورة الليل 92 12

7 همع الهوامع 2 160

8 همع الهوامع 2 160

9 همع الهوامع 2 164 وانظر شرح ابن عقيل 1 192

تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسماً لأن وأخواتها

قال السيوطي تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسماً لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر إلا لیت بلا شرط نحو إن عندي أنك فاضل، وكأن في نفسي أنك فاضل، ولا يجوز إنك فاضل ونحوه، ويجوز في لیت نحو لیت أنك عندي، فيكون أن ومعمولاها سادة مسد جزأي لیت وألحق الأخص بلیت في ذلك لعل وكأن ولكن نحو لعل أنك منطلق، ولكن أنك منطلق، وكأن أنك منطلق

جواز إعمال الحروف الناسخة عند اتصالها بـ ما

ذهب السيوطي إلى أن لیت عندما توصل بـ ما يجوز إبقاء إعمالها وإهمالها كفاً بما

واستدل بقول الشاعر

أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

ويوصلُ بها البواقي فتكفها عن العمل وتلزم الإهمال في نحو قوله تعالى [أَنْتُمْ إِيَّاهُمْ

إِلَهُ وَاحِدٌ]

والفرق بينها وبين لیت أن لیت أشبه بالأفعال منها بخلاف البواقي فهي باقية على الاختصاص بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معاً في نحو قوله تعالى [إِيَّاهُمْ يُوْحَىٰ إِلَيْ] فلهذا تعين فيها الإلغاء

وجاز في لیت الإعمال راعياً لقوة اختصاصها والإهمال إلحاقها بأخواتها وذهب

1 همع الهوامع 2 155

2 همع الهوامع 2 158

3 همع الهوامع 2 191

4 همع الهوامع 2 191

5 سورة الأنبياء 21 108

6 همع الهوامع 2 191

7 سورة الأنبياء 21 108

8 همع الهوامع 2 191

الأخفش إلى أنه يجوز الإعمال في ليت ولعلَّ وكأنَّ خاصة ويتعين الإلغاء في إنَّ وأنَّ ولكنَّ
إذا خففت إنَّ لا يليها إلا الماضي

قال السيوطي إذا خففت إنَّ لا يليها غالباً فعل إلا متصرف ناسخ ماضٍ أو مضارع
وذهب البصريون إلى أنه يندُر إيلؤها غير الناسخ وذلك في نحو قوله تعالى [إنَّ
لَبِئْسَ إِذَا قَلِيلًا] . وعدوه من القلة بحيث لا يقاس عليه

وذهب الأخفش إلى جواز القياس عليه واستدل بقول الشاعرة

شُلتَ يمينك إن قتلت مسلماً حلتَّ عليك عُقوبة المتعمد

اللام في جملة القسم المثبتة بإن المكسورة مخففة أو مثقلة

ذهب السيوطي إلى أنَّ اللام في جملة القسم جاءت لإفادة التأكيد الذي لأجله القسم
وذلك في نحو قوله تعالى [إنَّ سَعِيكُمْ لَشَتَى]

وقوله تعالى [إنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ] وذهب الأخفش إلى أنها لام كي ومثَّل
لذلك بقوله تعالى [يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ]

-
- 1 همع الهوامع 2 191 وانظر ارتشاف الضرب 3 285
 - 2 همع الهوامع 2 180
 - 3 همع الهوامع 2 180
 - 4 سورة الإسراء 17 52
 - 5 همع الهوامع 2 180
 - 6 همع الهوامع 2 183
 - 7 همع الهوامع 4 242
 - 8 سورة الليل 92 4
 - 9 سورة الطارق 86 4
 - 10 همع الهوامع 4 242
 - 11 سورة التوبة 9 62

تكسر همزة إن المخففة عند دخول اللام على خبرها

ذهب السيوطي إلى أن همزة إن المخففة تكسر في نحو إن كنت لمؤمناً بناءً على أن اللام للابتداء

وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز في إن الكسر بناءً على أن اللام للابتداء، فعلقت فعل العلم عن العمل

تخفف لكن فلا تعمل

قال السيوطي تخفف لكن فلا تعمل أصلاً لعدم سماعه

وعلل بمباينة لفظها للفظ الفعل، وبزوال موجب أعمالها وهو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل

وأجاز الأخفش أعمالها قياساً على إن وأن وكان

دخول الباء على لا النافية للجنس

ذهب السيوطي إلى أنه يُمنع التركيب غالباً أي دخول الباء على لا النافية للجنس نحو بلا زاد، وسُمع جئتُ بلا شيء، بالفتح وهو نادر

والإجماع أن لا النافية للجنس هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب

وأما في التركيب فذهب الأخفش إلى إجرائها مجرى إن

ظننتُ يقوم زيداً

اختلف السيوطي والأخفش في نصب زيداً فذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز نصب زيداً

1 همع الهوامع 2 180

2 همع الهوامع 2 182

3 همع الهوامع 2 188

4 همع الهوامع 2 188

5 همع الهوامع 2 188 وانظر مغني اللبيب 1 292 وأوضح المسالك 1 274

6 همع الهوامع 2 193

7 همع الهوامع 2 202

8 همع الهوامع 2 230 وانظر ارتشاف الضرب 4 2108

وذهب السيوطي إلى أنه يجوز نصبه لأنَّ النِّيَّةَ بالفعل التأخير

إلغاء عمل ظنَّ إذا تقدمت على معموليها

السيوطي يمنع إلغاء عمل الأفعال القلبية إذا كانت في صدر الكلام، فلا يقال ظننتُ زيداً قائماً، بل يجب الإعمال نحو ظننتُ زيداً قائماً
أمَّا الأخفش فقد جَوَّزَ الإلغاء واستدل بقول الشاعر

أني رأيتُ ملاكُ الشَّيْمَةِ الأدبُ

يرفع ملاك على الابتداء والأدب على الخبرية مع تقدُّم رأيتُ عليهما

تسدُّ أنَّ ومعمولاها عن المفعولين في أخوات ظنَّ

ذهب السيوطي إلى أنه يسدُّ عن المفعولين في أخوات ظنَّ أنَّ المشددة ومعمولاها نحو ظننتُ أنَّ زيداً قائماً، ونحو قوله تعالى [قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] وإن كانت بتقدير مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة ولا حذف فيه وذهب الأخفش إلى أنَّ الخبر محذوف والتقدير أظنُّ أنَّ زيداً قائماً، أي ثابتٌ أو مستقرٌّ

توكيد الجملة بمصدر الفعل ظنَّ بدلاً من لفظه منصوباً

ذهب السيوطي إلى أنَّ الجملة تؤكِّد بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً في نحو زيدٌ منطلقٌ ظنُّكَ، أي ظنُّكَ زيدٌ منطلقٌ، نابَ ظنُّكَ منابَ ظننتُ ونُصبَ نصبَ المصدر المؤكِّد للجمل

1 همع الهوامع 2 227

2 همع الهوامع 2 229

3 معاني القرآن للأخفش 2 685 وهمع الهوامع 2 229

4 همع الهوامع 2 223

5 سورة البقرة 2 259

6 همع الهوامع 2 223

7 همع الهوامع 2 223

فلا يجوز تقديمه، كما لا يُقدّم حقاً في قولهم زيدٌ قائمٌ حقاً؛ لأنَّ شأنَ المؤكِّدِ التأخيرَ ، وجوز الأَخْفَشُ تقديمه

إِعمال المتصرف من الأفعال القلبية في ضميرين بإضمار فاعل متصل

ذهب السيوطي إلى أنه يختص المتصرف من الأفعال القلبية بجواز إعماله في ضميرين لمسمى واحد أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً نحو ظننتني خارجاً، وأنت ظننتك خارجاً، وزيدٌ ظننته خارجاً ، لقوله تعالى [أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى]

ويُمنع الاتحاد مطلقاً في باب ظنٍّ وغيره إن أُضْمِرَ فاعلاً متصلاً وفسرَ بمفعول، ويجوز بمضاف إليه خلافاً للأخفش

الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل

قال السيوطي المجمع على تعديته إلى ثلاثة مفاعيل أعلم وأرى وزاد الأخفش أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد قياساً على أعلم وأرى الخلاف في تعدية الفعل سمعتُ إلى مفعولين

قال السيوطي من الأفعال الناسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر رأى العلمية وألحق العرب بها رأي الحلمية، فأدخلوها على المبتدأ والخبر ونصبوها بها مفعولين إجراءً لها مجراها من حيث أنَّ كلاً منها إدراك بالباطن فأعمل مضارع رأى الحلمية في ضميرين متصلين لمسمى واحد، وذلك خاص بعلم ذات المفعولين وما جرى مجراها

1 همع الهوامع 2 227

2 همع الهوامع 2 232

3 همع الهوامع 2 239

4 سورة العلق 96 7

5 همع الهوامع 2 239

6 همع الهوامع 2 239

7 همع الهوامع 2 251

8 همع الهوامع 2 251 وانظر شرح المفصل 7 66 ومغني اللبيب 2 523

9 همع الهوامع 2 209

وألحق الأخص بعلم سمع المعلقة بعين المُخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعتُ
زيداً يتكلم، بخلاف المعلقة بمسموع نحو سمعتُ كلاماً، وسمعتُ خطبةً

واحتجَّ بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثانٍ يدل على المسموع، كما
أنَّ ظنَّ لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثانٍ يدل على المظنون

نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل

اشترط السيوطي لنيابة الظرف عن الفاعل أن يكون متصرفاً بخلاف ما لزم الظرفية
كسحرَ وثُمَّ وعندَ؛ لأنَّ نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية

وأجاز الأخص نيابة غير المتصرف نحو سِيرَ عليه سحرَ، وجلسَ عندك

حكم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور

ذهب السيوطي إلى أنَّ الظرف والمجرور إذا اعتمدا كالوصف على نفي أو استفهام أو
موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال وقعا ما بعدهما فاعلاً نحو ما في الدار أحدٌ،
وأفي الدار زيدٌ، ومررتُ برجلٍ معه صقرٌ، وجاء الذي في الدارِ أبوه، وزيدٌ عندك أخوه،
ومررتُ بزيدٍ عليه جبةٌ، فإن لم يعتمدا على شيء مما ذكر نحو في الدارِ أو عندك زيدٌ،
فالابتدائية واجبةٌ خلافاً للأخص في إجازته الوجهين ؛ لأنَّ الاعتماد عنده ليس بشرط

يجب تقديم المفعول به على الفاعل إذا كان معمول كم الخبرية

فذهب السيوطي إلى وجوب تقديم المفعول به على الفاعل إذا كان معمول كم الخبرية في
نحو كم غلامٍ ملكتَ، أي كثيراً من الغلمان ملكت

وحكى الأخص أنه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة رديئة نحو ملكتَ كم غلامٍ

1 همع الهوامع 2 219

2 همع الهوامع 2 267

3 همع الهوامع 2 267 وانظر شرح التسهيل 2 128 وارتشاف الضرب 3 1334

4 همع الهوامع 5 131

5 همع الهوامع 5 131 وانظر ارتشاف الضرب 3 1084 ومغني اللبيب 2 444

6 همع الهوامع 3 10

7 همع الهوامع 3 10 وانظر ارتشاف الضرب 3 1469

نيابة غير المفعول به مع وجوده

ذهب السيوطي إلى أنه لا ينوب غير المفعول به مع وجوده؛ لأنَّ غير المفعول به إنّما ينوب بعد أن يُقدَّر مفعول به مجازاً، فإذا وُجد المفعول به حقيقة لم يقدّم عليه غيره؛ لأنَّ تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب

وأجاز الأخفش أن ينوب غير المفعول به مع وجوده بشرط تقديم النائب على المفعول به نحو قوله ضرب في الدار زيدا واستدل بقوله تعالى [لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ]

الاشتغال برفع الاسم المتقدم على الابتدائية أو الفاعلية

ذهب السيوطي إلى أنّ الاشتغال في الرفع بأن يكون في الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل كالنصب، فيجب الابتداء في زيد قائم لعدم تقدّم ما يطلب النصب لزوماً أو اختياراً، وتجب الفاعلية في نحو إن قام زيداً لاختصاص أدوات الشرط بالفعل خلافاً للأخفش في قوله بجواز الابتداء أيضاً مع رجحان الفاعلية عنده

إذا وقعت همزة الاستفهام على الاسم في الاشتغال يجوز فيه الرفع

ذهب السيوطي إلى أنه إذا ولي الاسم همزة الاستفهام في الاشتغال سواء كان الفعل الذي ولي الهمزة في باب الظن نحو أعبد الله ظننته قائماً، أم غيره نحو أزيداً ضربته، سواء أكان الاستفهام عن الفعل أم عن الاسم نحو أزيداً ضربته أو عمراً، فإنه يُنصب خلافاً للأخفش في إلحاق سائر الأدوات بالهمزة في تجويز الرفع

1 همع الهوامع 2 265

2 همع الهوامع 2 265 وانظر ارتشاف الضرب 3 1339 وشرح ابن عقيل 2 123 وأوضح المسالك

379 1

3 سورة الجاثية 45 14

4 همع الهوامع 5 160

5 همع الهوامع 5 160

6 همع الهوامع 5 154

7 همع الهوامع 5 154

ووجه تخصيصها بذلك عند السيوطي أنها الأصل ولها مزية على سائر أدواته

إذا تأخرت همزة الاستفهام عن الاسم في الاشتغال لم يجز فيه النصب

ذهب السيوطي إلى أنه إذا تأخرت همزة الاستفهام عن الاسم نحو زيداً ضربته، لم يجز

النصب خلافاً للأخفش في المفعول من همزة الاستفهام بغير ظرف، حيث جَوَزَ نصبه نحو
أنت زيداً تضربه

خلاف النحاة في الأفعال المتعدية بالهمزة

اختلف السيوطي والأخفش في الأفعال المتعدية بالهمزة

فذهب الأخفش إلى أنه قياس في اللازم والمتعدي

وذكر السيوطي أنه قياس فيما يحدث الفعلية أي يكسب فاعله صفة، فيقال أقمته

وأقعدته، أي جعلته على هذه الصفة وسماع فيما ليس كذلك نحو اشتريت زيداً ماء، فلا يقاس

عليه أدبحة الكباش أي جعلته يذبحه؛ لأنَّ الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها

وقوع أن والفعل موقع المصدر

ذهب السيوطي إلى أنه لا يجوز أن تقع أن والفعل موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن

أضربه؛ لأنَّ أن تخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم، وعلله بعضهم

بأنَّ أن يفعل يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليس بالمصدر

فذلك لم يسع لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر خلافاً للأخفش الذي أجاز ذلك

1 همع الهوامع 5 154

2 همع الهوامع 5 154

3 همع الهوامع 5 155

4 همع الهوامع 5 16 وانظر ارتشاف الضرب 4 2093

5 همع الهوامع 5 14

6 همع الهوامع 3 101

7 همع الهوامع 3 101

فتحة معاً هل هي فتحة إعراب أم كفتحة الاسم المقصور

ذهب السيوطي إلى أنّ فتحة معاً فتحة إعراب كما هي في حال الإضافة، والكلمة ثنائية اللفظ حين الإفراد وحال الإضافة وذهب الأخفش إلى أنّ فتحها كفتحة تاء فتى، وأنها حين أفردت رُدَّ إليها المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصوراً

إذا الفجائية هي اسم أم حرف

زعم السيوطي أنّها اسم بدليل الإخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو القيام إذا طلعت الشمس، وهي ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشرط، ومن ثمّ وجب إيلاؤها الجملة الفعلية وذلك في نحو قوله تعالى [إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ] وقد لا تضمن معنى الشرط بل تتجرّد للظرفية المحضة لقوله تعالى [وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى] وهي حرف عند الأخفش وليست ظرفاً

حكم المرفوع بعد إذا فاعل أم مبتدأ

ذهب السيوطي إلى أنّ المرفوع بعدها يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده في نحو قوله تعالى [إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ] والتقدير إذا انشقت السماء انشقت، خلافاً للأخفش حيث ذهب إلى أنّه يعرب مبتدأ، والذي الذي بعده خبر

-
- 1 همع الهوامع 227 3
 - 2 همع الهوامع 228 3
 - 3 همع الهوامع 178 3
 - 4 سورة النصر 1 110
 - 5 همع الهوامع 178 3
 - 6 سورة الليل 1 92
 - 7 همع الهوامع 178 3 وانظر ارتشاف الضرب 1913 3 ومغني اللبيب 1 87 وشرح الأشموني 1 309
 - 8 همع الهوامع 177 3
 - 9 سورة الانشقاق 1 84
 - 10 همع الهوامع 181 3 وانظر شرح التصريح 1 701

إذا يليها مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل

قال السيوطي وتضاف أبدأً لجملة صدرها فعل ولو مقدرًا قبل اسم يليه خلافاً
للأخفش الذي جوّز إيلاءها جملة فيها اسمان مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل
واستدل بقول الشاعر

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ

إذا تقع مجرورة بحتى

قال السيوطي من الظروف المبنية إذا وهي للمستقبل مضمنة معنى الشرط غالباً
وزعم الأخفش أنها تخرج عن الظرفية فتكون اسماً مجروراً بحتى في نحو قوله
تعالى [حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا]
الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ

قال السيوطي إن وليهما جملة فظرفان مضافان إليها أو إلى زمان مُقَدَّر
وذهب الأخفش إلى أن المرفوع بعدهما مبتدأ، ومذ ومنذ ظرفان خبر له كما إذا أضيفا
إلى جملة ومعناها بيّن وبيّن مضافين، فمعنى ما لقيته مذ يومان، وبين لِقائه يومان
مذ ومنذ ظرفان مضافان إلى زمان مضاف إلى الجملة
قال السيوطي إنهما ظرفان مضافان إلى الجملة
وذهب الأخفش إلى أنّهما حينئذٍ مبتدآن، ويُقدَّر زمان مضاف إلى الجملة، فيجب تقدير
زمان مضاف إلى الجملة يكون خبراً عنهما

- 1 همع الهوامع 3 181
- 2 همع الهوامع 3 181 وانظر ارتشاف الضرب 3 1411
- 3 همع الهوامع 3 177
- 4 همع الهوامع 3 179 وانظر مغني اللبيب 1 94
- 5 سورة الزمر 39 73
- 6 همع الهوامع 3 220
- 7 همع الهوامع 3 220 وانظر مغني اللبيب 1 335
- 8 همع الهوامع 3 223
- 9 همع الهوامع 3 223 وانظر مغني اللبيب 1 335

تخرج إذ عن الظرفية فتعرب حسب موقعها من الجملة

قال السيوطي تلزم إذ الظرفية فلا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأ

وذهب الأخفش إلى تصرفها فجوز وقوعها مفعولاً به في نحو قوله تعالى [وَأذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ

قَلِيلٌ]

وبدلاً منه نحو قوله تعالى [وَأذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ].

الكسر في حينئذ كسر إعراب أم بناء

زعم الأخفش أنها حينئذ معربة والكسر جر إعراب بالإضافة لا بناءً، وحمله على ذلك

أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت في اللفظ صارت معربة خلافاً

للسيوطي حيث زعم أن كسرتها كسرة بناء وليست إعراب

المحل الإعرابي لظرف الزمان المختص كالدار والمسجد

كل مكان مختص مع دخلت نحو دخلت الدار والمسجد، فذهب السيوطي أنه منصوب

على الظرفية تشبيهاً للمختص بغير المختص

وذهب الأخفش إلى أنه مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به على الأصل لا على الاتساع

المحل الإعرابي للاسم المعطوف على غدوة المنصوبة بلدن

قال السيوطي ويعطف على غدوة المنصوبة بلدن بالنصب وجوباً نحو لدن غدوة

وعشية خلافاً للأخفش الذي جوز في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ

1 همع الهوامع 3 172

2 همع الهوامع 3 173

3 سورة الأنفال 8 26

4 همع الهوامع 3 173

5 سورة مريم 19 16

6 همع الهوامع 3 175

7 همع الهوامع 3 175

8 همع الهوامع 3 150

9 همع الهوامع 3 153 وانظر ارتشاف الضرب 3 1435

10 همع الهوامع 3 216

11 همع الهوامع 2 356 وانظر شرح الأشموني 3 219

ترد حيث ظرف زمان

ذهب السيوطي إلى أن الأصل في حيث أنها ترد للمكان خلافاً للأخفش الذي ذهب إلى أنها ترد للزمان

بناءً قطُّ على الضم

ذهب السيوطي إلى أن قطُّ تبنى على الضم تشبيهاً لها بقبل وبعد

وزعم الأخفش أنه إذا أريد بها الزمان تضمُّ أبداً نحو ما رأيتُ مثله قطُّ، وإن استخدمت للتقليل سكتتُ نحو ما عندك إلا هذا قط

إضافة الزمان إلى الجملة

ذهب السيوطي إلى أن الظرف إذا كان بمعنى المستقبل تعين إضافته للفعلية، ولا يجوز إضافته للاسمية لأنه حينئذٍ بمعنى إذا وهي لا تضاف إليها

فلا يقال أتيتك حين زيدٌ ذاهبٌ، بخلاف الذي بمعنى الماضي فإنه بمعنى إذ فيضاف للفعلية والاسمية معاً

وذهب الأخفش إلى جواز إضافة المستقبل للاسمية أيضاً مستدلاً بنحو قوله تعالى

[يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ]

لغات سوى

قال السيوطي والأشهر في سوى لغة الكسر والقصر ، ولغة الضم والقصر حكاها

الأخفش

1 همع الهوامع 3 205

2 همع الهوامع 3 205 وانظر ارتشاف الضرب 3 1450 ومغني اللبيب 1 131

3 همع الهوامع 3 212

4 همع الهوامع 3 212 وانظر ارتشاف الضرب 3 1426 ومغني اللبيب 1 176

5 همع الهوامع 3 229

6 همع الهوامع 3 232

7 سورة غافر 40 16

8 همع الهوامع 3 162

9 همع الهوامع 3 162 وانظر شرح الأشموني 2 224

عامل النصب في المفعول معه

قال السيوطي وناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه

وذهب الأخفش إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب على الظرفية بانتصاب مع في نحو جئتُ معهُ، والواو مهيأة للظرفية، فقال وذلك أن الواو في قولهم قمت وزيداً، إنّما هي واقعة موقع مع فكأنه قيل قمت مع زيدٍ، ثم حذفت مع وقد كانت منتصبة على الظرف، وأقيمت الواو مقامها وانتصب زيد بعدها على معنى انتصاب مع التي وقعت الواو موقعها إذ لا يصلح انتصاب الحروف، كما انتصب ما بعد إلا موقع غير في الاستثناء في نحو قام القومُ إلا زيداً، والأخفش يرى أنّ المفعول معه منتصب بالفعل مباشرة كانتصاب الظرف

لا سيما من أدوات الاستثناء

قال السيوطي والصحيح أنّها لا تعدُّ من أدوات الاستثناء، لأنّه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقه يخرجُه عن أن يكون قائماً في قوله قام القومُ لا سيما زيدٌ

وعدها الأخفش من أدوات الاستثناء، وما بعدها في نحو لا سيما زيدٌ، مرفوعٌ أو مجرور ووجهه أنّه إذا قيل قام القوم لاسيما زيدٌ، فقد خالفهم زيدٌ في أنّه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية

الوصف بالآ

ذهب السيوطي إلى أنّ الأصل في إلا أن تكون للاستثناء وفي غير أن تكون وصفاً، ثم قد تحمل إحداها على الأخرى فيوصف بالآ ويُسْتثنى بغير، وشرط الموصوف أن يكون جمعاً منكراً نحو قوله تعالى [لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا] أو مشبهه بالجمع نحو ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ وجوز الأخفش أن يوصف بها المعرّف بالآ العهدية

1 همع الهوامع 3 237

2 همع الهوامع 3 138 وانظر الإنصاف 1 249 وشرح المفصل 2 49 وشرح الرضي 1 195

3 همع الهوامع 3 291

4 همع الهوامع 3 291 وانظر ارتشاف الضرب 3 1549

5 همع الهوامع 3 270

6 سورة الأنبياء 21 22

7 همع الهوامع 3 270

8 همع الهوامع 3 271 وانظر شرح الرضي 2 12

إلا حرف عطف بمعنى الواو

ذهب الأخفش إلى أنّ إلا الاستثنائية تأتي حرفاً من حروف العطف، وهي بمعنى الواو ومنزلتها في التشريك لفظاً ومعنى ، لقوله تعالى [لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ] . أي ولا الذي ظلموا

وخالفه السيوطي إذ أورد رأيه ثم ردّ بقوله ما قام إلا زيدٌ وليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل

إذا أتبع المجرور بمن في الاستثناء تعيّن اعتبار المحل

قال السيوطي إذا أتبع المجرور بمن أو الباء الزائدتين أو اسم لا الجنسية تعيّن اعتبار المحل نحو ما في الدار من أحدٍ إلا زيدٌ، ولم يجز الاتباع على اللفظ، لأنها لا تعمل في المعرفة سوى الباء ولا في الموجب

وأجاز الأخفش الاتباع إذا كان المستثنى معرفة بناءً على رأيه في جواز زيادة من في المعرفة والموجب

واستدل الأخفش بقول الشاعر

وَمَا بِالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدٍ

إِلَّا الْأَوَارِيَّ

بَلَّةَ حَرْفِ جَرٍ

قال السيوطي وبَلَّةَ مصدر موضوع موضع الفعل بمعنى تركاً أو اسم فعل بمعنى دَعُ وَإِذَا رَفَعْتَ فَمَبْتَدَأُ وَبَلَّةَ الْخَبْرِ وذهب الأخفش إلى أنّها حرف جر

1 همع الهوامع 3 274 وانظر ارتشاف الضرب 4 1977 ومغني اللبيب 1 73

2 سورة البقرة 2 150

3 همع الهوامع 3 274

4 همع الهوامع 3 248

5 همع الهوامع 3 255

6 همع الهوامع 3 296

7 همع الهوامع 3 296 وانظر شرح الرضي 4 94 وارتشاف الضرب 3 1554

ورود الحال مصدراً

ذهب السيوطي إلى أنه يرد الحال مصدراً فيؤول بالوصف في نحو أتية ركضاً، وأنت الرجل علماً وزهيراً شعراً، والمختار عنده أنه تمييز في نحو وأماً علماً فعالمً
وذهب الأخفش إلى أنه مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه وذلك الفعل هو الحال، أي
أتيتُ أركضُ ركضاً

جواز تقديم الحال على عاملها إذا كانت مصدراً مؤكداً

ذهب السيوطي إلى جواز تقديم الحال على عاملها مطلقاً قياساً على المفعول به والظرف، والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه، فقدمت كما تقدم سائر الفضلات ، وقد ورد به السماع في نحو قوله تعالى [خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ] .

وسواء كان الحال مصدراً أم غيره مؤكداً أم غير مؤكداً، وفي المؤكدة خلاف كالخلاف في المصدر المؤكدة

ومنع الأخفش ركباً زيدياً جاء، لبعدها عن العامل

جواز تقديم الحال على عاملها من الظرف والجار والمجرور

إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً ففي جواز تقديم الحال على عاملها وهو الجملة التي منها الظروف والمجرور خلاف

حيث ذهب السيوطي إلى المنع منطلقاً فلا يقال قائماً في الدار زيدياً

وجوزّه الأخفش

-
- 1 همع الهوامع 4 14
 - 2 همع الهوامع 4 17 وانظر شرح ابن عقيل 2 253
 - 3 همع الهوامع 4 28
 - 4 سورة القمر 54 7
 - 5 همع الهوامع 4 28
 - 6 همع الهوامع 4 28 وانظر ارتشاف الضرب 3 1581
 - 7 همع الهوامع 4 32
 - 8 همع الهوامع 4 32 وانظر شرح الرضي 2 24 وارتشاف الضرب 3 1590 وشرح الأشموني 2 551

إذا وقع بعد أمّا مصدر نكرة فهو مفعول مطلق مؤكّد لناصره

إذا وقع بعد أمّا مصدر نكرة في نحو أمّا علماً فعالم، والأصل فيه أن رجلاً وُصِفَ عنده شخص بعلم وغيره، فقال الرجل للواصف أمّا علماً فعالم، يريد مهما يُذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم، كأنه مُنكر ما وصفه به من غير العلم، فالناصر لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط، ويقال قياساً عليه أمّا سمناً فسمين، وأمّا نبلاً فنبيلٌ

وذهب السيوطي إلى أن نصب علماً في هذا المثال على أنه مفعول به لفعل الشرط المقدر، فيؤدّر متعدياً على حسب المعنى فكأنه قال مهما تذكر علماً فالذي وصف عالم ' وذهب الأخفش إلى أنه مفعول مطلق مؤكّد لناصره وهو عالم المؤخر، والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علماً فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في قوله تعالى [فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا

تَقْهَرُ] والأصل مهما يكن من شيء فاليَتِيمَ فلا تقهر

إذا وقع بعد أمّا مصدر معرفة فهو مفعول مطلق

إذا وقع بعد أمّا مصدر معرفة فرفعه راجح عند السيوطي

نحو أمّا العلم فعالم، أي فهو عالم

وجوز الأخفش نصبه حيث ذهب إلى أنه مفعول مطلق

اختلاف النحاة في إعراب كلمته فاه إلى في

ذهب السيوطي إلى أن كلمته فاه إلى في في قوله حال بمعنى مشافهة؛ لأنه في تأويل

اسم مشتق بيبين متعلق الجار والمجرور بعده

1 همع الهوامع 4 14

2 همع الهوامع 4 14

3 همع الهوامع 4 14 وانظر شرح التسهيل 2 329 وارتشاف الضرب 3 1573

4 سورة الضحى 93 9

5 همع الهوامع 4 16

6 همع الهوامع 4 14

7 همع الهوامع 4 17 وانظر شرح التسهيل 2 329 وارتشاف الضرب 3 1571

8 همع الهوامع 4 11

وأعربها الأخفش منصوبة على نزع الخافض بتقدير مِنْ أَي أصله كلمته من فِيهِ إلى
فِيَّ حذف الجار فنصب لقوله تعالى [وَلَا تَعَزِّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ]

أَي على عقدة النكاح

إضافة العدد لاسم الجمع واسم الجنس

ذهب السيوطي إلى جواز إضافة العدد لاسم الجمع في نحو ثلاث القوم، واسم الجنس
في نحو ثلاث نحل، واستدل بقوله تعالى [وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ]

وذهب الأخفش إلى أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَعَلَّ لِذَلِكَ امْتِنَاعَ الْإِضَافَةِ لِاسْمِ الْجِنْسِ بِأَنَّهُ قَدْ
يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَلَا يُضَافُ هَذَا الْجَمْعُ إِلَى الْوَاحِدِ، وَكَذَا مَا أَشْبَهَهُ وَهُوَ اسْمُ الْجَمْعِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
الصَّيْغَةِ فَإِنَّ صَيْغَتَهُ كصَيْغَةِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى الْوَاحِدِ

والدليل على أَنَّهُ يَعْمَلُ لَفْظًا مَعَامِلَةَ الْوَاحِدِ أَنَّهُ قَدْ يَعُودُ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْوَاحِدِ، وَيُفْرَدُ الْخَبْرُ
عَنْهُ نَحْوُ الرِّكْبُ سَائِرٌ

مميِّز كم الاستفهامية

أجاز الأخفش أن يكون تمييز كم الاستفهامية جمعاً نحو كم غلماناً لك، إن كان السؤال
عن الجماعات أو الأصناف، فإذا قيل كم غلماناً لك، كان المقصود كم عندك من هذه
الأصناف، كما جاز في تمييز كم الخبرية

وخالفه السيوطي فقال مميِّز كم الاستفهامية مفرد منصوب ولا يكون جمعاً

ما يصاغ من العدد على وزن فاعل لا يعمل في أصله

ذهب السيوطي إلى أَنَّ الْعِدْدَ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ لَا يَنْصَبُ أَصْلَهُ الْمَأْخُودَ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ
لَهُ، فَلَا يُقَالُ تَلَثَّتْ الثَّلَاثَةُ، وَلَا رُبِعَتْ الْأَرْبَعَةُ، وَعَمِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ فَرَعُ الْفِعْلِ

-
- 1 همع الهوامع 4 11 وانظر شرح التسهيل 2 324 وارتشاف الضرب 3 1559 وشرح الرضي 2 21
 - 2 سورة البقرة 2 235
 - 3 همع الهوامع 4 73
 - 4 سورة النمل 27 49
 - 5 همع الهوامع 4 75 وانظر شرح التصريح 3 449
 - 6 همع الهوامع 4 79 وانظر شرح الرضي 4 155 وارتشاف الضرب 2 779 وشرح التصريح 2 279
 - 7 همع الهوامع 4 78
 - 8 همع الهوامع 5 315

وأجاز الأخفش النصب فيقال ثالثٌ ثلاثةٌ ورابعٌ أربعةٌ، على أن معناه متممٌ ثلاثةٌ ومتممٌ أربعةٌ

إضافة النيف أو البضع إلى العشرة

ذهب السيوطي إلى جواز إضافة النيف أو البضع إلى العشرة، فحركته حركة بناء عند قصد التعيين

وجوز الأخفش إعرابها مضافة إلى اسم بعدها كـعليك

فيقال هذه خمسةٌ عشرٌك، ببقاء الصدر مفتوحاً وتغيير آخر العجز بالعوامل

موضع الضمير بعد لولا

قال السيوطي لولا الامتناعية إذا تلاها ضمير جرّ نحو لولاي ولولاك

وخالفه الأخفش فذهب إلى أن لولا حرف ابتداء، والضمير المتصل بها في موضع رفع

بالابتداء، من باب نيابة الضمائر بعضها مناب بعض، فناب هنا ضمير الجر المتصل مناب

ضمير الرفع المنفصل في مثل لولاك عن لولا أنت، كما ناب ضمير الرفع المنفصل عن

ضمير الجر في المنفصل في نحو ما أنا كَأنتَ ولا أنتَ كأنا

من معاني من الجارة ابتداء الغاية الزمانية والمكانية

قال السيوطي من معاني من ابتداء الغاية مطلقاً أي زماناً ومكاناً

وقال الأخفش لابتداء الغاية الزمانية

1 همع الهوامع 5 315 وانظر شرح الرضي 4 318 وارتشاف الضرب 2 767 وشرح التصريح 2 676

2 همع الهوامع 5 309

3 همع الهوامع 5 309 وانظر شرح المفصل 4 114 وارتشاف الضرب 2 760

4 همع الهوامع 4 208

5 همع الهوامع 4 208 وانظر ارتشاف الضرب 4 1757 وشرح التسهيل 3 185

6 همع الهوامع 4 212

7 معاني القرآن للأخفش 2 561 وهمع الهوامع 4 212

زيادةٍ مِنْ

قال السيوطي وتُزاد مِنْ وعلامة الزيادة فيها أن يبقى أصل المعنى على حاله بحذفها، ولا بُدَّ لكونها زائدة من شروط وهو أن يكون مجرورها نكرة، وأن يتقدم عليها نفي بما واستفهام به هل أو نهي

خلافًا للأخفش الذي أجاز زيادتها مطلقاً في النفي والإيجاب والنكرة والمعرفة واستدل بقول العرب وَقَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ ، تقديره وقد كان مَطَرٌ

من معاني اللام الصيرورة

من معاني اللام الصيرورة عند الأخفش، وتسمى أيضاً لام العاقبة ولام الملك وهي التي ما بعدها يخالف غرض ما قبلها وذلك نحو قوله تعالى [فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا] .

فهذا عاقبة النقاطهم لا علتة إذ هي التبني

خلافًا للسيوطي الذي زعم أنها جارة

ورود على اسماً بمعنى فوق

ذهب الأخفش إلى أنها اسم بشرط أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى

واحد، في نحو قوله تعالى [أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ]

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظنَّ وفَقَدَ وَعَدَمَ

1 همع الهوامع 4 215

2 معاني القرآن للأخفش 2 488 وهمع الهوامع 4 215

3 همع الهوامع 4 205 وانظر شرح التصريح 1 645

4 سورة القصص 28 8

5 همع الهوامع 4 205

6 همع الهوامع 4 188 وانظر ارتشاف الضرب 4 1733 ومغني اللبيب 1 146

7 سورة الأحزاب 33 37

8 همع الهوامع 4 188

وأنكر السيوطي اسميتها فقال لو كانت اسماً حينئذٍ لصحَّ حلول فوق محلّها، ولأنّها لو
لزمت اسميتها لما ذُكرَ لزم الحكم باسمية إلى في قوله تعالى [فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ]

حذف على زيادتها ضرورة

قال السيوطي حذف على زيادتها ضرورة

وذهب الأخفش إلى أنها ليست ضرورة، والدليل أنه جوّز حذفها في النشر ونصب تاليها
مفعولاً في نحو قوله تعالى [وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا] أي على سرّ

إلى تأتي بمعنى الباء

ذهب السيوطي إلى أنّ إلى لانتهاء الغاية مطلقاً أي زماناً ومكاناً

وذهب الأخفش إلى أنها تأتي بمعنى الباء في نحو قوله تعالى [وَإِذَا خَلَوْا إِلَى

شَيَاطِينِهِمْ] أي بشياطينهم ومكاناً

الكاف تفيد الاستعلاء

ذهب الأخفش إلى أنّ الكاف تفيد الاستعلاء، وحكى أنّ بعضهم قيل له كيف أصبحت،

فقال كخير، أي على خيرٍ

وكن كما أنت، أي على ما أنت عليه، فالكاف بمعنى على و ما موصولة

خلافاً للسيوطي في زعمه أنّها وضعت للتشبيه

1 همع الهوامع 4 188

2 سورة البقرة 2 260

3 همع الهوامع 4 187

4 همع الهوامع 4 188 وانظر ارتشاف الضرب 4 1735

5 سورة البقرة 2 235

6 همع الهوامع 4 154

7 همع الهوامع 4 154 وانظر ارتشاف الضرب 4 1732

8 سورة البقرة 2 14

9 همع الهوامع 4 194 وانظر ارتشاف الضرب 4 1712

10 همع الهوامع 4 194

الجرُّ بِلَعَلَّ

الجرُّ بِلَعَلَّ لغةٌ عقيليةٌ حكاها الأَخْفَشُ

واستدل بقول الشاعر

بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيْمٌ

لَعَلَّ اللهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا

بجرُّ لفظ الجلال بِلَعَلَّ

قال السيوطي ومثل هذا يروى على شذوذه ولا يقاس عليه

حتى جارة قبل إذا

ذهب السيوطي إلى أنها تكون حرف ابتداء أي حرفاً تبتدأ به الجمل أي تستأنف، وحينئذٍ

تليه الجملتان الاسمية والفعلية لقوله تعالى [وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ]

خلافاً للأخفش في زعمها أنها جارة قبل إذا، وأنَّ إذا في موضع جرٍّ بها

همزة أيمن

ذهب السيوطي إلى أنها وصلٌ بدليل سقوطها بعد متحرك

واختار الأخفش رأياً آخر هو أنَّ همزة أيمُ قطع بخلاف أيمن

فقال همزة أيمن قد علمت أنها وصل ولا أحمل عليها أيمُ؛ لأنَّ همزة الوصل ليست

مطرودة في الأسماء

جواز الجمع بين الأيمان في أسلوب القسم

ذهب السيوطي إلى أنه يُجمع بين الأيمان توكيداً سواء اختلف حرف القسم أو لا

1 همع الهوامع 4 207 وانظر مغني اللبيب 1 155 وأوضح المسالك 2 118

2 همع الهوامع 4 207

3 همع الهوامع 4 169

4 سورة البقرة 2 214

5 همع الهوامع 4 170

6 همع الهوامع 4 239

7 همع الهوامع 4 239 وانظر ارتشاف الضرب 4 1773 وشرح الأشموني 3 818

لكن إن اختلفَ الحرف لم يُؤتَ بالثاني حتى يُوفَّ الأول جوابه فيقال تالله لأفعلن بالكعبة لأفعلنّ خلافاً للأخفش في تجويزه الموالاة فيقال والله، تالله، بالله لا أفعل، كما يقال والله، والله لا أفعل

مُفَاد رُبَّ التقليل

قال السيوطي المختار عندي أنها للتقليل غالباً وللتكثير نادراً

وذهب الأخفش إلى أنها للتقليل دائماً

نعت مجرور رُبَّ

ذهب السيوطي إلى أنه يجب نعت مجرورها، لأنَّ رُبَّ أُجريت مجرى حروف النفي، حيث لا تقع إلا صدراً، ولا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم بعدها بخلاف سائر حروف الجر، وحكم حرف النفي أن يدخل على كل جملة

فالقياص في مجرورها أن يوصف بجملة لذلك

خلافاً للأخفش الذي ذهب إلى منع وجوب نعت مجرور رُبَّ، وتضمنها القلة أو الكثرة

يقوم مقام الوصف

عامل الجر في المضاف إليه

ذهب السيوطي إلى أنَّ الجر في المضاف إليه بالمضاف

وقال الأخفش بالإضافة المعنوية

الجرُّ بالتبعية

قال السيوطي الجرُّ إمَّا بحرف أو إضافة لا ثالث لهما

1 همع الهوامع 4 260

2 همع الهوامع 4 260

3 همع الهوامع 4 174

4 همع الهوامع 4 175

5 همع الهوامع 4 178

6 همع الهوامع 4 179

7 همع الهوامع 4 265

8 همع الهوامع 4 265

9 همع الهوامع 4 153

وزاد الأخفش التبعية وهي الإضافة المعنوية

كل وبعض أسماء لازمة الإضافة

ذهب السيوطي إلى أن كل وبعض لازمة للإضافة معني على أنهما عند التجرد منها معرفتان بنيتهما لأنهما لا يكونان أبداً إلا مضافين، فلما نويت تعرف من جهة المعنى، ومن ثم وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتهما، أي من أجل ذلك امتنع وقوعهما حالاً وتعريفهما بأل

خلافاً للأخفش في قوله بأنهما نكرتان وأنهما معرفان بأل، وينصبان على الحال قياساً على نصف وسدس وثلاث فإنها نكرات بإجماع، وهي في المعنى مضافات

الإضافة غير المحضة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً

من الإضافة غير المحضة ما لا يفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، بل تخفيفاً في اللفظ بحذف التنوين وشبهه، ومن ذلك إضافة غير ومثل وشبهه وخذن بمعنى صديق

فهذه الأسماء نكرات عند الأخفش وإن أضيفت إلى معرفة، إمّا لأنها على نية التنوين قصداً للتخفيف كالوصف أو لأنها شديدة الإبهام

وقال يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوالها الإضافة، لأنها لا تستعمل مفصولة عنها فلا يقال هذا مثل لك، ولا غير لك، وأول أحوال الاسم التثنية فلذلك كانت نكرة مطلقاً

وخالفه السيوطي فقال والأشهر استعمال ما ذكر معرفة

إعمال اسم الفاعل إذا كان صلة أل

ذهب السيوطي إلى أن اسم الفاعل إذا كان صلة أل يعمل مطلقاً ماضياً وحالاً ومستقبلاً، لأن عمله حينئذ بالنيابة، فنابت أل من الذي وفروعه، وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضي

1 همع الهوامع 4 153

2 همع الهوامع 4 286

3 همع الهوامع 4 286

4 همع الهوامع 4 270

5 همع الهوامع 4 269

فقام تأوُّلهُ بالفعل مع تأوُّلِ أَلِ بالذي مقام ما فاتته من الشبه اللفظي، كما قام لزوم التأنيث بالألف وعدم النظير في الجمع مقام السبب الثاني في منع الصرف

وقال الأخفش لا يعمل بحال و أَلِ فيه معرفة، كهي في الرجل لا موصولة، والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به

تعمل الصفة المشبهة في معمولها حالاً

ذهب السيوطي إلى أنَّ الصفة المشبهة تعمل في معمولها، ولا يُراد بها غير الحال، لأنَّ وضع الصفة المشبهة لكونها دالة على الثبوت، والثبوت من ضرورته الحال

وخالفه الأخفش، حيث ذهب إلى أنَّها أبدأً بمعنى الماضي وقال والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يُبنى منها قد فعل

ورود المتعدد صفة مشبهة

منع السيوطي أن تأتي الصفة المشبهة من المتعدي فقال إن تعدَّى بالحرف لا يجوز فيه ذلك

وجوزَّه الأخفش في نحو مررتُ برجلٍ مارٍ الأبَ يريدُ بنصب الأب أو جرَّه

جريان الصفة المشبهة على ضدها في التذكير والتأنيث

ذهب السيوطي إلى أنَّ الصفة المشبهة تجري على مثلها فقط، ولا تجري على ضدها وذلك في نحو مررتُ برجلٍ خصيٍّ الابن، وبامرأةٍ حائضٍ البنت، وبرجلٍ آلي الابن، وبامرأةٍ عجزاءٍ البنت، وبرجلٍ آدر الابن، وبامرأةٍ رتقاءٍ البنت

1 همع الهوامع 5 82

2 همع الهوامع 5 82 وانظر شرح المفصل 6 77 وارتشاف الضرب 5 2273

3 همع الهوامع 5 93

4 همع الهوامع 5 93

5 همع الهوامع 5 105

6 همع الهوامع 5 106

7 همع الهوامع 5 95

وأجاز الأَخْفَش جريان هذه الصفة على ضدها في نحو مررتُ برجلٍ حائضٍ بنته،
وبامرأةٍ خصِّي ابنها، وبرجلٍ عجزاء بنته، وبامرأةٍ آلي ابنها، وبرجلٍ رتقاء بنته، وبامرأةٍ آدر
ابنها

صوغ التعجب وأفعال التفضيل من غير الثلاثي

منع السيوطي صوغه من غير الثلاثي فقال تبنى صيغتا التعجب وأفعال التفضيل من فعل
ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل للكثرة غير مبني للمفعول، ولا معبّر عن فاعله بأفعل فعلاء،
فلا يبينان اختياراً من اسم، ولا من فعل رباعي كدحرج ولا ثلاثي مزيد أفعل كان أو غيره
وجوزّه الأَخْفَش في كل مزيد كأنه راعى أصله لأنَّ أصل جميع ذلك الثلاثي

صوغ التعجب وأفعال التفضيل من العاهات

جوزّ الأَخْفَش صوغهما من العاهات في نحو ما أعوره

خلافاً للسيوطي حيث منع ذلك

حذف المتعجب منه مع أفعل به

ذهب الأَخْفَش إلى أنه يجوز حذف المتعجب منه مع أفعل به إذا كان ضميراً كما في مثل
أفعل به، إن كان أفعل بكسر العين معطوفاً على آخر مذكور معه في مثل ذلك المحذوف في
نحو قوله تعالى [أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ] أي أبصر بهم، فحذفت بهم لدلالة ما قبله عليه

ومنعه السيوطي

قلب همزة بئس ياء

ذهب الأَخْفَش إلى تسهيل الفعل الدال على الذم وهو بئس حيث قال بئس بفتح الباء
ويا ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس

1 همع الهوامع 5 95 وانظر شرح التسهيل 3 90

2 همع الهوامع 6 41

3 همع الهوامع 6 42 وانظر شرح المفصل 6 92 وارتشاف الضرب 4 2082

4 همع الهوامع 6 43 وانظر شرح المفصل 6 92

5 همع الهوامع 6 42

6 همع الهوامع 5 59 وانظر ارتشاف الضرب 4 2068 وشرح التصريح 2 63

7 سورة مريم 19 38

8 همع الهوامع 5 59

9 همع الهوامع 5 29

ومنع السيوطي ذلك فقال وذلك شذوذ لا لغة

الاسم المنصوب بعد مخصوص حبذا

ذهب السيوطي إلى أنه إذا كان ما بعد مخصوص حبذا نكرة منصوبة، إن كان مشتقاً فهو حال، وإلا بأن كان جامداً فهو تمييز وزعم الأخفش أنه حال مطلقاً

واستدلَّ بأنَّ حبذا ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا كان نكرة خاصة لقوله حبذا عبدُ الله رجلاً، وحبذا أخوك قائماً

وقال وإنما تنصب الخبر إذا كان نكرة على أنه حال

العامل في النعت والبيان والتوكيد

ذهب السيوطي إلى أنَّ العامل فيهما المتبوع ينصبُ عليها انصباباً واحدة وقال الأخفش العامل في كل واحد منهما تبعيته لما قبله وهي أمر معنوي

وصف النكرة بالمعرفة إذا خصّصت

جوزَّ الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خصّصت قبل ذلك بالوصف وجعل منه قوله

تعالى [فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ]

قال الأوليان صفة لآخران لأنه لما وُصف تخصص

وأنكره السيوطي حيث ذهب إلى أنَّ التابع يوافق متبوعه تعريفاً وتكثيراً

1 همع الهوامع 5 29

2 همع الهوامع 5 49

3 همع الهوامع 5 49 وانظر ارتشاف الضرب 4 2061

4 همع الهوامع 5 166

5 همع الهوامع 5 166 وانظر شرح الرضي 2 279

6 همع الهوامع 5 172 وانظر ارتشاف الضرب 4 1908 وشرح الأشموني 3 60

7 سورة المائدة 5 107

8 همع الهوامع 1 172

جواز تأكيد النكرة المحدودة بألفاظ الشمول

قال السيوطي ولا تؤكّد نكرة مطلقاً بشيء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف فلا تتبع نكرة

وذهب الأخفش إلى أنه يجوز توكيدها إن كانت محدودة أي مؤقتة

أمّا غير المحدّد فلا فائدة فيه، فلا يقال اعتكفت وقتاً كله، ولا رأيت شيئاً نفسه

توكيد ضمير الرفع المتصل

ذهب السيوطي إلى أنه لا يؤكّد ضمير رفع متصلاً مستتراً أو بارزاً إلا بفواصل ما

نحو قم أنت نفسك، وقمت أنت نفسك، وقاما هما نفسيهما

وعلته أن تركه يؤدي إلى اللبس في بعض الصور نحو هنت ذهبت نفسها أو عينها

لاحتمال أن يظن أنها ماتت أو عميت

وذكر الأخفش أنه يجوز على ضعف قاموا أنفسهم

توكيد متعاطفين عند اتحاد عاملهما معنى

ذهب السيوطي إلى أنه لا يتحد توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى فلا يقال مات

زيد وعاش عمرو كلاهما

وقد ذهب الأخفش إلى جواز توكيد متعاطفين إذا اتحد معناهما وإن اختلفا لفظاً نحو

انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما

تأتي واو العطف زائدة

ذهب الأخفش إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة واستدل على زيادتها بأنه قد جاء

كثيراً في كتاب الله وكلام العرب

1 همع الهوامع 5 204

2 همع الهوامع 5 204 وانظر شرح التسهيل 3 316 وارتشاف الضرب 4 1922

3 همع الهوامع 5 197

4 همع الهوامع 5 198 وانظر شرح التسهيل 3 290 وارتشاف الضرب 4 1947

5 همع الهوامع 5 203

6 همع الهوامع 5 204

7 همع الهوامع 5 230 وانظر شرح التسهيل 3 356 وارتشاف الضرب 4 1987

وذلك في نحو قوله تعالى [حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا]

فالواو زائدة لأنَّ التقدير فيه فتحت أبوابها لأنَّه جواب لقوله تعالى [حَتَّى إِذَا

جَاءُوهَا] خلافاً للسيوطي حيث ذهب إلى أنها لا تقع زائدة فقال الواو لمطلق الجمع

هل تأتي أو بمعنى الواو

ذهب الأخفش إلى أنها تأتي بمعنى الواو أي لمطلق الجمع وذلك عند أمن اللبس، واحتجوا بأنه جاء كثيراً في كتاب الله وكلام العرب لقوله تعالى [وَلَا تُطِغْ مِنْهُمْ أَيْتًا أَوْ كَفُورًا].

ومنع السيوطي ذلك فقال هي لإحدى الشئيين أو الأشياء

جواز العطف على معمولي عاملين إن تقدم المجرور المعطوف

ذهب السيوطي إلى أنه يجوز العطف على معمولي عاملين إن كان أحدهما جاراً حرفاً أو اسماً سواء تقدم المجرور المعطوف نحو في الدار والحجرة عمرو، أم تأخر نحو وعمرو الحجرة

ورأى الأخفش أنه يجوز العطف إن تقدم المجرور المعطوف سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا بخلاف ما إذا تأخر

حتى حرف عطف

قال السيوطي وكذا لا تعطف إلا ما كان مفرداً على الصحيح لأنَّ الجزئية لا تتأتى إلا

في المفردات

1 سورة الزمر 39 71

2 سورة الزمر 39 71

3 همع الهوامع 5 223

4 همع الهوامع 5 247 وانظر ارتشاف الضرب 4 1991

5 سورة الإنسان 76 24

6 همع الهوامع 5 247

7 همع الهوامع 5 270

8 همع الهوامع 5 270 وانظر شرح التسهيل 3 378 وارتشاف الضرب 4 2015

9 همع الهوامع 5 259

وذهب الأخفش إلى أنها تعطف الفعل إذا كان سبباً كالفاء نحو ما تأتينا حتى تحدثنا

ورود أي موصولة

ذهب السيوطي إلى أن هاء التنبيه في نحو يا أيها الرجل ليست متصلة بأيّ، بل مبقاة

من اسم الإشارة، والأصل في نحو يا أيُّ هذا الرجل

فأيُّ منادى، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان إبهامه

خلافاً للأخفش الذي زعم أن أي موصولة والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف والجمله صلة

أي

تضم نون ابن تبعاً لضم المنادى

إذا جاء المنادى علماً موصوفاً بـ ابن فذكر السيوطي أنه يضم المنادى وينصب الابن

وحكى الأخفش أن من العرب من يضم نون الابن اتباعاً لضم المنادى وهو نظير من

قرأ قوله تعالى [الْحَمْدُ لِلَّهِ] . بضم اللام في لفظ الجلالة الله

ضمير المنادى الواقع في التابع يأتي بلفظ الغيبة

ذكر السيوطي أن ضمير المنادى الواقع في التابع يأتي غيبة وهي الأصل، وكذا بلفظ

خطاب اعتباراً بما عرض له من الحضور بالمواجهة، في نحو يا تميم كلهم وكلكم، ويا زيد

نفسه ونفسك خلافاً للأخفش في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب

توكيد المنادى ومحلّه من الإعراب

ذهب السيوطي إلى أن تابع المنادى المبني إن كان مضافاً أو شبهه نصب مطلقاً ؛ لأنّ

الأصل في تابعه النصب لكونه منصوب المحل، وتأكد ذلك بالإضافة وشبهها، هذا ما دام لم تكن

الإضافة غير محضة، فإن كانت فيجوز رفعه نحو يا زيدُ الحسنُ الوجهة

1 همع الهوامع 5 259

2 همع الهوامع 3 52

3 همع الهوامع 3 52 وانظر ارتشاف الضرب 2 1018 وشرح الأشموني 1 218

4 همع الهوامع 3 55

5 همع الهوامع 3 55 وانظر ارتشاف الضرب 4 2188

6 سورة الفاتحة 1 1

7 همع الهوامع 5 286

8 همع الهوامع 5 286

9 همع الهوامع 5 282

وذهب الأخفش إلى أن تابع المنادى مرفوع المحل

نصب نعت العلم وتوكيده اتباعاً على المحل

أوجب السيوطي رفع نعت العلم وتوكيده خلافاً للأخفش حيث أوجب نصبه اتباعاً على
المحل كما يجب في جاءت حذامُ العاقلة بالرفع حملاً عليه
يمنتع النصب في العطف على نكرة مقصودة

يرجح النصب عند السيوطي في العطف على النكرة المقصودة إن كانت أل فيه
للتعريف لأنه حينئذٍ شبيه بالمضاف، والرفع إن لم تكن له به للمح الصفة كاليسع لعدم شبيهه
حينئذٍ به

ومنع الأخفش النصب في العطف على نكرة مقصودة وأوجب الرفع

جواز ترخيم الاسم الثلاثي محرك الوسط

أجاز الأخفش ترخيم الاسم الثلاثي محرك الوسط فيقال يا حكم، يا حك خلافاً
للسيوطي في قوله وهذا لم يرد به سماع ولا يقبله قياس

جواز ترخيم الاسم الثلاثي ساكن الوسط

أجاز الأخفش ترخيم الاسم الثلاثي ساكن الوسط قياساً على نحو يد في غير الترخيم، فإن أصلها
يَدِي يسكون الدال ودخلها الحذف وجوباً ، وذكر السيوطي أنه شاذ ولا يقاس عليه

ترخيم مختارٍ ومنقادٍ علمين

ذهب السيوطي إلى أن الترخيم هو حذف الآخر ويحذف معه أيضاً ما قبله من حرف
لين ساكن زيد قبله أكثر من حرفين، وحركة تجانسه سواء كان الآخر صحيحاً أصلياً أم زائداً أم

1 همع الهوامع 282 5 وانظر ارتشاف الضرب 4 2198

2 همع الهوامع 282 5

3 همع الهوامع 282 5

4 همع الهوامع 284 5

5 همع الهوامع 284 5

6 همع الهوامع 81 3 وانظر ارتشاف الضرب 5 2232

7 همع الهوامع 81 3

8 همع الهوامع 81 3 وانظر ارتشاف الضرب 5 2232 وشرح الأشموني 3 175

9 همع الهوامع 81 3

حرف علة بشرط ألا يكون هاء تأنيث، فيقال في منصور ومسكين ومروان أعلاماً يا منصُ ويا مسكٍ ويا مروءَ، فلا يحذف مع الآخر إن كان صحيحاً ولا ليناً متحركاً كقنور وهبيخ ولا أصلياً كمختارٍ ومُنقادٍ فإنَّ ألفهما منقلبه عن ياء وواو خلافاً للأخفش حيث جَوَزَ الحذف في هذه الصور فيقال يا مختَ ويا منقَ وقوع أي منادي

قال السيوطي من المنصوب مفعول به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص، وقُدِّرَ بأعنى، ويختص بأي الواقعة في ضمير المتكلم نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل وزعم الأخفش أنها منادى؛ لأنها في غير الشرط والاستفهام ولا تكون إلا على النداء قال ولا يُنكر أن ينادى الإنسان نفسه، ألا ترى أن عمر قال كلُّ الناسِ أُمَّةٌ مِنْكَ يَا عَمْرُ وقال وهذا أولى من أن تخرج أي عن بابها يُمنع من الصرف ما جاء على وزن أفعل

ذهب السيوطي إلى أن وزن أفعل إذا سمي به ثم نُكِرَ انصرف لأنه لم يُستعمل صفة إلا بمن ظاهرة أو مقدرة، فإن سُمِّيَ به مع من ثم نُكِرَ منع قولاً واحداً وخالف الأخفش في باب أفعل الوصف كالأحمر إذا سمي به ثم نُكِرَ صُرِفَ عنده لأنه ليس فيه إلا الوزن ومعنى الوصفية قد ذهب بالتسمية تمنع لفظة آخر من الصرف

لفظة آخر إذا سمي به ثم نُكِرَ صرف عند الأخفش لأن العدل قد زالت لكونه مخصوصاً بمحل الوصف فلا يؤثر على غيره والسيوطي على المنع لشبهه بأصله

1 همع الهوامع 3 84

2 همع الهوامع 3 85 وانظر ارتشاف الضرب 5 2234 وشرح التصريح 2 259

3 همع الهوامع 3 29

4 همع الهوامع 3 30 وانظر ارتشاف الضرب 5 2247

5 همع الهوامع 1 116

6 همع الهوامع 1 116

7 همع الهوامع 1 117

8 همع الهوامع 1 117

يُمنع معدول العدد من الصرف

ومعدول العدد إذا سُمِّي به ثم نكَّر صرف عند الأخفش لما تقدّم في آخر وخالفه

السيوطي

يُمنع الجمع المتناهي من الصرف

فهو كسابقه صُرِف عند الأخفش وخالفه السيوطي

يمنع المركب المزجي من الصرف

والمركب المزجي إذا ختم بمثل مفاعل أو ألف التأنيث كمحاريب ومساجد أو عبد بشرى أو عبد حمراء، إذا رُكِّب وسمي به ثم نكَّر ذهب الأخفش إلى صرفه لأنَّ المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلمية لا الجمع والتأنيث، وقد زالت العلمية بالتكثير والأصح عند السيوطي المنع لأنَّه لم يُرَ شيء من هذا النوع مصروفاً في الكلام

يُمنع من الصرف ما جاء على وزن فُعَل موضوعاً علماً معدول عن صيغة فاعل

ذهب السيوطي إلى أنَّ ما جاء على وزن فُعَل موضوعاً علماً، وهو معدول عن صيغة فاعل يمنع من الصرف، وطريق العلم به سماعه غير مصروف، ولا علة به مع العلمية

والمسموع من ذلك عُمَرُ وزُفَرُ وتُعَلُ ومُضَرُ وهُبَلُ وزُحَلُ وعُصَمُ وقُزَحُ وجُشَمُ وقُتَمُ وجُمَحُ وجُحَاً ودُفَلُ وبُلَعُ ولم يُسمع غير ذلك

وذكر الأخفش أنَّ طَوَى من هذا النوع

يُمنع من الصرف ما جاء على وزن فُعَل المؤكَّد به

1 همع الهوامع 1 117

2 همع الهوامع 1 117

3 همع الهوامع 1 117

4 همع الهوامع 1 117

5 همع الهوامع 1 117

6 همع الهوامع 1 117

7 همع الهوامع 1 87

8 همع الهوامع 1 87 وانظر أوضح المسالك 3 151

يمنع العدل مع العلمية من الصرف ما جاء على وزن فُعل المؤكَّد به، وهو جُمع وكُتِع
ويُصَع ويُبَع جمع جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء فهي غير مصروفة للعدل والعلمية

فقال الأخفش هي معدولة عن فُعل

خلافاً للسيوطي الذي ذهب إلى أنها معدولة عن الألف واللام، لأنَّ مذكرها جُمع بالواو
والنون فقالوا أجمعون كما قالوا الأخرسون، قياسه أنه إذا جُمع كان معرفاً بالألف واللام، فعدلوا
به عمّا كان يستحقه من تعريفه بالألف واللام

يُمنع من الصرف ما وافق وزن الفعل

ما وافق وزن الفعل نحو يَعَصُرُ علماً إذا ضُمَّ ياءؤه اتباعاً فالأصل صرفه عند السيوطي
لورود السماع به وخروجه إلى شبه الاسم ومنعه الأخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها
ويجري القول أيضاً في أَلْبُبُ علماً فعن الأخفش صرفه لمباينته الفعل بالفك ، وذهب
السيوطي إلى منعه من الصرف ولا مبالاة لفكّه

يمنع من الصرف ما جاء على وزن فُعل المختص بالنداء

يُمنع العدل مع العلمية من الصرف ما جاء على وزن فُعل المختص بالنداء كُفَسِقَ وغُدِرَ
وخُبِثَ ولُكِعَ، فإنَّها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث وأكلع

فإذا سمي بها عند السيوطي امتنع صرفها للعلمية ومراعاة اللفظ المعدول، فإن نكُرتُ زال

المنع

1 همع الهوامع 1 91

2 همع الهوامع 1 91 وانظر ارتشاف الضرب 2 869

3 همع الهوامع 1 91

4 همع الهوامع 1 99

5 همع الهوامع 1 99 وانظر شرح الأشموني 2 262

6 همع الهوامع 1 99 وانظر شرح الأشموني 2 262

7 همع الهوامع 1 99

8 همع الهوامع 1 89

9 همع الهوامع 1 89

وذهب الأخفش إلى صرفها حال التسمية أيضاً

صرف ما لا ينصرف

ذهب السيوطي إلى صرف ما لا ينصرف لنتاسب أو ضرورة خلافاً للأخفش الذي جَوَّزه مطلقاً أي في الاختيار وقال إنَّ صرف ما لا ينصرف مطلقاً أي في الشعر وغيره لغة الشعراء ذلك أنهم يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف، فتمرَّن على ذلك ألسنتهم فصار الأمر أن صرفوه في الاختيار

كي تنصب المضارع بأن مضمرة قبلها

قال السيوطي كي إن كانت الموصولة فالنصب بها، أو الجارة فأن مضمرة

خلافاً للأخفش الذي رأى أنها تنصب المضارع بأن مضمرة بعدها بدليل ظهورها في

قول الشاعر

لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

لا يُفصل بين حتى الناصبة والفعل بشيء

قال السيوطي من أحكام حتى أنها لا يُفصل بينها وبين الفعل بشيء

خلافاً للأخفش حيث جَوَّز فصلها بالظرف نحو اقْعُدْ حَتَّى عِنْدَكَ يَجْتَمِعُ النَّاسُ

الفصل بين أو والمضارع المنصوب بعدها بالشرط

رأى السيوطي أنه لا يفصل بينها وبين المضارع المنصوب بعدها بالشرط خلافاً

للأخفش حيث جَوَّز الفصل بين أو والفعل بعدها بالشرط نحو

1 همع الهوامع 1 90 وانظر ارتشاف الضرب 2 870

2 همع الهوامع 1 120

3 همع الهوامع 1 120 وانظر شرح الرضى 1 107

4 همع الهوامع 4 97

5 همع الهوامع 4 98 وانظر مغني اللبيب 1 183

6 همع الهوامع 4 116

7 همع الهوامع 4 116

8 همع الهوامع 4 117

لألزمَنَّك أو إن شاء الله - تقضيَنِي حَقِّي

يرفع الفعل المضارع بعد حَتَّى إذا كان حالاً أو مؤولاً به

ذهب السيوطي إلى أنه يتعيَّن نصب الفعل المضارع بعد حَتَّى، وذلك بعد فعل غير موجب وهو المنفي وما فيه الاستفهام، وقلَّما نحو ما سرتُ حَتَّى أدخلَ المدينة، وقلَّما سرتُ حَتَّى أدخلها

إذا أُريد بقلَّما النفي المحض، وأسرتُ حَتَّى تدخلَ المدينة؟

وإنَّما لم يجرز الرفع لأنَّها على معنى السببية للأول في الثاني، والأول منفي لم يقع، فلا يكون نفي السبب موجباً لوجود مسبِّبه

وخالف الأخفش فجوزَ الرفع على أنَّ أصل الكلام موجب، وهو سرتُ حَتَّى أدخلُ المدينة، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، فنفت أن يكون سيرٌ كان عند دخولها، فكأنَّه قيل ما وقع السيرُ الذي كان سبباً لدخول المدينة

أداة الشرط مهما هل هي بسيطة أم مركبة

ذهب الأخفش إلى أنها مركبة من مَهَ بمعنى كفَّ و ما الشرطية

وخالفه السيوطي الذي رأى أنها بسيطة، لأنَّه لم يقم على التركيب دليل، وهي بسيطة وزنها فعَلَى

عامل الجزم في جواب الشرط

ذهب السيوطي إلى أنَّ جازم جواب الشرط هو الأداة عملت فيه كما عملت في الفعل باتفاق لاقتضائها إياهما، فعملت فيهما كما عملت كان وظنَّ وإنَّ في جزأيهما، وذلك لأنَّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط

وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط، فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط

1 همع الهوامع 4 118

2 همع الهوامع 4 114

3 همع الهوامع 4 115

4 همع الهوامع 4 319

5 همع الهوامع 4 319

6 همع الهوامع 4 331

وخالف الأخفش في مذهبين

الأول ذهب إلى أن جازمه الأداة والفعل معاً

فقال المجموع هو الطالب فهو العامل

وقال وباطل أن يكون العمل لإن، لأنّ الجزم نظير الجر، فإذا كان الجار وهو أقوى لا يعمل عملين فأحرى ألا يعمل عمله

والثاني مذهبه أن جازمه فعل الشرط لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام

إنابة إذا عن الفاء في جواب الشرط

ذهب السيوطي إلى جواز إنابة إذا الفجائية عن الفاء في جواب الشرط، وذلك في جملة اسمية غير طلبية ولا منفية ، واستدل في نحو قوله تعالى [وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ]

خلافاً للأخفش حيث قال لا أرى إذا بمنزلة الفاء إلا ردياً فلا تقول إن تأتني إذا أكرمتك كما تقول وأنا أكرمك ، ولكن أرى الآية على حذف الفاء جمع الخماسي جمع تكسير

إذا جمع الخماسي جمع تكسير ففي الحرف المحذوف فيه خلاف، فإن لم يكن رابعه شبيهاً بالزائد تعين حذف خامسه، وإن كان رابعه شبيهاً بالحرف الزائد

1 همع الهوامع 4 331

2 همع الهوامع 4 332

3 همع الهوامع 4 332

4 همع الهوامع 4 328

5 سورة الروم 30 63

6 همع الهوامع 4 329 وانظر ارتشاف الضرب 4 1872

لا يتعيّن حذف خامسه بل يتخيّر الحاذف، فإن شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول
في نحو خدرنق وفرزدق، خدارق وفرازق وهو القياس عند السيوطي ، خلافاً للأخفش الذي
جوّز حذف الحرف الثالث فيقال في نحو فرزدق فرادق

وزن فعّل جموع تكسير لا أسماء جموع نحو ركّب وطَيّر

ذهب السيوطي إلى أنّ مثل ركّب وطَيّر وصَحّب أسماء جموع خلافاً للأخفش فيما
كان على وزن فعّل في نحو ركّب وطَيّر وصَحّب فهي جموع تكسير لراكب وطائر وصاحب،
وليست أسماء جموع

تصغير اللاتي

ذهب السيوطي إلى أنّه لا يجوز تصغير اللاتي استغناءً بجمع الواحد المحقّر وهو
اللّئيّات جمع اللّئيّا، فقال لأنّه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس، وقياس هذه الأسماء ألا
تُصغّر، فمتى صغّرت العرب منها شيئاً وقفنا فيه على مورد السماع ولا نتعدّاه

خلافاً للأخفش حيث صغّر اللاتي واللّئيّات على لفظهما فقلب الألف واواً لأنّهما صاروا
حين حُقّرا بمنزلة ضارب إذا أُجري عليهما حكمه، وتحذف الياء التي هي لامها، لأنّ ألف التصغير
تزداد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير، وإنّما كانت الياء هي المحذوفة لأنّها طرف،
فقال في تصغير اللاتي اللّويّنا، واللّئيّ اللّويّنا

تصغير ركّب ونحوه

قال السيوطي تُصغّر أسماء الجموع على لفظها، فيقال في نحو ركّب ركّيب، وقوم
قويم، ورهط رهيط

1 همع الهوامع 6 116

2 همع الهوامع 6 116 وانظر شرح الأشموني 3 699

3 همع الهوامع 6 126

4 همع الهوامع 4 127 وانظر شرح الرضى 4 367

5 همع الهوامع 6 149

6 همع الهوامع 6 150 وانظر شرح المفصل 5 141

7 همع الهوامع 6 145

خِلافًا لِلأخْفَشِ حَيْثُ صَغَّرَهُ بَرْدَهُ إِلَى الْوَاحِدِ، فَصَغَّرَ لَفْظَ الْوَاحِدِ ثُمَّ يَلْحَقُهُ الْوَائِ وَالنُّونَ إِذَا كَانَ الْمَذْكُورَ مَا يَعْقِلُ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُؤَنَّثِ أَوْ لِمَا لَا يَعْقِلُ جَمْعٌ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، فَيَقُولُ فِي تَصْغِيرِ رَكْبٍ رُؤْيَكْبُونَ

النسب إلى المركب تركيب مزجي

قال السيوطي يُنسب إلى عجز المركب إن لم يقد تعريفاً أو تحقيقاً أو تقديراً وإلا فصدره

خِلافًا لِلأخْفَشِ حَيْثُ جَوَّزَ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الصِّدْرِ وَالْعِجْزِ مَعًا إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ

النسب إلى بنت وأخت

بنت وأخت محرکتا العين في الأصل، والأصل فيهما بنو وأخو، حذف اللام و عوض منها التاء، وليست التاء للتأنيث بل الصيغة جميعها له وفي النسب إليهما خلاف

فذهب السيوطي إلى إبقاء التاء وجوباً، وإبقاء ما قبلها على هيئته لأنها لما كانت عوضاً من المحذوف صارت كأنها أصل، والدليل على أنها كالأصل سكون ما قبلها والوقوف عليها بالتاء فيقال أختي وبنتي فراراً من اللبس

خِلافًا لِلأخْفَشِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَى حَذْفِ التَّاءِ وَرَدَّ اللَّامَ الْمَحذُوفَةَ وَإِقْرَارَ مَا قَبْلَهَا عَلَى السُّكُونِ وَمَا قَبْلَ السَّاكِنِ عَلَى حَرَكَتِهِ

فيقول أُخْوِي بضم الهمزة وسكون الخاء، وبنوي بكسر فسكون، فكأنه يراعي الأصل المقدر والصورة العارضة استعمالاً فيجمع بينهما

النسب إلى ما كان محذوف اللام معتل العين نحو شاة

إذا نسب إلى ما كان محذوف اللام معتل العين نحو شاة، فمذهب السيوطي أن يبقى على الألف ولا يعاود الأصل لما عرفت من قاعدته أن الاسم إذا دخله حذف، ولزم الحرف

1 همع الهوامع 6 145 وانظر خلاف الأخفش 216

2 همع الهوامع 6 154

3 همع الهوامع 6 157

4 همع الهوامع 6 170

5 همع الهوامع 6 170

6 همع الهوامع 6 170 وانظر ارتشاف الضرب 2 627 وشرح التصريح 2 339

المجاور الحركة ثم رُدَّ المحذوف لعلَّة أو ضرورة فإنَّ الحركة لا تزول، واكتفاء من
الضرورة بقدرها فيقول شاهي

والأخفش يردُّ الألف إلى الواو إذ هي أصلها فيقول شوْهي بدليل شِيَاه، فلمَّا حذفت الهاء
فتحت الواو كتاء التأنيث فقلبت ألفاً

النسب إلى ابن واسم

إذا ثبت أنَّ هذه الكلمات أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين السيوطي والأخفش من
الردِّ إلى السكون الأصلي وعدمه

فالسويطي يقول سُموي بكسر السين وضمَّها وفتح الميم

والأخفش يُسكِّن الميم ويقول بَنوي بالفتح لا غير

إبدال الهمزة حرف يجانس الحركة

إذا تحركت الهمزتان المتصلتان تبدل الهمزة الثانية واواً إنَّ فتحت بعد مفتوحة أو
مضمومة وخالف الأخفش السيوطي في مسألتين

الأولى أُمَّ فمذهب السيوطي إبدال الهمزة ياءً لمناسبة حركتها ومذهب الأخفش إبدالها واواً
لمناسبة حركة ما قبلها فيقول أُوْمٌ

والثانية إُمَّ فمذهب السيوطي إبدالها واواً لمناسبة حركتها ومذهب الأخفش إبدالها ياءً لمناسبة
حركة ما قبلها فيقول إِيْمٌ

1 همع الهوامع 6 167

2 همع الهوامع 6 167 وانظر شرح المفصل 6 4 وارتشاف الضرب 2 623

3 همع الهوامع 6 167

4 همع الهوامع 6 167 وانظر ارتشاف الضرب 2 624 وشرح التصريح 2 605

5 همع الهوامع 6 260

6 همع الهوامع 6 260

7 همع الهوامع 6 260 وانظر ارتشاف الضرب 1 268 وشرح الأشموني 3 839

8 همع الهوامع 6 262

9 همع الهوامع 6 262 وانظر ارتشاف الضرب 1 268 وشرح الأشموني 3 839

والحاصل أنّ الأَخْفَشَ يبَدِّلُ المَكْسُورَةَ بَعْدَ الضَّمِّ وَاوًا والمضمومة بعد الكسر ياءً

قلب الهمزة واو أو ياء

إذ تحركت الهمزة بعد متحرك خُفِّتْ بالتسهيل بينها وبين حرف حركتها، وإن كانت بعد فتح مطلقاً مفتوحة كانت كسأل، أو مكسورة كسئم، أو مضمومة كلؤم

أو كانت بعد كسرٍ أو ضمٍ وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كمئين وسئيل ويستهزئ ورؤوس، فمذهب السيوطي أنّها إن كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياءً كمير في مير جمع مئرة، وبعد الضم واوًا كجُون جمع جُونة ورجل سُولة في سُولة

وخالفه الأَخْفَشُ في صورتين وهي المضمومة بعد كسرة كيستهزيء

والمكسورة بعد ضمة كسئيل، فأبدل الأولى ياءً والثانية واوًا

المحذوف من اسم المفعول المعتل العين

ذهب السيوطي إلى أنّ المحذوف هو واو مفعول الزائدة فالواو في كلمتي مزور ومصوغ ونحوهما هي الأصلية

خلافًا للأخفش حيث قال الواو الأولى هي المحذوفة وإن كانت عين الفعل، لأنّ الساكنين إذا اجتمعا فالأول أولى بالتغيير والحذف

زيادة الألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل مضارع

ذهب السيوطي إلى أنّ الألف تزداد بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماضٍ وأمر نحو ضربوا واضربوا، ولا تزداد في غير هذه المواضع خلافًا للأخفش حيث جَوَّزَ لحاقها بالمضارع إذا اتصلت الواو به متطرفة، نحو لن يضربوا، فهو يجعله كالماضي والأمر في لحاق الألف

1 همع الهوامع 6 262

2 همع الهوامع 6 263

3 همع الهوامع 6 263 وانظر ارتشاف الضرب 2 271

4 همع الهوامع 6 273

5 همع الهوامع 6 275 وانظر شرح التصريح 2 748

6 همع الهوامع 6 324

7 همع الهوامع 6 325

إبدال المقصور المنون ألفاً عند الوقف

ذهب السيوطي إلى أنّ المقصور المنون كالصحيح من أشهر اللغات، فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور، وإبداله ألفاً من المفتوح نحو قام فتىً ومررت بفتىً ورأيت فتىً، فقد أجمعوا على الوقف بالألف، ففي حالة الضم والكسر هي الألف التي كانت في آخر الكلمة، وحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين لأنّه لمّا حذف التنوين عادت الألف وقد زال موجب الحذف

خلافاً للأخفش في إبدال الألف من تنوينه مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً وقال لأنّ التنوين في الأحوال كلها قبله فتحة فأشبهه التنوين في رأيتُ زيداً، لأنّهم إنّما وقفوا على رأيتُ زيداً بالإبدال ألفاً لأنّ الألف لا تثل فيها بخلاف الواو والياء، وهذه العلة موجودة في المقصور المنون

تحذف همزة الوصل خطأً من أول البسمة

رأى السيوطي أنّ همزة الوصل تحذف خطأً من أول البسمة لكثرة الاستعمال ولا تحذف في غير البسمة

خلافاً للأخفش حيث زعم أنّ سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها فكأنّها والاسم شيء واحد

حركة النون عند التقاء الساكنين

قال السيوطي والغالب في نون عن عند التقاء الساكنين أنّها تكسر مطلقاً مع لام التعريف ومع غيره نحو رضي الله عن المؤمنين وعن ابنك
خلافاً للأخفش في زعمه أنّها تُضمُّ مع اللام، وحكى عن القوم

1 همع الهوامع 6 199

2 معاني القرآن للأخفش 1 360 وهمع الهوامع 6 201

3 همع الهوامع 6 318

4 همع الهوامع 6 318

5 همع الهوامع 6 182

6 همع الهوامع 6 182 وانظر المفصل للزمخشري 355 وارتشاف الضرب 2 723

الخاتمة

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

وبعد

فهذه خاتمة البحث الذي اشتمل على آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي ، فقد وافق البصريين في مسائل ، ومن ثم الكوفيين ، وله آراء تفرد بها

وقمت بجمع هذه المسائل وتوثيقها من كتب النحو ، وترتيب المسائل حسب ألفية ابن مالك وتخريج شواهدا

وقد أدت طبيعة البحث إلى أن يكون في خمسة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد ، أما التمهيد فقد تناول موضوعين، الأول السيوطي وآثاره النحوية، والثاني الأخفش الأوسط وعصره

ولعل أهم النتائج التي وصلت إليها ما يأتي

مجموع ما وقفت عليه من آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع مائتان وخمس وستون مسألة

اختصت المسائل النحوية التي تفرد بها الأخفش بالكثرة ، وهذا الأمر ليس غريبا بالنسبة لمنهجه حيث كان يميل إلى الشاذ والنادر

يعدُّ الأخفش من أكبر أئمة النحو البصريين ، وهو الذي فتح أبواب الخلاف بين النحاة وأعد لتنشأ مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخرة ، ولم يكن متعصبا لمنهجه البصري فقد أخذ عن الكوفيين وروي عنهم وكان يميل إلى آرائهم أحيانا

قلة استشهاده بالأحاديث النبوية

كثرة استدلاله بالآيات القرآنية والأشعار

كشف البحث عن الأصول النحوية عند الأخفش

لم يلتزم الأخفش بالتحديد في سماعه عن العرب بل أعطى له مجالا أوسع ، واعتد بالمسموع عن العرب ولو كان غريبا ، فكلام العرب يمثل أساسا من أسس السماع عنده

الأخفش يمثل تطوراً جديداً في القياس وطريقة استخدامه حيث اختص بمنهجه الخاص
المخالف لمنهج نحاة البصرة

فقد كان يقيس على الشاذ والنادر ، وغير المسموع عن العرب واهتم بالقراءات
الشاذة فخرج عن مقاييس البصريين في القياس
ميل الأخفش لمصطلحات البصريين النحوية
كشف البحث عن ميول الأخفش النحوية
تميز الأخفش بتعدد مذاهبه في المسألة الواحدة
هذه جملة من نتائج البحث التي تم استنتاجها خلال الدراسة

التوصيات

إنَّ النحو من أعظم العلوم وأهمها ،فهو المفتاح لفهم القرآن الكريم والسنة النبوية
الشريفة، والمصلح لما فسد من اللسان العربي
وعلماء العربية نذروا أنفسهم لخدمة هذا العلم ، فقد كان مشواري في هذا البحث ممتعاً
رغم الصعوبات التي واجهتني ، فقد بحثت في جميع أبواب النحو واستفدت كثيراً ، وهذا بفضل
الله لذا أوصي طلبة العلم بأن ينهلوا من معين هذا العلم الذي أصله علماؤنا الأفاضل بدراسة
اللغة العربية، وفهم قواعدها كي نستطيع أن نواجه الأخطار التي تتهدد هذه اللغة، فهي لغة
القرآن الكريم ولغة أهل الجنة
والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل ، وصلي الله علي نبينا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً كثيراً

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
- فهرس الحكم والأمثال وأقوال العرب
- فهرس القوافي
- فهرس المصادر ومراجع التحقيق
- فهرس الموضوعات

1 فهرس الآيات القرآنية

| الصفحة | الآية | رقم الآية |
|------------------------|--|-----------|
| سورة الفاتحة 1 | | |
| 230،123 | [الْحَمْدُ لِلَّهِ] | الآية 2 |
| 1 | [غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ] | الآية 7 |
| سورة البقرة 2 | | |
| 221،11 | [وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ] | الآية 14 |
| 34 | [وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ] | الآية 57 |
| 22 | [إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ] | الآية 67 |
| 21 ، | [لَيْتَلَا يَكُونِ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا] | الآية 150 |
| 20 ، 3 | [أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] | الآية 159 |
| 1 0، 0 | [وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ] | الآية 184 |
| 3 | [وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ] | الآية 216 |
| 21 ، 11 | [وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ] | الآية 235 |
| 221،11 | [وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا] | الآية 235 |
| 133 | [وَمَا لَنَا أَلَّا نُفَاتِلَ] | الآية 246 |
| 0 | [تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ] | الآية 253 |
| | [إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ] | الآية 271 |
| سورة آل عمران 3 | | |
| 42 | [بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا] | الآية 8 |

| رقم الآية | الآية | الصفحة |
|----------------------|--|---------|
| الآية 9 | [إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ] | 2 |
| الآية 49 | [فَأَنْفُخْ فِيهِ] | 4 |
| الآية 154 | [يَعْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ] | 144 |
| الآية 164 | [لَمَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا] | 42 |
| الآية 186 | [لَتُبْلَوْنَ] | 22 |
| سورة النساء 4 | | |
| الآية 1 | [وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ] | 4 |
| الآية 69 | [وَحَسِّنْ أَوْلِيكَ رَفِيقًا] | |
| الآية 90 | [أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ] | |
| الآية 125 | [وَاتَّبَعِ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا] | 4 |
| سورة المائدة | | |
| الآية 95 | [هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ] | 2 |
| الآية 107 | [فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ] | 112، 22 |
| سورة الأنعام | | |
| الآية 12 | [لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ] | |
| الآية 34 | [وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ] | |
| الآية 50 | [قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ] | 1، 1، 1 |
| الآية 80 | [أَتُحَاجُّونِي] | 22 |
| الآية 154 | [ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ] | 144 |

| رقم الآية | الآية | الصفحة |
|---------------------|---|---------|
| سورة الأعراف | | |
| الآية 16 | [لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ] | 11 |
| الآية 22 | [وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ] | 101 |
| الآية 70 | [وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ] | 2 |
| الآية 102 | [وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ] | 102 |
| سورة الأنفال | | |
| الآية 26 | [وَادْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ] | 212،42 |
| الآية 43 | [إِذْ يُرِيكَهُمْ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا] | 3 |
| سورة التوبة | | |
| الآية 25 | [وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ كَثَرَتُكُمْ] | |
| الآية 25 | [بِمَا رَحِبَتْ] | 2 |
| سورة يونس 10 | | |
| الآية 27 | [وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا] | 200،100 |
| سورة هود 11 | | |
| الآية 41 | [بِسْمِ اللَّهِ جُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا] | 140 |
| الآية 78 | [هُوَ لَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ] | 3 |
| الآية 107 | [خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ] | |
| سورة يوسف 12 | | |
| الآية 14 | [وَنَحْنُ عُصْبَةٌ] | |

| رقم الآية | الآية | الصفحة |
|---------------------|---|---------|
| الآية 36 | [أَرَانِي أَعْصِرُ خُمْرًا] | 3 |
| الآية 65 | [هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا] | 1 4، |
| الآية 96 | [فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ] | 132 |
| الآية 109 | [وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا] | |
| سورة الحجر 1 | | |
| الآية 4 | [وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ] | 4 |
| الآية 47 | [وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا] | 4 |
| الآية 65 | [وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ] | 110 |
| الآية 66 | [أَنْ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ] | 4 |
| سورة النحل 1 | | |
| الآية 116 | [وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ] | 2 |
| سورة الكهف 1 | | |
| الآية 5 | [كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ] | |
| الآية 31 | [يُحْلَلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ] | |
| سورة مريم 1 | | |
| الآية 16 | [وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ] | 212،42 |
| الآية 38 | [أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ] | 22 ،121 |
| الآية 69 | [ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا] | 1 4،123 |
| سورة طه 20 | | |
| الآية 15 | [إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا] | 101 |

| رقم الآية | الآية | الصفحة |
|-------------------------|---|---------|
| الآية 44 | [فُقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّبَنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى] | 2 |
| الآية 63 | [إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ] | 32 |
| سورة الأنبياء 21 | | |
| الآية 22 | [لَوْ كَانَ فِيهِنَّ آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ] | 214·112 |
| الآية 97 | [فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا] | |
| سورة الحج 22 | | |
| الآية 37 | [وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ] | |
| الآية 72 | [بَشِّرْ مَنْ ذَلِكُمُ النَّارُ] | |
| سورة النمل 2 | | |
| الآية 22 | [وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبِيٍّ يَقِينٍ] | 0 |
| سورة القصص 2 | | |
| الآية 8 | [فَالْتَفَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا] | 220·11 |
| الآية 16 | [قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي] | 103 |
| الآية 62 | [أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ] | 3 |
| سورة العنكبوت 2 | | |
| الآية 2 | [أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا] | 3 |
| الآية 46 | [أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ] | |
| سورة الروم 30 | | |
| الآية 25 | [ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً] | 10 |
| الآية 36 | [وَإِنْ نُصِبْهُمْ سَبْتًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ] | 133 |

| رقم الآية | الآية | الصفحة |
|------------------------|---|---------|
| سورة الأحزاب 33 | | |
| 10 الآية | [وَتَطُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا] | 134 |
| الآية 35 | [وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ] | 120 |
| الآية 37 | [أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ] | 220، 11 |
| الآية 67 | [فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا] | 134 |
| سورة سبأ 34 | | |
| الآية 10 | [يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَالنَّعْلَةَ لَهَ الْحَدِيدِ] | 12 |
| الآية 13 | [اَعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا] | |
| الآية 31 | [لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ] | 0 |
| الآية 10 | [وَالطَّيْرَ] | 12 |
| سورة يس 3 | | |
| الآية 41 | [وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا] | 0 |
| سورة الصافات 3 | | |
| الآية 16 17 | [أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوْ أَبَاؤُنَا الْأَوْلُونَ] | 3 |
| سورة ص 3 | | |
| الآية 3 | [فَتَادُوا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ] | 100، 2 |
| سورة الزمر 3 | | |
| الآية 64 | [قُلْ أَفَعَبَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ] | 132 |
| الآية 76 | [حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا] | 22 ، 3 |

| رقم الآية | الآية | الصفحة |
|-----------------------|---|---------|
| سورة غافر 40 | | |
| الآية 16 | [يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ] | 43 |
| سورة الشورى 42 | | |
| الآية 51 | [إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسَلَ] | 131 |
| سورة الزخرف 43 | | |
| الآية 3 | [إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ] | 142 |
| الآية 33 | [لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا] | |
| سورة الجاثية 4 | | |
| الآية 4 | [وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ] | 4 |
| الآية 14 | [لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ] | 3، 20 |
| سورة الأحقاف 4 | | |
| الآية 17 | [أَتَعِدَّانِي] | 21 |
| سورة محمد 4 | | |
| الآية 24 | [أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا] | 1 |
| سورة الفتح 4 | | |
| الآية 12 | [وَوَظَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ] | 3 |
| سورة الحجرات 4 | | |
| الآية 12 | [وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا] | 0 |
| سورة القمر 4 | | |
| الآية 7 | [خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ] | 113، 21 |

| رقم الآية | الآية | الصفحة |
|-----------------|--|----------|
| الآية 24 | [فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ] | 10 |
| سورة الواقعة | | |
| الآية 27 | [وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ] | 2 |
| سورة الجمعة 2 | | |
| الآية 9 | [إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ] | |
| سورة الحاقة | | |
| الآية 1 2 | [الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ] | 2 |
| سورة الجن 2 | | |
| الآية 11 | [وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ] | 1 2، 4 |
| سورة المزمل 3 | | |
| الآية 20 | [نَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ] | 102 |
| سورة الإنسان | | |
| الآية 24 | [فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ، وَنَادَيْنَاهُ] | 3 |
| الآية 24 | [وَلَا تَطْعَمْنَاهُمْ مِنْهُمْ آيًّا أَوْ كَفُورًا] | 22 ، 3 |
| سورة الانشقاق 4 | | |
| الآية 1 | [إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ] | 1 2، 4 |
| سورة الضحى 3 | | |
| الآية 9 10 | [فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (9) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (10)] | 11 ، 21 |
| سورة العلق | | |
| الآية 7 | [أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى] | 103 ، 20 |

| الصفحة | الآية | رقم الآية |
|-------------------------|--------------------------------------|-----------|
| سورة الكوثر 10 | | |
| 144 | [وَلَا تَمُنُّنُ تَسْتَكْبِرُ] | الآية 6 |
| سورة المسد 111 | | |
| 1 ، | [تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ وَتَبَّ] | الآية 1 |
| سورة الإخلاص 112 | | |
| 1 ، | [قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ] | الآية 1 |

2 فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

| الصفحة | الحديث الشريف | م |
|---------|---|---|
| 190،134 | ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ | 1 |
| 29 | فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ يَكُونُ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضِ | 2 |
| 117 | مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ | 3 |
| 49 | يَا رَبَّ كَأْسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ | 4 |

3 فهرس الحكم والأمثال وأقوال العرب

| الصفحة | القول أو المثل | م |
|---------|--|---|
| 71 | إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ | 1 |
| 70 | إِنَّ قَائِمًا الزَّيْدَانَ | 2 |
| 52 | الضَّارِبُ الرَّجُلَ وَالشَّاتِمَةُ | 3 |
| 165،127 | كَذَبَكُمْ الْحَقُّ وَالْقُرْآنُ | 4 |
| 126 | كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْكَ يَا عُمَرُ | 5 |
| 142،32 | لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ إِنَّ وَرَاقِبَهَا | 6 |
| 98،43 | مَا مُسِيئًا مَنْ أَعْتَبَ | 7 |
| 85 | يَا تَمِيمُ كَلِّكُمْ | 8 |

4 فهرس القوافي

| م | القافية | البحر | القائل | الصفحة |
|----|----------|--------|-------------------------|--------|
| 1 | الكلبُ | البسيط | الكميت | 25 |
| 2 | الأدبُ | البسيط | أبعض الفزاريين | 205،72 |
| 3 | رجبُ | البسيط | عبد الله بن جندب الهذلي | 82 |
| 4 | شعبعِ | الطويل | امرؤ القيس | 60 |
| 5 | غروبِ | الطويل | أبي سفيان بن حرب | 109 |
| 6 | عجبِ | البسيط | | 147،84 |
| 7 | مرتِ | الطويل | لرجل من الطائيين | 160،69 |
| 8 | الجدودُ | الطويل | جرير | 200،29 |
| 9 | المتعمدِ | الكامل | عاتكة بنت زيد | 203،71 |
| 10 | يضرُ | الطويل | عمر بن أبي ربيعة | 79 |
| 11 | أجرا | الطويل | الأبيرد الرياحي | 54 |
| 12 | بشرُ | البسيط | الفرزدق | 98 |
| 13 | غُورُ | الكامل | الأخطل | 189،87 |
| 14 | المشافرِ | الطويل | الفرزدق | 179،31 |
| 15 | البائسا | البسيط | | 24 |
| 16 | تخدعا | الطويل | جميل بثينة | 61 |

| م | القافية | البحر | القائل | الصفحة |
|----|-----------------|--------|---------------|--------|
| 17 | المذرَّعُ | الطويل | الفرزدق | 107 |
| 18 | وفا | رجز | العجاج | 66 |
| 19 | خرنقُ | الطويل | | 124 |
| 20 | الرَّزِقِ | الطويل | | 63 |
| 21 | بِفَيْلِقِ | الطويل | | 93 |
| 22 | عساكا | رجز | رؤبة | 30 |
| 23 | إليكا | رجز | | 30 |
| 24 | ذاكا | رجز | رؤبة | 199,76 |
| 25 | مُطْعِمًا | الطويل | حسان بن ثابت | 68 |
| 26 | شَرِيمُ | الطويل | | 148,80 |
| 27 | المُنْهَمَّ | رجز | العجاج | 47 |
| 28 | فخاصِمِ | الطويل | | 86 |
| 29 | دَائِمِ | الطويل | الفرزدق | 92 |
| 30 | مُتْجَاهِلِينَا | الوافر | الكميت بن زيد | 38 |
| 31 | بأرسانِ | الطويل | امرؤ القيس | 123 |
| 32 | بِالْبُلَّةِ | الطويل | | 102 |
| 33 | قَدَمُهُ | المديد | طرفه بن العبد | 110 |
| 34 | وعَلَّهَا | رجز | صخر بن العود | 30 |

| الصفحة | القائل | البحر | القافية | م |
|---------|------------------|--------|--------------|----|
| | الحضرمي | | | |
| 199،98 | ذي الرمة | الطويل | عَابُهَا | 35 |
| 112 | ذي الرمة | الطويل | بُغَامُهَا | 36 |
| 52 | الأعشى | الكامل | أَطْفَالُهَا | 37 |
| 92 | | الرجز | أُورَا بِهَا | 38 |
| 97 | | الطويل | كَمَا هِيََا | 39 |
| 200،99 | | الطويل | وَاقِيَا | 40 |
| 166،111 | النابغة الذبياني | البسيط | الأوَارِيَّ | 41 |

فهرس المصادر ومراجع التحقيق

- 1 الإلتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت 911هـ - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت 1408هـ - 1998م
- 2 أخبار النحويين البصريين، لأبي سعد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ت 368هـ - تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام - القاهرة 1405هـ - 1985م
- 3 ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ت 745هـ - تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى - القاهرة 1418هـ - 1998م
- 4 أساس البلاغة، للإمام جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري - ت 538هـ - تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود - دار المعرفة - بيروت - لبنان 1399هـ - 1979م
- 5 أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري ت 577هـ - تحقيق محمد البطار - دمشق 1377هـ - 1957م
- 6 إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ت 743هـ - تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب - الطبعة الأولى - شركة الطباعة العربية السعودية - الرياض 1406هـ - 1986م
- 7 الأشباه والنظائر ، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت 911هـ - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - صيدا - 1405هـ - 1984م
- 8 إصلاح المنطق، ليعقوب بن السكيت ت 244هـ - شرح وتحقيق أحمد محمد شاکر وعبد السلام محمد هارون - دار المعارف - الطبعة الثانية - مصر 1375هـ - 1956م
- 9 أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد - عالم الكتب - القاهرة - بدون تاريخ

- 10 الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج البغدادي ت316هـ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية - بيروت 1407هـ - 1987م
- 11 إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت 338هـ - تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد - عالم الكتب - الطبعة الثالثة - بيروت 1409هـ - 1988م
- 12 إعراب القرآن، للزجاج - تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري - دار الكتاب المصري - الطبعة الثانية - القاهرة 1402هـ - 1982م
- 13 الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني علي بن الحسين بن محمد القرشي ت 359هـ - تحقيق إبراهيم الأنباري - دار الشعب - 1389هـ - 1969م
- 14 الإعراب في جمل الإعراب ، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت 577هـ تحقيق سعيد الأفغاني - دمشق 1380هـ - 1957م
- 15 الاقتراح في علم أصول النحو، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت 911هـ - تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت 1418هـ - 1998م
- 16 أمالي ابن الحاجب ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ت 646هـ - دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة - دار الجيل - بيروت - لبنان، 1409هـ - 1989م
- 17 أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن محمد حمزة الحسيني العلوي ت 542هـ - تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى - القاهرة 1413هـ - 1992م
- 18 إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن القفطي ت 646هـ - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي بالقاهرة - مؤسسة الثقافة - الطبعة الأولى - بيروت 1406هـ - 1986م
- 19 الانتخاب لكشف الأبيات مشكلة الإعراب، لعلي بن عدلان الموصلي النحوي - تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية - بيروت 1405هـ - 1985م

- 20 الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للإمام الشيخ أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت577هـ - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث - الطبعة الرابعة - 1380هـ - 1961م
- 21 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ت761هـ - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الخامسة - بيروت - لبنان 1399هـ - 1979م
- 22 إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي الحسن عبد الله القيسي، تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - بيروت 1408هـ - 1987م
- 23 الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي ت337هـ - تحقيق الدكتور مازن المبارك - دار النفائس - الطبعة الخامسة - بيروت 1406هـ - 1986م
- 24 البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ت745هـ - دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت 1422هـ - 2001م
- 25 البداية والنهاية، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي ت774هـ - تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح - دار الحديث - الطبعة الأولى - القاهرة - 1413هـ - 1992م
- 26 البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني ت1250هـ - دار المعرفة - بيروت - لبنان - بدون تاريخ
- 27 البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي ت688هـ - تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الثبتي - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - 1407هـ - 1986م
- 28 البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت817هـ - تحقيق الدكتور محمد المصري - الطبعة الأولى - جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت 1407هـ - 1987م

- 29 البهجة المرضية، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت911هـ
تحقيق مصطفى الحسيني الدشتي - مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان - الطبعة
السادسة - 1375هـ
- 30 تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضي الزبيدي - تحقيق
مصطفى حجازي - الطبعة الأولى - المطبعة الخيرية بمصر 1408هـ
1987م
- 31 الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت340هـ تحقيق
علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - دار الأمل - الطبعة الأولى 1404هـ
1984م
- 32 الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ت175هـ تحقيق الدكتور فخر
الدين قباوة - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى - بيروت 1405هـ 1985م
- 33 جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ت170هـ دار
المسيرة - الطبعة الأولى - بيروت 1398هـ 1978م
- 34 جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ت321هـ - دار صادر -
الطبعة الأولى - بيروت 1345هـ 1917م
- 35 الجني الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ت749هـ تحقيق
الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل - دار الآفاق الجديدة - الطبعة
الثانية - بيروت 1403هـ 1983م
- 36 حاشية الخضري على ابن عقيل، للشيخ الدمياطي الشافعي ت1287هـ - مكتبة
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - الطبعة الأخيرة - مصر - 1359هـ
1940م
- 37 حاشية الدسوقي، للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي ت1230هـ دار السلام -
الطبعة الأولى - القاهرة 1422هـ 2002م
- 38 حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان
ت1206هـ - دار إحياء الكتب العربية - بدون تاريخ

- 39 حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي ت340هـ تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى - بيروت 1404هـ - 1984م
- 40 الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ت255هـ تحقيق وشرح عبد السلام هارون - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - الطبعة الثانية - مصر 1385هـ - 1965م
- 41 خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ت1093هـ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي - الطبعة الثالثة - القاهرة 1409هـ - 1989م
- 42 الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ت391هـ - تحقيق محمد علي النجار - دار الهدى - الطبعة الثانية - بيروت - لبنان - بدون تاريخ
- 43 خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، تأليف الدكتورة هدى جنهويتشي - مكتبة دار الثقافة - الطبعة الأولى - عمان - 1414هـ - 1993م
- 44 ديوان الأخطل - تحقيق مهدي محمد ناصر الدين - دار الكتب المصرية الطبعة الأولى - بيروت - 1406هـ - 1986م
- 45 ديوان الأعشى - شرح وتعليق الدكتور يوسف شكري فرحات - دار الجيل - الطبعة الأولى - بيروت - 1413هـ - 1992م
- 46 ديوان امرئ القيس تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - الطبعة الرابعة - القاهرة 1377هـ - 1958م
- 47 ديوان جرير - تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه - دار المعارف الطبعة الثالثة - القاهرة - بدون تاريخ
- 48 ديوان جميل بثينة، حققه وقدم له فوزي عطوي - دار صعب - الطبعة الثالثة - بيروت - 1980م
- 49 ديوان حسان بن ثابت ت50هـ - شرح الدكتور يوسف عيد - دار الجيل - بيروت الطبعة الأولى - القاهرة - 1412هـ - 1992م

- 50 ديوان ذي الرمة بشرح أبي حاتم الباهلي ، برواية ثعلب - تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة - بيروت 1414هـ - 1993م
- 51 ديوان رؤبة بن العجاج، عُنِي بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي - دار الآفاق الجديدة - الطبعة الثانية - بيروت 1400هـ - 1980م
- 52 ديوان طرفة بن العبد ، حققه وقدم له فوزي عطوي ، دار صعب - بيروت - 1980م
- 53 ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه تحقيق الدكتور عزة حسن - مكتبة دار الشروق - سوريا - بيروت - بدون تاريخ
- 54 ديوان عمر بن أبي ربيعة ، شرح الدكتور يوسف شكري فرحات - دار الجيل - الطبعة الأولى - بيروت 1412هـ - 1992م
- 55 ديوان الفرزدق ، دار صادر - بيروت 1386هـ - 1966م
- 56 ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، ت 126هـ - مكتبة الأندلس - بغداد 1969م
- 57 ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - الطبعة الثالثة - القاهرة - 1410هـ - 1990م
- 58 الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي ت 593هـ - تحقيق الدكتور شوقي ضيف - دار المعارف - الطبعة الثانية - القاهرة 1982م
- 59 رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد عبد النور المالقي ت 702هـ - تحقيق أحمد محمد الخراط - مجمع اللغة العربية - دمشق 1394هـ
- 60 سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني ت 391هـ - تحقيق الدكتور حسن هندراوي - دار القلم - الطبعة الأولى - دمشق 1405هـ - 1985م
- 61 سنن ابن ماجة، لابن ماجة الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت 275هـ - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت - بدون تاريخ
- 62 شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ت 1089 - دار الفكر - القاهرة 1358هـ - 1939م

- 63 شرح ابن عقيل، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري ت698هـ - على ألفية ابن مالك - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار التراث - الطبعة الثانية - القاهرة 1420هـ - 1999م
- 64 شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي ت385هـ - تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم - دار الجيل - الطبعة الأولى - بيروت - 1416هـ - 1996م
- 65 شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني ت900هـ - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الاتحاد العربي - الطبعة الثالثة - مصر - بدون تاريخ
- 66 شرح التسهيل، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي ت672هـ - تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - القاهرة - 1410هـ - 1990م
- 67 شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ت905هـ - تحقيق محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت - لبنان 1421هـ - 2000م
- 68 شرح القصائد العشر، للإمام الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي ت502هـ - ضبطه وصححه الأستاذ عبد السلام الحوفي دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية - بيروت - لبنان - 1407هـ - 1987م
- 69 شرح الكافية ، للرضي محمد بن الحسن الإستراباذي ت686هـ - من إعداد يوسف حسن عمر - منشورات جامعة قاريونس - 1393هـ - 1973م
- 70 شرح اللمع، للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير - تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد - مكتب الخانجي - الطبعة الأولى - القاهرة - 1420هـ - 2000م
- 71 شرح المعلقات السبع، لأبي عبد الله الحسين الزوزني ت820هـ - لجنة الأدباء - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 1398هـ - 1978م
- 72 شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش ت643هـ - عالم الكتاب - بيروت - مكتبة المتنبي - القاهرة - بدون تاريخ

- 73 شرح المقرب، لابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد ت669هـ تحقيق الدكتور علي محمد فاخر - مطبعة السعادة - الطبعة الأولى - 1421هـ - 1990م
- 74 شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد ت669هـ تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح - 1391هـ - 1971م
- 75 شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد الحسن المرزوقي ت421هـ - تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون - دار الجيل - الطبعة الأولى - بيروت - 1411هـ - 1991م
- 76 شرح شافية ابن الحاجب، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأباضي النحوي ت686هـ - تحقيق الأستاذ محمد نور حسن وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان 1395هـ - 1975م
- 77 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ت561هـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الاتحاد العربي - الطبعة الحادية عشرة - 1388هـ - 1968م
- 78 شرح شواهد المغني، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت911هـ - تحقيق الشيخ أحمد الشنقيطي - دار الحياة - بيروت 1386هـ - 1966م
- 79 شرح قطر الندى وبل الصدى ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ت761هـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الثقافة - القاهرة 1355هـ - 1936م
- 80 شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي ت368هـ - حققه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب - الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1990م
- 81 شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لأبي عبد الله جمال الدين محمد عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي ت672هـ - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بدون تاريخ

- 82 الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ت398هـ - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - الطبعة الثانية - بيروت 1399هـ - 1979م
- 83 صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت256هـ - تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا - دار ابن كثير - الطبعة الثالثة - اليمامة 1407هـ - 1987م
- 84 صحيح مسلم ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ت261هـ - تحقيق صدقي جميل العطار - دار الفكر - الطبعة الأولى - بيروت - لبنان 1424هـ - 2003م
- 85 ضرائر الشعر ، لابن عصفور علي بن موسى بن محمد الإشبيلي ت669هـ - تحقيق السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس - الطبعة الثانية - القاهرة 1402هـ - 1982م
- 86 الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للمؤرخ الناقد شمس محمد بن عبد الرحمن السخاوي - دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان - بدون تاريخ
- 87 طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن بشر الزبيدي الأندلسي ت379هـ - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - الطبعة الثانية - القاهرة 1404هـ - 1984م
- 88 طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ت231هـ - تحقيق الدكتور محمود محمد شاكر - مطبعة المدني - القاهرة 1394هـ - 1974م
- 89 العقد الثمين في تراجم النحويين ، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت748هـ - تحقيق الدكتور يحيى مراد - دار الحديث - القاهرة 1425هـ - 2004م
- 90 العقد الفريد، للفقهاء أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ت328هـ - تحقيق الدكتور عبد المجيد الترحيني - دار الكتب العلمية - الطبعة الثالثة - بيروت - لبنان 1407هـ - 1987م

- 91 العوامل المائة في أصول علم العربية، للشيخ الإمام عبد القاهرة الجرجاني
ت471هـ تحقيق الدكتور البدر اوي زهران دار المعارف - الطبعة الثانية -
1119م
- 92 القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، للدكتور سعيد جاسم الزبيدي - دار
الشروق - الطبعة الأولى - عمان 1997م
- 93 الكافية في النحو، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ت646هـ دار الكتب العلمية
بيروت - بدون تاريخ
- 94 الكامل في التاريخ، لابن الأثير عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن
محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني ت630هـ دار صادر - بيروت
1399هـ - 1979م
- 95 الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ت285هـ تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة - بدون تاريخ
- 96 الكتاب ، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ تحقيق وشرح عبد السلام
محمد هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1397هـ - 1977م
- 97 الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف أبي القاسم
جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ت538هـ - دار الفكر -
الطبعة الأولى - 1397هـ - 1977م
- 98 كشف الظنون، لمصطفى القسطنطيني ت1067هـ - دار الكتب العلمية - بيروت
1413هـ - 1992م
- 99 الكواكب الدرية شرح متممة الأجرمين، للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهل
1288هـ - دار إحياء الكتاب العربية - مصر - بدون تاريخ
- 100 الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، للشيخ نجم الدين الغربي ت1061هـ -
حققه الدكتور جبرائيل سليمان جبور - منشورات دار الآفاق الجديدة - الطبعة
الثانية - بيروت 1399هـ - 1979م
- 101 اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت337هـ - تحقيق مازن
المبارك - دار الفكر - الطبعة الثانية - دمشق 1405هـ - 1985م

- 102 لسان العرب ، للعلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري ت711 - دار المعارف - مصر
- 103 اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت616هـ - تحقيق غازي مختار طليمات - دار الفكر - الطبعة الأولى - دمشق - سوريا 1416هـ - 1995م
- 104 لمع الأدلة ، لكامل الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري ت577هـ - تحقيق سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية 1377هـ - 1957م
- 105 اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني ت392هـ - تحقيق فائز فارس - دار الكتب الثقافية - الكويت 1392هـ - 1972م
- 106 مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ت210هـ - عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين - مكتبة الخانجي - القاهرة 1347هـ - 1954م
- 107 مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت291هـ - شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون - دار المعارف - الطبعة الخامسة - مصر - 1948م
- 108 مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني ت518هـ - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار المعرفة - بيروت - بدون تاريخ
- 109 المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني ت392هـ - تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين - لجنة إحياء التراث بالقاهرة - 1410هـ - 1990م
- 110 المخصص ، لابن سيده أبي الحسن علي بن إسماعيل ت458هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بدون تاريخ
- 111 المدارس النحوية ، تأليف الدكتور شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة 1388هـ - 1968م

- 112 مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - الطبعة الثانية - مصر 1377هـ - 1958م
- 113 المذكر والمؤنث ، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ت255هـ - تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن - دار الفكر - الطبعة الأولى - دمشق - سوريا 1418هـ - 1997م
- 114 المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت911هـ تحقيق فؤاد علي منصور - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت 1419هـ - 1998م
- 115 المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ت538هـ دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية - بيروت 1407هـ - 1987م
- 116 مسند أحمد ، للإمام أحمد بن حنبل ت241هـ حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى - بيروت 1420هـ - 1999م
- 117 مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت437هـ - تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - الطبعة الرابعة - بيروت 1408هـ - 1988م
- 118 المطالع السعيدة ، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت911هـ - تحقيق وشرح الدكتور طاهر سليمان حمودة - الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع - بدون تاريخ
- 119 معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني - تحقيق عرفان بن سليم العشاحسونة الدمشقي - المكتبة العصرية - بدون تاريخ
- 120 معاني القرآن ، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي ت210 دراسة وتحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب - الطبعة الأولى - بيروت - 1405هـ - 1985م

- 121 معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري ت311هـ شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي - عالم الكتب - الطبعة الأولى - بيروت 1408هـ - 1988م
- 122 معاني القرآن، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ت207هـ عالم الكتب - الطبعة الثالثة - بيروت - 1403هـ - 1983م
- 123 معجم البلدان ، لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ت626هـ تحقيق فريد عبد العزيز الجندي - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت - 1410هـ - 1990م
- 124 معجم المؤلفين ، تراجم مصنفى الكتب العربية - تأليف عمر رضا كحالة ت1300هـ دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان 1376هـ - 1957م
- 125 المعجم المفصل في علوم اللغة، تأليف الدكتور محمد التتوخي والأستاذ راجي الأسمر ، مراجعة الدكتور إميل يعقوب - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت - لبنان 1414هـ - 1993م
- 126 مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن هشام الأنصاري ت761هـ - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - 1411هـ - 1992م
- 127 مفاتيح الغيب ، لفخر الدين الرازي ت606هـ - دار الفكر 1401هـ - 1981م
- 128 مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ت626هـ - شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي بمصر - الطبعة الثانية 1411هـ - 1990م
- 129 المفصل في علم العربية ، تأليف الأستاذ الإمام أبي القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري ت538هـ - دار الجيل - الطبعة الثانية - بيروت - 1323هـ
- 130 المفضليات ت178هـ تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - الطبعة السادسة - بيروت - لبنان - 1383هـ - 1963م
- 131 المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ت285هـ - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة - لجنة إحياء التراث الإسلامي - الطبعة الثانية - القاهرة 1386هـ - 1979م

- 132 المقرب، لابن عصفور علي بن مؤمن ت669هـ - تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري - مطبعة العاني - بغداد - بدون تاريخ
- 133 الممتع في التصريف، لابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي ت669هـ - تحقيق فخر الدين قباوة - دار المعرفة - الطبعة الأولى - بيروت - 1407هـ - 1987م
- 134 موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى ت905هـ - تحقيق عبد الكريم مجاهد - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى - بيروت - 1417هـ - 1996م
- 135 النحو الوافي ، لعباس حسن - الطبعة الثالثة - دار المعارف - مصر 1119م
- 136 نفع الطيب في غصن الأندلس الرطيب، لأحمد المقري التلمساني ت1041هـ - تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار صادر - بيروت 1408هـ - 1988م
- 137 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف العلامة الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت911هـ - تحقيق عبد العال سالم مكرم - عالم الكتب - القاهرة - 1421هـ - 2001م
- 138 وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر الأربيلي ت681هـ - تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار صادر - بيروت - بدون تاريخ

فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| أ | الإهداء |
| ب | شكر وتقدير |
| 1 | المقدمة |
| | شكر و عرفان |
| | التمهيد |
| | السيوطي وأثاره النحوية |
| 11 | الأخفش الأوسط وعصره |
| 1 | الفصل الأول آراء الأخفش التي وافق فيها البصريين |
| | الفصل الثاني آراء الأخفش التي وافق فيها الكوفيين |
| 0 | الفصل الثالث آراء الأخفش التي تفرد بها |
| 142 | الفصل الرابع مذهب الأخفش النحوي |
| 143 | شواهد النحوية |
| 144 | أصوله النحوية |
| 1 | مصطلحاته النحوية |
| 1 0 | إعراباته في المسائل المختلفة |
| 1 | ميوله النحوية |
| 1 | الفصل الخامس موقف السيوطي من الأخفش |
| 1 | آراء الأخفش التي وافقه فيها السيوطي |
| 1 2 | آراء الأخفش التي خالفه فيها السيوطي |
| 24 | الخاتمة |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|----------------------------------|
| 24 | الفهارس الفنية |
| 24 | فهرس الآيات القرآنية |
| 2 | فهرس الأحاديث النبوية الشريفة |
| 2 | فهرس الحكم والأمثال وأقوال العرب |
| 2 | فهرس القوافي |
| 2 2 | فهرس المصادر ومراجع التحقيق |
| 2 | فهرس الموضوعات |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ